

Distr.
GENERAL

A/48/322
19 August 1993
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون
البند ٤٣ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية

رسالة مؤرخة ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أطلب منكم اتخاذ الترتيبات اللازمة لتوزيع القرارات التي اعتمدها مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في دورته العادية الثامنة والخمسين، التي عقدت في القاهرة من ٢١ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (المرفق الأول)، والإعلانات والقرارات التي اعتمدها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في دورته العادية التاسعة والعشرين، التي عقدت في القاهرة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (المرفق الثاني)، وذلك بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٣ من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) أنطوني ب. نياقي
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة
لدى الأمم المتحدة ورئيس
المجموعة الإفريقية لشهر آب/أغسطس

المرفق الأول

القرارات الصادرة عن الدورة العادية الثامنة والخمسين
لمجلس الوزراء

الفهرست

رقم القرار	عنوان القرار	عدد الصفحات
١٤٤٤	قرار بشأن جنوب افريقيا	٧
١٤٤٥	قرار بشأن دول المواجهة والدول المجاورة الاخرى	٤
١٤٤٦	قرار بشأن الصومال	٣
١٤٤٧	قرار بشأن رواندا	٣
١٤٤٨	قرار بشأن اللاجئين والسائدين والشردين في افريقيا	٣
١٤٤٩	قرار بشأن ليبيريا	٣
١٤٥٠	قرار بـ حول عملية السلام في موزامبيق	٢
١٤٥١	قرار بشأن الوضع في انجولا	٣
١٤٥٢	قرار بشأن الوضع في الشرق الاوسط	٣
١٤٥٣	قرار بشأن القضية الفلسطينية	٥
١٤٥٤	قرار بشأن التعميمات عن الاضرار التي لحقت بافريقيا	
	نتيجة تجارة الرقيق والاستغلال الاستثماري	٢
١٤٥٥	قرار بشأن برنامج الامم المتحدة الانمائي في افريقيا	٣
١٤٥٦	قرار بشأن الدورة الخامسة للمؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة	
	للتنمية الصناعية (ياوندى) الكاميرون ٦-١٠ اديسبر ١٩٩٣	٢
١٤٥٧	قرار حول الازمة بين الجماهيرية العظمى وكل من الولايات	
	المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا	٣
١٤٥٨	قرار بشأن نتائج المعرض التجاري الافريقي السادس والمتحضير	
	للمعرض التجاري الافريقي السابع	٣

الفهرست

رقم القرار	عنوان القرار	عدد الصفحات
١٤٥٩	قرار بشأن الوضع في اثن البلدان نموا.....	٢
١٤٦٠	قرار بشأن اتفاقية لوسى لمجموعة افريقيا و البحر الكاريبي والمحيط الهادى والجماعة الاقتصادية الأوروبية	٢
١٤٦١	قرار بشأن التعاون في مجال النقل الجوي في افريقيا	٢
١٤٦٢	قرار بشأن الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان المتضررة بشدة من الجفاف و /او التصحر ولا سيما في افريقيا وشأن تشكيل لجنة رفيعة المستوى للتنمية المستدامة	٦
١٤٦٣	قرار بشأن اعمال الدورة العادية السادسة عشرة للجنة العمل التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية.....	١
١٤٦٤	قرار بشأن المؤتمر الدولى لمساعدة الطفل الافريقى	٤
١٤٦٥	قرار بشأن دعم دور واسهام المرأة الافريقية في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية	٦
١٤٦٦	قرار بشأن العام الدولى للأسرة	٤
١٤٦٧	قرار بشأن المؤتمر الاقليمى الافريقى الخامس بشأن المرأة: العمل من اجل المساواة والتنمية والسلام - داکار - نوفمبر ١٩٩٤	٣
١٤٦٨	قرار بشأن المؤتمر الافريقى العام لتعليم البنات	٣
١٤٦٩	قرار بشأن مؤتمر الامم المتحدة الخاص بالاستوطنات البشرية (الموئل ٢)	٦

الفهرست

رقم القرار	عنوان القرار	عدد الصفحات
١٤٧٠	قرار بشأن التعاون في مجال مكافحة المخدرات	٢
١٤٧١	قرار بشأن التجديد الرابع لموارد الصندوق الدولي	
	للتنبية الزراعية	١
١٤٧٢	قرار بشأن ندوة اللجنة الاولمبية الدولية لبناء عالم	
	افضل ينعم بالسلام من خلال الرياضة	٣
١٤٧٣	قرار بشأن المجلس الافريقي للمحاسبة	٢
١٤٧٤	قرار بشأن مشروع اتفاق تعاون بين منظمة الوحدة الافريقية	
	وشيلتر أفريك	٢
١٤٧٥	قرار بشأن التعاون الافريقي العربي	٣
١٤٧٦	قرار بشأن المرسوم التجاري العربي الافريقي الاول (٢٣-٣١	
	اكتوبر - تونس العاصمة)	٣
١٤٧٧	قرار بشأن الصندوق الخاص للمساعدة الطارئة في حالات	
	الجفاف والجاعة في افريقيا	٣
١٤٧٨	قرار شكر	١
	xxxx	

قرار
بشأن جنوب افريقيا

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الثامنة والخمسين في القاهرة - جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢١ - ٢٦ يونيو ١٩٩٢،

واذ تدارس تقرير الامين العام وتقرير الدورة العادية المستين للجنة التنسيق لتحرير افريقيا بشأن تطورات الوضع في جنوب افريقيا،

واذ تدارس كذلك التقرير المقدم من كل من حركتي التحرير الوطني المؤتمر الوطني الافريقي والمؤتمر الافريقي الجامع بشأن الوضع الراهن في جنوب افريقيا،

اذ يذكر باعلان هراري الصادر عن لجنة رؤساء الدول والحكومات المخصصة للجنوب الافريقي والتابعة لمنظمة الوحدة الافريقية في ٢١ اغسطس سنة ١٩٨٩ الذي وضع بموجبه الاساس لتسوية النزاع في جنوب افريقيا سلميا ومن خلال المفاوضات،

واذ يذكر ايضا بالمقرر الذي اتخذته الدورة الثامنة لهذه اللجنة المنعقدة في أروشا - جمهورية تنزانيا المتحدة في ٢٨ ابريل سنة ١٩٩٢ والـ الذي يتضمن توجيهات واضحة بشأن تطبيع العلاقات بين جنوب افريقيا والقارة الافريقية .

واذ يذكر ايضا بقراراته ومقرراته السابقة بشأن جنوب افريقيا،

وإذ يأخذ في الاعتبار أنه بالرغم من العقوبات العديدة فإن المفاوضات المستأنفة في جنوب أفريقيا في إطار التعددية الحزبية تمضي قدما بصورة ثابتة،

وإذ ينوه بالاتفاق الذي توصل إليه مجلس المفاوضات بشأن موعد إجراء أول انتخابات ديمقراطية في جنوب أفريقيا بحيث لا يتجاوز نهاية أبريل سنة ١٩٩٤،

وإذ يوقن بأن محفل التفاوض المتعدد الأطراف سيقوم عما قريب بتسوية المسائل المتعلقة ذات الأهمية القصوى مثل الاتفاق على الهياكل الانتقالية وإقامتها وهي الهياكل المناط بها الإشراف على التحول إلى الحكم الديمقراطي وإجراء انتخابات حرة ونزيهة عن طريق الاقتراع العام ،

وإذ يعي أن مثل هذا التطور كفيل بأن يفرض مسئولية جسيمة على منظمة الوحدة الأفريقية والمجتمع الدولي بأسره لكي يساعد في إقرار وتعزيز الديمقراطية في جنوب أفريقيا على جناح السرعة،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء تصاعد العنف السياسي المستمر في بعض أجزاء جنوب أفريقيا، وخصوصا في منطقتي ويتواتراند وناتال مما أسفر عن مقتل وتشريد الآلاف من السكان،

وإذ يعرب عن سخطه إزاء جريمة الاغتيال البشعة التي راح ضحيتها كريسي هانز الأمين العام للحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا وعضو اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الإفريقي وذلك يوم ١٠ أبريل

سنة ١٩٩٢، واذ يعرب عن حزنه العميق ازاء وفاة السيد اوليفر تامبو الرئيس القومى للمؤتمر الوطنى الافريقى فجاة فى ٢٤ ابريل سنة ١٩٩٢ باعتبار ان هذين المصابين الجليلين قد وقعا فى مرحلة من تاريخ جنوب افريقيا تحتاج فيها الى القيادة الحكيمة والرأى السديد،

واذ يعرب عن سرورة اتممكن منظمة الوحدة الافريقية من ادراج مسألة العنف السياسى فى جنوب افريقيا على جدول اعمال مجلس الامن التابع للامم المتحدة الذى اجاز قرارات اتاحت للامم المتحدة نشر مراقبين فى جنوب افريقيا لرصد اعمال العنف وذلك استجابة لنداء افريقيا،

واذ يعرب بالمثل عن سروره لمتابعة منظمة الوحدة الافريقية نفسها لمسألة العنف فى جنوب افريقيا من خلال تشكيل بعثة مراقبة فى ذلك البلد مع تعيين ممثل دائم ومقيم لها فى جنوب افريقيا،

واذ يعي تماما جهود دول المواجهة ولجنة رؤساء الدول والحكومات المخصصة للجنوب الافريقى بقصد تعزيز الوحدة والتفاهم بين حركات التحرير ومآثر القوى المناهضة للفصل العنصرى فى جنوب افريقيا،

واذ يعرب عن قلقه البالغ ازاء ان نظام جنوب افريقيا الذى يفترض انه السلطة المكلفة بانهاء اعمال العنف واعادة النظام فى جنوب افريقيا، لم يلتزم حتى الان بقرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة رقم ٧٢٢ (١٩٩٢) الذى يلزمه بالتنفيذ الفورى لتوصيات لجنة جولدستون بما فى ذلك تسوير النزل وفرض الحظر على حمل الاسلحة الخطرة فى الاماكن العامة،

CM/RES.1444 (LVIII)REV.1

واذ يساوره القلق البالغ ازاء منح النظام سلطة مطلقة لعناصره التي تعارض التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا والتي تمارس بصورة دائمة أنشطة تهدف الى تعريض عملية المفاوضات الحساسة للخطر،

واذ يعرب عن سخطه ازاء عملية الاعتقال التعسفي المطلق لأكثر من ٧٥ من قادة واعضاء المؤتمر الافريقي الجامع وهو اجراء يستهدف بوضوح تقويض المفاوضات،

واذ يعرب عن استعاجه ازاء زيادة اعداد المتطرفين من الجناح اليميني الذين أقصوا علانية عن نواياهم في القاء البلد في اتون حرب اهلية بغية وقف عملية التحول الديمقراطي،

١- يؤكد من جديد عزم افريقيا على القضاء على الفصل العنصري واقامة دولة غير عنصرية ديمقراطية وموحدة في جنوب افريقيا من خلال مفاوضات حقيقية وصادقة،

٢- يرحب باستئناف المفاوضات في اطار محفل التفاوض متعدد الاطراف،

٣- يرحب ايضا باتفاق مجلس التفاوض حول موعد اجراء اول انتخابات ديمقراطية،

٤- يفوض الامين العام في حالة التوصل الى اتفاق في محفل المفاوضات بشأن الترتيبات الانتقالية وكذلك عند دخول هذه الترتيبات حيز التنفيذ، في ان يقرر ان معايير تطبيع العلاقات مع جنوب افريقيا،

CM/RES.1444 (LVIII)REV.1

كما تم تحديدها في قرار لجنة رؤساء الدول والحكومات المخصصة للجنوب الافريقي والتابعة لمنظمة الوحدة الافريقية الصادر في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٩٢، قد تم الوفاء بها وان يعاد النظر في العلاقات القائمة حاليا،

٥- يطلب من الامين العام ان يقوم، بالتشاور مع اللجنة الانتخابية، بإنشاء جهاز في جنوب افريقيا يساعد - بين أمور أخرى - في برامج توعية الناخبين ومراقبة العملية الانتخابية قبل واثناء الانتخابات للتأكد من انها انتخابات حرة وعادلة،

٦- يفوض الامين العام للقيام بتعبئة افريقية قوية للتدخل لدى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بغية اشراك الأمم المتحدة على نحو فعال في مراقبة العملية الانتخابية في جنوب افريقيا،

٧- يقرر إنشاء صندوق خاص للانتخابات يستهدف اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية ، ومساعدة حركات التحرر في البلاد على حشد اكبر عدد من مواطني جنوب افريقيا وتمكينهم من المشاركة الكاملة في الانتخابات القادمة .

٨- يحث بشدة الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية على الاستجابة الفعالة لطلبات حركات التحرير لتدريب العاملين الذين سوف يطلب منهم بدء عملية التحول الديمقراطي لبلدهم،

٩- يدين بقوة الاغتيال الوحشى لكريس هانى ويدعو النظام الحاكم الى ضمان محاسبة الذين ارتكبوا هذه الفعلة النكراء.

١٠- يعرب عن مواساته العميقة للمؤتمر الوطنى الافريقى وشعب جنوب افريقيا لموت قادة بارزين فى الكفاح من اجل التحرير مثل اوليفر تامبو وكريس عانى.

١١- يدين بشدة مقترفى هذا العنف الذى ينشر الدمار فى جنوب افريقيا ويسفر عن خسائر فادحة فى الارواح والممتلكات.

١٢- يدين بشدة قيام المتطرفين اليمينيين البيض بهجوم وحشى غير متحضر على مقر المفاوضات ، المركز التجارى العالمى فى جوهانسبرج ، واحتلاله ، ومن ثم تعطيل عمل مجلس المفاوضات وذلك بهدف تقويض عملية المفاوضات متعددة الاطراف ويطالب بمحاكمة مرتكبى هذا العمل الاجرامى.

١٣- يناشد النظام اطلاق سراح كافة السجناء السياسيين بما فى ذلك الرفيق انوخ زولو عضو اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الافريقى الجامع.

١٤- يناشد نظام جنوب افريقيا تنفيذ مسؤولياته بوضع حد للعنف والالتزام بوجه خاص بقرارات مجلس الامن التابع للامم المتحدة ذات الصلة.

١٥- يكرر النداء الذى وجه الى جميع الاطراف فى جنوب افريقيا للامتثال باحكام اتفاق السلام الوطنى والتعاون التام مع هياكل السلام التى اسست

١٦- يرحب باعتماد مجلس المفاوضات القرار الخاص بانتهاء العنف وتعليق الكفاح المسلح أو أى نزاع آخر من أجل ضمان نجاح المفاوضات ويحث جميع الأطراف بقوة على الامتثال بذلك القرار،

١٧- يرحب بالاجتماع الذى تم بين قيادتى المؤتمر الوطنى الافريقي وحزب انكاتا للحرية فى ٢٢ يونيو ١٩٩٢ باعتباره تحركا هاما نحو معالجة مسألة العنف وتحقيق وحدة الشعب المضطهد،

١٨- ينوئ ببعثة منظمة الوحدة الافريقية التى تقوم حاليا بمراقبة اعمال العنف فى جنوب افريقيا على اداء مهامها بكفاءة،

١٩- يوافق على التوسع فى صلاحية وتشكيل فريق المراقبة التابع لمنظمة الوحدة الافريقية وذلك استجابة لاحتياجات حركات التحرير الوطنية.

٢٠- يدعو المجتمع الدولى الى مواصلة ممارسة ضغطه على نظام جنوب افريقيا فى كافة المجالات الهامة بما فى ذلك فرض الحظر على السلاح والاسلحة النووية والنفط حتى تتم اقامة حكومة ديمقراطية منتخبة فى جنوب افريقيا،

٢١- يطلب الى الامين العام ان يتابع ما يستجد من تطورات على الوضع فى جنوب افريقيا ويقدم تقارير عنها الى اجهزة منظمة الوحدة الافريقية حسب الاقتضاء.

CM /RES.1445 (LVIII)

قرار

بشان دول المواجهة والدول المجاورة الأخرى

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثامنة والخمسين فى القاهرة ، مصر ، فى الفترة من ٢١ - ٢٦ يونيه ١٩٩٢ .

اذ بحث تقرير الأمين العام بشأن الوضع فى الجنوب الافريقي وتقرير لجنة التنسيق لتحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية .

واذ يعرب عن قلقه العميق ازاء استمرار اعمال العنف فى جنوب افريقيا وكذلك ازاء المحنة الخطيرة التى يتعرض لها اللاجئون والمشدودون فى منطقة الجنوب الافريقى .

واذ يعرب قلقه البالغ ازاء استمرار تدهور الوضع السياسى والعسكرى فى الجنوب الافريقى .
واذ يرحب بتشكيل محفل التفاوض متعدد الاطراف والذى يضم ستة وعشرين عضوا تمهيدا لاقامة جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية .

واذ يعرب عن ادراكه الكامل للتضحيات البالغة التى تواصل دور المواجهة تقديمها فى مجرى النضال من أجل التحرر الكامل لافريقيا :

١- يشنى على دول المواجهة والدول المجاورة الأخرى لاستمرار تضحياتها ودعمها لشعب جنوب افريقيا فى نضاله المشروع ضد الفصل العنصرى والاستعمار .

CM /RES.1445 (LVIII)

- ٢- يرفض الاعمال العنصرية والمتطرفة الرامية الى اشارة العنف والنزعة الانفصالية .
- ٣- يدعو الى وضع حد فوري لاعمال العنف غير المبرره فى جنوب افريقيا ويؤكد الحاجة الماسة الى اقرار السلام فى ذلك البلد .
- ٤- يشنى على جهود المشاركين فى عملية التفاوض متعددة الأطراف من أجل اقامة مجتمع ديمقراطى غير عنصرى، وبخاصة اتفاقهم على اجراء اول انتخابات غير عنصرية فى موعد اقصاه قبل نهاية شهر ابريل ١٩٩٤ .
- ٥- يحث الاطراف المشاركة على اختتام مداولاتهم بشأن مستقبل جنوب افريقيا على نحو سريع ومثمر .
- ٦- يوافق على مد فترة التفويض الممنوح لفريق المراقبة التابع لمنظمة الوحدة الافريقية وعلى توسيع تشكيله استجابة لاحتياجات حركات التحرر .
- ٧- يشيد بشعب انجولا على ما ابداه من روح التحضر والنضج السياسى خلال العملية الانتخابية وبخاصة اثناء الانتخابات التى اجريت فى ٢٩ ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢ .
- ٨- يطالب حركة يونيتا بأن تقبل دون شروط منتظمج الانتخابات الديموقراطية التى اجريت فى سبتمبر ١٩٩٢ ويحثها على الالتزام باتفاقية بيسيس للسلام فى انجولا .
- ٩- يدين بقوة حركة يونيتا لتصعيد اعمالها العسكرية واستمرار احتلالها لمدن وقرى ومناطق صغيرة مما يهدد عملية السلام .
- ١٠- يوجه مناشدة قوية الى حركة يونيتا لاستئناف محادثات السلام التى توقفت مع الحكومة الانجولية وتوقيع اتفاق دائم لوقف اطلاق النار بغية ضمان تنفيذ اتفاقية السلام فى انجولا والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الامن التابع للامم المتحدة .

CM /RES.1445 (LVIII)

- ١١- يهيب بجميع الدول الاعضاء وبالمجتمع الدولى تقديم كل اشكال الدعم السياسى والديپلوماسى والمادى الى الحكومة الانجولىة المنتخبة فى سبتمبر ١٩٩٢ بغية تمكينها من اقرار السلام والتغلب على المشاكل الغذائية والصحية الخطيرة التى تعاني منها البلاد .
- ١٢- يعرب عن قلقه من أن يمتد النزاع القائم فى انجولا الى البلدان المجاورة مما يؤدى الى تدويل النزاع .
- ١٣- يعرب عن تقديره العميق لوقف العمليات العسكرية واستمرار المحافظة على وقف اطلاق النار فى موزمبيق .
- ١٤- يسترعى الانتباه الى ما يحدث من تاخير بدوافع سياسية مما قد يؤثر بصورة خطيرة على الجدول الزمنى لعملية السلام أو يضر باتفاقية السلام العام ، نسا وروحا .
- ١٥- يشيد بدور منظمة الوحدة الافريقية فى تنفيذ اتفاق السلام العام فى موزمبيق .
- ١٦- يناشد جميع الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية تقديم الدعم المادى والتقنى والمالى الى حكومة موزمبيق بغية تنفيذ عملية السلام بصورة ناجحة فى ذلك البلد وبخاصة بالنسبة للتحضير للانتخابات واعادة الدمج الاجتماعى للجنود المرحلين والمشردين ، وعودة اللاجئين وكذلك بالنسبة لبرامج التعمير الوطنى .
- ١٧- يؤكد مجددا أن خليج والفيس والجزر الساحلية تشكل جزءا لا يتجزأ من ناميبيا ويحث على سرعة اعادة توحيد هذه المناطق مع ناميبيا وفقا للقرار رقم ٤٢٢ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الامن التابع للامم المتحدة المتحدة .

CM /RES.1445 (LVIII)

- ١٨- يرحب بما حققته حتى الآن الهيئة الادارية المشتركة بين ناميبيا وجنوب افريقيا من تقدم فيما يتصل بخليج والفيس والجزر الساحلية ، باعتبار ذلك مجرد ترتيب انتقالي، ويدعو حكومة جنوب افريقيا الى سرعة تحديد موعد نهائى وجدول زمنى لاتمام عملية تصفية الاستعمار بالنسبة لناميبيا وذلك من خلال التبكير بتوحيد خليج والفيس والجزر الساحلية طبقا للقرار رقم ٤٢٢ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الامن التابع للامم المتحدة .
- ١٩- يكرر رفضه الحاسم لمحاولات نظام جنوب افريقيا الرامية الى ربط المفاوضات الخاصة بخليج والفيس والجزر الساحلية بالمحادثات السياسية والدستورية الداخلية فى جنوب افريقيا .
- ٢٠- يجدد مناشدته للمجتمع الدولى تقديم كل المساعدات الممكنة الى دول المواجهة والدول المجاورة بغية تمكين اقتصادها من الانتعاش والتغلب على آثار سنوات زعزعة الاستقرار والتي تفاقمت نتيجة حالات الجفاف الاخيرة .
- ٢١- يهيب بالمجتمع الدولى الاستمرار فى تقديم المساعدات المالية والمادية الى دول المواجهة والدول المجاورة بغية تمكينها من معالجة مشاكل اللاجئين والمشردين والعائدين .
- ٢٢- يطلب الى الامين العام متابعة الوضع على نحو وثيق ، وتقديم تقرير بشأنه الى الدورة العادية التاسعة والخمسين للمجلس فى شهر فبراير ١٩٩٤ .

قرار
بشأن الصومال

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الثامنة والخمسين في القاهرة - جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢١ الى ٢٦ يونيو سنة ١٩٩٢.

اذ تدارس تقرير الامين العام بشأن الصومال.

واذ يذكر بالاتفاقيات التي تم التوصل اليها خلال مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال الذي عقد في الفترة من ١٥ الى ٢٢ مارس ١٩٩٢ في اديس ابابا وبخاصة ضرورة نزع السلاح نزعا شاملا وتاما ومتزامنا في كل أرجاء الصومال.

واذ يعرب عن قلقه ازاء الاثار السلبية، اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا وامنيا، التي تتعرض لها الدول المجاورة نتيجة تدفق اللاجئين والمشردين ومن بينهم قطاع الطرق المسلحون فرارا من المناطق المتضررة بالنزاع داخل الصومال.

واذ يبنوه بالجهود الحميدة المشتركة التي بذلتها منظمة الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي واللجنة الدائمة المعنية بالقرن الافريقي وحركة البلدان غير المنحارة في اطار من التعاون التام بغية تعزيز المصالحة الوطنية ولاقرار السلام في الصومال.

واذ يأخذ في الاعتبار ما بذله المجتمع الدولي من جهود حميدة لتقديم المساعدة الانسانية الى الصومال ولمعاونتها على الانتعاش والتعمير.

وإذ يأخذ في الاعتبار الحاجة الملحة إلى تهيئة بيئة آمنة ومواتية لسير الأنشطة الإنسانية ولعملية السلام في الصومال.

وإذ يشعر بقلق بالغ إزاء الأحداث المأساوية التي وقعت في مقديشو وراح ضحيتها عناصر من قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ومتظاهرون صوماليون مدنيون .

وإذ يعترف بدور إفريقيا الرئيسي في تسوية النزاع الصومالي.

- ١- يأخذ علما بتقرير الأمين العام .
- ٢- يرحب بانعقاد مؤتمر المصالحة الوطنية وتوقيع اتفاق أديس أبابا وببشر قوات عمليات الأمم المتحدة في الصومال (٢) والتي تحيي الأمل في التفاؤل .
- ٣- يعرب عن قلقه العميق إزاء التدهور المفاجيء في الوضع في الصومال وبأسف لمقتل عناصر من قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ومتظاهرين صوماليين مدنيين .
- ٤- يؤكد ضرورة نزع السلاح نزعا تاما وشاملا ومتزامنا كشرط لآي تسوية سياسية ويحث جميع الأطراف على الالتزام باحترام وتطبيق اتفاق أديس أبابا بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة وبلدان القرن الإفريقي والمنظمات الدولية الأخرى المشاركة في تسوية النزاع الصومالي، ويذكر بأن جميع الأطراف والفئات قد وافقت على مسألة نزع السلاح في مؤتمر أديس أبابا .
- ٥- يطلب من الأمم المتحدة إجراء استعراض دقيق لمجمل الوضع في الصومال بالتعاون مع كل المنظمات الدولية المعنية بهدف كفالة التنفيذ الدقيق لاتفاق أديس أبابا .

M/RES.1446 (LVIII)

- ٦- يطلب كذلك من الأمم المتحدة نشر القوات الموجودة داخل الصومال على الحدود المشتركة مع البلدان المجاورة لمنع قطاع الطرق من عبور الحدود.
 - ٧- يحث الدول الأفريقية على تقديم تاييدها الكامل للجهود الرامية إلى إقرار السلام في الصومال والجهود الخاصة بالأغاثية والإصلاح والتعمير ولاسيما من خلال إسهامها القوي في عمليات الأمم المتحدة في الصومال (٢) وتوفير دعم مالي لبرنامج أغاثية وانعاش الصومال. ويعرب عن امتنانه لكل من أسهم في هذه الجهود.
 - ٨- يطلب إلى الأمين العام الاستمرار في بذل جهوده بالتعاون مع الأمراء العامين لكل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومع اللجنة الدائمة للقرن الأفريقي المعنية بالصومال وحركة البلدان غير المنحازة من أجل إقرار السلام الدائم في الصومال.
 - ٩- يطلب إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية أن يتابع تطور الوضع في الصومال وأن يتقدم بتقرير في هذا الشأن إلى دورة مجلس الوزراء العادية القادمة.
-

قرار
بشأن رواندا

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الثامنة والخمسين في القاهرة - جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢١ - ٢٦ يونيو ١٩٩٢.

ان تدارس تقرير الامين العام بشأن عملية السلام في رواندا وبيان رئيس الوفد الرواندي، .

وان ينوه بجهود الامين العام من أجل وقف القتال الذي نشب فجأة في فبراير ١٩٩٢، وبالتالي التقدم المحرر حتى الان في المفاوضات السياسية الجارية في أروشا - جمهورية تنزانيا المتحدة بين حكومة رواندا والجبهة الوطنية الرواندية.

وان يأخذ في الحسبان ضرورة ان تقدم منظمة الوحدة الافريقية وبلدان الاقليم الفرعى والمجتمع الدولى المزيد من الدعم السياسى والدبلوماسى لعملية السلام في رواندا.

وان يأخذ في الاعتبار الطلب الذى تقدم به الطرفان للامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية لزيادة عدد فريق المراقبين العسكريين المحايدة في رواندا، تمكيناً له من الاضطلاع - على الوجه الاكمل - بدوره المتمثل الان في مراقبة المنطقة العازلة بين القوتين في الميدان.

وان يأخذ في الاعتبار الطلب المشترك الموجه من حكومة رواندا والجبهة الوطنية الرواندية الى الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية والخاص بتشكيل قوة دولية محايدة في رواندا.

وان يأخذ في الاعتبار تأييد مجلس الامن لقرار السلام في رواندا وبخاصة بموجب قراره رقم ٨١٢ (١٩٩٢) ورقم ٨٤٦ (١٩٩٢)، وان يشيد بمشاركة الامين العام للامم المتحدة النشطة في عملية السلام،

CM / RES.1447 (LVIII)

وإن يدرك أيضا ضرورة زيادة وتوفير موارد إضافية من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لدعم جهود منظمة الوحدة الأفريقية في رواندا.

١- يأخذ علما بتقرير الأمين العام وبيان رئيس الوفد الرواندي بشأن عملية السلام في رواندا.

٢- يثني على الجانبين لما تحقق من تقدم في مفاوضات أروشا التي توجت بتوقيع بروتوكول اتفاق بشأن سيادة القانون وبروتوكول اتفاق بشأن تقاسم السلطة في إطار حكومة انتقالية موسعة وبروتوكول اتفاق بشأن عودة اللاجئين الروانديين إلى وطنهم وتوطين المشردين.

٣- يحث الطرفين على التحلي دوماً بأعلى درجات الحس الوطني والمسئولية بما يكفل إنجاز اتفاق السلام على خير وجه.

٤- يعرب عن قلقه إزاء تشريد الآلاف من المواطنين الروانديين داخل بلادهم ويجدد دعوته للطرفين لضمان أمن وسلامة أولئك المواطنين، ويحث المجتمع الدولي على توفير الموارد الكافية لسد احتياجات أولئك المواطنين.

٥- يثني باستمرار التزام الطرفين بوقف إطلاق النار ويحثهما على مواصلة ذلك لتهيئة المناخ الملائم للأسراع باتمام المفاوضات السياسية.

٦- يحث الدول الأعضاء على تلبية نداء الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية من أجل توفير موارد مادية ومالية لدعم عمليات فريق المراقبين العسكريين المحايدين بعد زيادتها في رواندا.

٧- يوجه نداء إلى البلدان المانحة للأسراع ببحث توفير دعم مالي وإداري إضافي لجهود منظمة الوحدة الأفريقية في رواندا ويحث الأمم المتحدة على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٨١٢ (١٩٩٢)، ورقم ٨٤٦ (١٩٩٢).

- ٨- يشيد بالدور النشط والبناء الذي ينهض به الرئيس عبيدو ديوف رئيس السنغال والرئيس الخارج لمنظمة الوحدة الافريقية والدول الايجابية لحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة التي تقوم بدور المنظم وحكومة زائير كوسيط الى جانب المراقبين في محادثات السلام الحالية في اروشا - جمهورية تنزانيا المتحدة .
- ٩- ينوه مع التقدير بالجهود المحمودة التي بذلها الامين العام بما فيها المساعي التي قامت بها كافة الاطراف المعنية بغية تشجيع التوصل الى تسوية للنزاع في رواندا عبر التفاوض والاسراع باقرار سلام دائم في رواندا .
- ١٠- يعرب عن امتنانه لحكومات ناميبيا وبلجيكا وفرنسا والمانيا وليسوتو ونيجيريا والولايات المتحدة الامريكية للمساعدات المالية والمادية السخية التي قدمتها لمنظمة الوحدة الافريقية لدعم عملية السلام في رواندا .
- ١١- يعرب عن شكره وامتنانه للدول الاعضاء التي ساهمت بافراد عسكريين لمراقبة وقف اطلاق النار في رواندا كوسيلة لاحلال الثقة بين القوات في الميدان وهي الكونغو ومالي ونيجيريا والسنغال وزيمبابوي وتونس الى جانب تلك التي ساهمت - بشكل او باخر - في الجهود الرامية الى تسوية النزاع في رواندا .
- ١٢- يحث الامم المتحدة على ان تبذل كل ما في وسعها لتلبية طلب الطرفين سرعة ايفاد قوة دولية محايدة لحفظ السلام في رواندا .
- ١٣- يوجه نداء الى المجتمع الدولي لتقديم دعم مادي ومالي وسياسي الى رواندا من اجل تنفيذ اتفاقية السلام .
- ١٤- يطلب الى الامين العام ان يواصل جهوده بغية دفع عملية السلام في رواندا وان يقدم تقريراً مفصلاً بشأنها الى دورة المجلس العادية التاسعة والخمسين .

CM/RES.1448 (LVIII)

قرار
بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين
في افريقيا

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الثامنة والخمسين في القاهرة - جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢١ الى ٢٦ يونيو سنة ١٩٩٢،

اذ تدارس تقرير لجنة الخمسة عشر التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن (LVIII) CM/1772 حول وضع اللاجئين والعائدين والمشردين في افريقيا،

واذ يذكر بالقرار (XXXV) 814 CM/RES. الذي نص على توسيع في تشكيل لجنة العشر بشأن اللاجئين في افريقيا الى خمسة عشر عضوا،

واذ يذكر باعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية (XXVI) 1 AHG/DECL حول الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في افريقيا والتغيرات الجوهرية التي تحدث في العالم وهو الاعلان الذي اعرب فيه رؤساء الدول والحكومات من بين أمور اخرى عن تصميمهم على مضاعفة جهودهم لازالة الاسباب الجذرية لمشكلة اللاجئين،

واذ يذكر ايضا بالقرار رقم ١٤٢٢ (دورة ٥٧) بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين الذي دعا الدول الاعضاء الى ترجمة التزامها الجماعي والفردى الى واقع ملموس بالدفاع عن حقوق الانسان والشعوب وحمايتها وضمان التسوية السلمية للنزاعات الداخلية وفيما بين الدول وفقا لميثاق منظمة الوحدة الافريقية والميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب،

واذ يلاحظ بارتياح التدابير اللازمة التي اتخذتها حتى الان الدول الاعضاء بغية تسوية النزاعات في العديد من انحاء افريقيا،

وإذ يدرك أن وضع اللاجئين والمشردين في أفريقيا لا يزال - بالنظر إلى استفحال وتعاضم عدد المضرورين به - هو أسوأ وضع للاجئين في عالم اليوم وخاصة بالنسبة لفئات المستضعفين كالنساء والأطفال والمسنين والمعوقين،

وإذ يلاحظ التطورات الايجابية في مسرح اللاجئين في القارة من أجل إعادة الطوعية إلى الوطن والتي بدأت في بعض البلدان،

وإذ يؤكد من جديد الصكوك القانونية الدولية بشأن اللاجئين وخاصة اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ التي تحكم الجوانب المتمثلة بمشاكل اللاجئين في أفريقيا والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام ١٩٨١ وكذلك مختلف قرارات منظمة الوحدة الأفريقية التي تدعو جميع الدول الأعضاء إلى تشجيع العودة الطوعية للاجئين كأفضل حل لمشاكلهم.

١- يوافق على تقرير لجنة الخمسة عشر بشأن وضع اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا.

٢- يطلب من الدول الأعضاء أن تتصدى بجدية للأسباب الرئيسية لمشكلة اللاجئين والمشردين وبصورة رئيسية الاتجاهات غير الديمقراطية وإساءة استغلال حقوق الإنسان والافتقار إلى البنى الأساسية اللازمة لمكافحة الكوارث الطبيعية، وكذلك إقرار سياسات للمصالحة وغير ذلك تهدف إلى تسهيل إعادة اللاجئين بصورة طوعية إلى أوطانهم.

٣- يشيد ببلدان اللجوء على المساعدة التي تواصل تقديمها إلى اللاجئين والمشردين بالرغم مما تواجهه من مصاعب اقتصادية واجتماعية شديدة.

٤- يؤكد من جديد ضرورة بذل جهود متضافرة لإيجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين والمشردين في أفريقيا سواء على المستوى الوطنى أو الأفريقى أو الدولى.

- ٥- يؤكد أنه سعيًا إلى توفير حلول دائمة للمشكلة فإنه لا بد أن توجد المساعدة التي تقدم للاجئين والعائدين نحو التنمية مع مراعاة احتياجات بلدان اللجوء وكذلك البلدان الأصلية.
- ٦- يعرب عن امتنانه لمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين والمنظمات غير الحكومية والوكالات الطوعية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والبلدان المانحة على أعمال الإغاثة التي تقوم بها والمساعدة الإنسانية التي ظلت تقدمها إلى اللاجئين والمشردين ويناشدها زيادة مواردها لمساعدتهم بقدر يتناسب مع جسامّة المشكلة.
- ٧- ينوه بالتطورات الإيجابية التي حدثت في بعض الدول الأعضاء التي يسرت عودة اللاجئين لبلدانهم الأصلية ، ويناشد المجتمع الدولي تقديم مساعدة متنامية تيسيرا لاعادة توطین العائدين.
- ٨- يقرر، مع الأخذ في الاعتبار المشكلة المتزايدة للاجئين والمشردين في افريقيا، اعادة النظر في تشكيل لجنة خمسة عشر بغية جعلها تعمل بصورة تناوبية من أجل ضمان أن يكون للدول الاعضاء فرصا متساوية للعمل فيها.
- ٩- يطلب الى الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ولجنة خمسة عشر التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن اللاجئين بالتعاون مع الدول الاعضاء في هذا الصدد لمعالجة الاسباب الجذرية لمشكلة اللاجئين.
- ١٠- يطلب ايضا الى الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ولجنة خمسة عشر التابعة للمنظمة بشأن اللاجئين المشاركة في العودة الطوعية وتسهيل اعادة توطین واعادة تأهيل العائدين في البلدان المعنية.
- ١١- يطلب الى الامين العام أن يتقدم بتقرير بشأن ما سوف يتخذ من تدابير من أجل تنفيذ هذا القرار.

قرار بشأن ليبيريا

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثامنة والخمسين فى القاهرة ، مصر فى الفترة من ٢١ الى ٢٦ يونيه ١٩٩٢ ،

اذ يذكر بالقرار رقم (LIII) CM/ 1317 الصادر عن الدورة العادية الثالثة والخمسين المنعقدة فى اديس ابابا فى الفترة من ٢٥ فبراير الى اول مارس ١٩٩١ ، وبسائر القرارات التى اعتمدها المجلس بشأن ليبيريا ،

واذ يذكر ايضا ببيانات وجهود الرؤساء السابقين لمنظمة الوحدة الافريقية وهم الرئيس موسى ماسيفينى ، رئيس جمهورية اوغندا ، والرئيس بابا نجيدا ، رئيس جمهورية نيجيريا ، والرئيس ديوف ، رئيس جمهورية السنغال وجهود الرئيس سوجلو رئيس جمهورية بنين والرئيس الحالى للمجموعة الاقتصادية لدول غربى افريقيا ، وكذلك جهود قادة اقليم غرب افريقيا الفرعى فيما يتعلق بضرورة المصالحة بين الفصائل المتحاربة فى ليبيريا بغية تسهيل تنفيذ خطة السلام التى وضعتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا . واذ يذكر كذلك بالجهود التى بذلها فخامة موسى سوير ، رئيس حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة ووزير خارجية جمهورية ليبيريا ،

واذ يأخذ فى الحسبان الاثار المدمرة المترتبة على استمرار الحرب الاهلية التى أسفرت عن خسائر بشرية ومادية فادحة وتسببت فى تلف الهياكل الاساسية والمعاناة الشديدة ،

واذ يدرك أن استمرار النزاع فى ليبيريا يهدد السلام والاستقرار فى القارة وخاصة فى اقليم غرب افريقيا الفرعى ،

وإذ يؤكد من جديد إيمانه بأن اتفاقية ياموسوكرو الرابعة المبرمة في ٢٠ أكتوبر ١٩٩١ والتي أكدها البيان الختامي للاجتماع غير الرسمي للمجموعة الاستشارية المنبثقة عن اللجنة الخامسة التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الصادر في جنيف في ٧ أبريل ١٩٩٢، توفر أفضل إطار ممكن لحل النزاع الليبيري حلا سلميا،

وإذ يعرب عن الأسف ازاء رفض تشارلز تيلور و الجبهة الوطنية لليبيريا احترام او تنفيذ اتفاقية ياموسوكرو الرابعة الامر الذي لايزال يعزل تهيئة الظروف المواتية لاجراء انتخابات حرة ونزيهه".

وإذ يحيط مع التقدير والامتنان بالجهود التي تبذلها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ومنظمة الوحدة الإفريقية والامم المتحدة من أجل تحقيق حل سلمي للنزاع عن طريق المفاوضات ،

وإذ يدرك حاجة شعب ليبيريا المتزايدة الى المساعدات الانسانية الفورية فضلا عن السلام والاستقرار .

١- يدين انتهاك الجبهة الوطنية لليبيريا لوقف اطلاق النار في ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠ ومواصلتها شن الهجمات المسلحة على شعب ليبيريا وقوات حفظ السلام التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا .

٢- يدين ايضا مواصلة المذابح الغاشمة التي يتعرض لها المدنيين الابرياء واللاجئون والمشردون بما في ذلك ما حدث في يونيو ١٩٩٢، وكذلك جرائم الحرب والجرائم الموجهة ضد الانسانية، ويوجه نداء من أجل انشاء مجموعة من الخبراء الدوليين تكلف بالنظر في مصدر هذه الجرائم وذلك بغية اتخاذ الاجراءات المناسبة ضد مرتكبيها .

٣- يعرب عن تعاطفه وتضامنه العميق مع شعب ليبيريا .

٤- يؤكد مجددا أن اتفاقية ياموسوكرو الرابعة توفر أفضل إطار ممكن لحل النزاع الليبيري حلا سلميا، ويدعو جميع الاطراف في هذه الاتفاقية، وبخاصة الجبهة الوطنية لليبيريا الى احترام بنودها .

- 5- يحث المجموعة الاقتصادية لدول غربى افريقيا على مواصلة جهودها للمساعدة فى تنفيذ هذه الاتفاقية،
- 6- يعلن استعداداه لبحث التدابير المناسبة بالتعاون مع الأمم المتحدة دعما للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا فيما يتصل بتنفيذ احكام اتفاقيات ياموسوكرو،
- 7- يجدد دعوته الى الدول الاعضاء وغيرها لامتناع عن تقديم أي مساعدة عسكرية أو غير عسكرية للجبهة الوطنية لليبيريا يكون من شأنها الاضرار بعملية السلام التى تنفذها المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا،
- 8- يطلب الى دول الاعضاء والمجتمع الدولى مواصلة تقديم كل المساعدات اللازمة لشعب ليبيريا،
- 9- يطلب كذلك من منظمة الامم المتحدة أن تقوم - بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية والمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا - بدعم جهود قوات حفظ السلام التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا من أجل التوصل الى حل سريع للنزاع فى ليبيريا •
- 10- يطلب من الامم المتحدة حشد مواردها المادية والمالية لفائدة المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا من أجل استكمال موارد الأحيرة بغية تسوية النزاع فى ليبيريا •

قرار

حول عملية السلام في موزمبيق

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الثامنة والخمسين في القاهرة ، مصر ، في الفترة من ٢١ - ٢٦ يونيو ١٩٩٢ .

ان درس تقرير الامين العام بشأن الوضع في الجنوب الافريقي وتقرير لجنة التنسيق لتحرير افريقيا .

وان يلاحظ بارتياح الجهود التي بذلتها حتى الان اطراف اتفاقية السلام العامة في موزمبيق للحفاظ على وقف اطلاق النار .

وان يؤكد الامة التي يعلقها على اهداف اتفاقية السلام العامة ووفاء الاطراف المعنية بالتزاماتها الواردة فيها بنية صادقة .

وان يساوره قلق بالغ ازاء مايتعرض له الجدول الزمني لاتفاقية السلام العامة من تاخير بالغ .

وان يضع في الحسبان قرارى مجلس الامن رقم ٧٨٢ (١٩٩٢) الصادر في ١٢ اكتوبر ١٩٩٢ ورقم ٧٩٧ (١٩٩٢) الصادر في ١٦ ديسمبر ١٩٩٢ حول انشاء عملية الامم المتحدة في موزمبيق في اطار اتفاقية السلام العامة .

وان يشيد بالدور الذي اضطلعت به حتى الان منظمة الوحدة الافريقية من خلال الممثل الخاص للامين العام في تنفيذ اتفاقية السلام العام :

- ١- يعرب عن ارتياحه العميق ازاء وقف العمليات العسكرية واستمرار مراعاة وقف اطلاق النار فى موزمبيق .
- ٢- يدعو الاطراف الى التعاون الكامل والاحترام الدقيق للنص وروح الالتزامات التى نصت عليها احكام اتفاقية السلام العامة كشرط لازم لاقرار السلام الدائم فى موزمبيق.
- ٣- يسترعى الانتباه الى ما يحدث من تاخير بدوافع سياسية مما قد يؤثر بصورة خطيرة على الجدول الزمنى لعملية السلام او يؤدي الى الاضرار باتفاقية السلام العامة نصا وروحا.
- ٤- يناشد جميع الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية مواصلة تقديم دعمها الى حكومة موزمبيق بغية تنفيذ عملية السلام بصورة ناجحة فى ذلك البلد وخاصة بالنسبة لعملية اعادة الدمج الاجتماعى للجنود المسرحين و عودة اللاجئين واعادة دمج المشردين وكذلك بالنسبة لتنفيذ برامج التعمير الوطنى.
- ٥- يوجه تداء كذا الى المجتمع الدولى لمساعدة موزمبيق فى اعادة اكثر من مليون ونصف مليون لاجيء من البلدان المجاورة الى بلادهم واعادة دمج أربعة ملايين من المشردين داخل البلاد .
- ٦- يعرب عن ارتياحه للدور الذى تضطلع به منظمة الوحدة الافريقية من خلال ممثل الامين العام للمنظمة فى تنفيذ اتفاقية السلام العامة فى موزمبيق.
- ٧- يطلب الى الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية متابعة مسألة تنفيذ اتفاقية السلام العامة فى موزمبيق عن كثب وتقديم تقرير عنها الى الدورة القادمة لمجلس الوزراء.

قرار
بشأن الوضع فى أنجولا

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثامنة والخمسين فى القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، خلال الفترة من ٢١ الى ٢٦ يونيو ١٩٩٣ ،

اذ يشير الى الانتخابات التى جرت يومي ٢٩ و ٣٠ من سبتمبر ١٩٩٢ والتى اعتبرتها الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والمراقبون الآخرون ، انتخابات حرة ونزيهة ،

وان يذكر أيضا بمختلف القرارات بشأن أنجولا الصادرة أساسا عن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ولجنة منظمة الوحدة الافريقية المخصصة للجنوب الافريقى ومؤتمرات قمة دول المواجهة ومؤتمر تنسيق التنمية فى الجنوب الافريقى ومنطقة التجارة التفضيلية،

وان يذكر أيضا، وعلى نحو خاص، بالقرارات أرقام ٨٠٤ و ٨١١ و ٩٣/٨٣٤ الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ،

وان تابع باهتمام ما قنمه ممثل حكومة أنجولا من معلومات للمجلس بشأن تطور الوضع فى بلاده .

وان يأخذ فى الاعتبار ما بذلته حكومة كوت ديفوار من جهود من أجل اقرار السلام فى أنجولا .

وان يساوره القلق العميق ازاء استمرار تدهور الوضع السياسى والعسكرى، والوضع الأساسى الذى يمر به السكان من جراء نقص المساعدات الانسانية نتيجة استئفاف جيش حركة يونيتا الأعمال الحربية ،

وان يشعر بقلق بالغ ازاء فشل المفاوضات التى جرت فى ألبينجان تحت رعاية الامم المتحدة بين حكومة أنجولا وحركة يونيتا بسبب رفض حركة يونيتا التوقيع على بروتوكول ألبينجان مما حال دون تنفيذ وقف اطلاق النار ،

وان يؤكد مجددا ضرورة أن تلتزم كافة البلدان باحترام مبادئ السلامة الإقليمية والالتزام بعدم المساس بحدود أنجولا وبمبدأ عدم التدخل فى شئونها الداخلية ،

١ - يدين حركة يونيتا لرفضها نتائج الانتخابات التى أجريت فى ٢٩ و ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢

٢ - يدين بشدة حركة يونيتا لتصعيدها الأعمال العسكرية واستمرار احتلالها للمدن والقرى مما يعرض عملية السلام للخطر ، ويعلن أن هذا الاحتلال يشكل انتهاكا خطيرا لاتفاقات السلام.

- ٣ - يدين بشدة حركة يونيتا ويعتبرها مسئولة عما يرتكب من مذابح ضد السكان العزل وتدمير بنى أساسية اقتصادية هامة .
- ٤ - يطالب بأن توقف حركة يونيتا هذه الأعمال فوراً وأن تسحب قواتها بغير شروط من المناطق التي تحتلها .
- ٥ - يوجه مناشدة قوية الى حركة يونيتا أن تستأنف فوراً محادثات السلام التي توقفت مع حكومة أنجولا وأن توقع على اتفاق دائم لوقف إطلاق النار يكفل تنفيذ اتفاقات السلام.
- ٦ - يحيط مع الارتياح بقرار الولايات المتحدة الاعتراف بحكومة أنجولا الشرعية، وإقامة علاقات دبلوماسية معها .
- ٧ - يثني على حكومة أنجولا لاستعدادها للاستمرار في الحوار مع حركة يونيتا سعياً الى حل سلمي للنزاع .
- ٨ - يهنئ أيضاً حكومة كوت ديفوار وبخاصة فخامة الرئيس هوفيه بوانيه على اسهامه في العمل على اقرار السلام في أنجولا ، ويحثه على مواصلة ما بدأه من عمل وذلك بحمل حركة يونيتا على اتخاذ موقف بناء يساعد على عودة السلام .
- ٩ - يؤكد - مجدداً - مساندته الكاملة للجهود التي تبذلها الامم المتحدة وفريق المراقبين الدوليين في اطار عملية السلام في أنجولا وتشجيعهم على الاستمرار في السعي الى ايجاد حل سلمي للنزاع .
- ١٠ - يثني على ما تبذله حكومة أنجولا من جهود لضمان حسن أداء المؤسسات الديمقراطية المنبثقة عن الانتخابات متعددة الأحزاب التي أجريت في شهر سبتمبر وتدعيمها.
- ١١ - يهيب بالدول الافريقية ، ولا سيما تلك التي تدعم حركة يونيتا ، أن توقف فوراً وعلى نحو فعال جميع أشكال الدعم العسكري وغير العسكري للجناح العسكري لحركة يونيتا.
- ١٢ - يناشد الدول الأعضاء والمجتمع الدولي تقديم مساعدات انسانية عاجلة وكافية الى الحكومة الأنجولية بغية التخفيف مما يعانيه الشعب .
- ١٣ - يوجه نداء عاجلاً الى الدول الأعضاء والمجتمع الدولي من أجل تقديم الدعم الكامل، سياسياً ودبلوماسياً ومالياً ، الى حكومة أنجولا بغية تعزيز قدرتها على الدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية ومؤسساتها وكذلك حماية الديمقراطية وقرار السلام.

CM/RES. 1451 (LVIII) REV.1

- ١٤- يؤكد مجددا ضرورة تعبئة وتوعية المجتمع الدولي وبخاصة البلدان التي تساند حركة يونيتا من أجل كفالة وقف الأعمال العسكرية في أنجولا وإيجاد حل سياسى وسلمى للنزاع.
- ١٥- يطلب من الأمين العام الاستمرار فى متابعة الوضع وتقديم تقرير بشأن التطورات فى أنجولا الى دورة مجلس الوزراء القادمة .

CM/RES. 1452 (LVIII)

قرار

بشان الوضع فى الشرق الاوسط

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته
العادية الثامنة والخمسين فى القاهرة من ٢١ - ٢٦ يونيو ١٩٩٢.

بعد ان تدارس تقرير الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية
حول الوضع فى الشرق الاوسط المتضمن فى الوثيقة رقم
CM/ 1773 (LVII)

وان يسترشد بالمبادئ والاهداف الواردة فى ميثاق منظمة
الوحدة الافريقية والامم المتحدة وبالتصميم المشترك للشعوب
الافريقية والعربية على تجميع مواردها للحفاظ على سيادتها
واستعادة حقوقها الاساسية المشروعة.

وان يذكر بان القضية الفلسطينية هى جوهر النزاع العربى
الاسرائيلى فى الشرق الاوسط:

١- يؤكد من جديد جميع القرارات السابقة الصادرة عن مؤتمر
رؤساء دول وحكومات ومجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية،
ويعرب عن دعمه المطلق للشعب الفلسطينى والبلدان العربية
التي هى ضحية العدوان الاسرائيلى،

٢- يدين بشدة سلطات الاحتلال الاسرائيلى لاقدامها على ابعاد
اكثر من ٤٠٠ مواطن فلسطينى عن ديارهم وتركهم فى الاراضى
اللبنانية المحتلة فى اوضاع مأساوية ويعتبر ذلك انتهاكا
صارخا لمبادئ حقوق الانسان وقواعد القانون الدولى وكافة
الاعراف والمواثيق الدولية وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة
لعام ١٩٤٩ وانتهاكا لسيادة لبنان ووحدة وسلامة اراضيه، كما
انه يهدد السلام والامن الدوليين واستمرارية مفاوضات السلام
فى الشرق الاوسط.

CM/RES. 1452 (LVIII)

٢- يؤكد موقف الحكومة اللبنانية الرافض للسياسة الاسرائيلية التي تحاول جعل الاراضى اللبنانية مكانا لطرد الفلسطينيين من ديارهم ،

٤- يؤكد - مجددا - ان قضية القدس الشريف وفلسطين هي جوهر النزاع العربى الاسرائيلى وان التوصل الى سلام شامل وعادل فى منطقة الشرق الاوسط، لن يتم الا بتأمين الانسحاب الاسرائيلى الكامل من جميع الاراضى الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس الشريف والجولان السوري وجنوب لبنان وبتمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة حقوقه الوطنيه الثابتة غير القابلة للتصرف،

٥- يعرب عن دعمه وتأييده لعملية التفاوض وللجهود المبذولة لاحلال السلام الشامل والعادل لقضية فلسطين والنزاع العربى الاسرائيلى طبقا للقرارات الدولية وخاصة قرارات مجلس الامن ٢٤٢، ٢٢٨، ٤٢٥ ومبدأ الارض مقابل السلام والحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطينى وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الامم المتحدة وخاصة قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ وقرار مجلس الامن رقم ٢٢٧،

٦- يدعو جميع الدول والمنظمات الدولية ومؤسسات الاستثمار بالامتناع عن تقديم اى دعم لاسرائيل فى الاعمال التى تمارسها فى الاراضى الفلسطينية والعربية المحتلة وعن اقامة اى علاقات تعاون مع اسرائيل من شأنها تمكينها من استغلال موارد الاراضى الفلسطينية والعربية المحتلة، ويطالب اسرائيل بوقف انتهاكاتها فى الاراضى الفلسطينية والعربية المحتلة،

٧- يدعو منظمة الامم المتحدة ووكالاتها لأن تضطلع بدورا كثر نشاطا وفعالية وخاصة فى مجال التنمية الاقتصادية فى الاراضى المحتلة والتأكيد على المسؤولية المستمرة للامم المتحدة بشأن قضية فلسطين .

٨- يطالب بضرورة تنفيذ القرارات الصادرة عن المحافل الدولية بحق اسرائيل، والتي تنتهك كل قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن وكل الاعراف الدولية بما فيها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وقرار مجلس الامن رقم ٢٩٩ ، وذلك ضمانا لعدم ازدواجية المعايير فى تطبيق القرارات الدولية .

٩- يدين اسرائيل لرفضها المستمر تنفيذ قرارات الامم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الصلة الداعية لاختضاع جميع المرافق النووية لنظام الضمانات الذى تديره الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ويدعو الدول الاعضاء لمواصلة نهائها فى اطار الامم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمحافل الدولية الاخرى ذات الصلة من أجل ضمان انصياح اسرائيل للقرارات الدولية واختضاع جميع مرافقها النووية للتفتيش الدولى، وتقديم بيان كامل عن مخزونها من المواد النووية لمجلس الامن والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

١٠- يصدق مجددا على الاقتراح الذى تقدم به الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية بجعل منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من جميع اسلحة الدمار الشامل ويدين اسرائيل لرفضها الامتناع عن انتاج وحيازة الاسلحة النووية ويطالب الامين العام للامم المتحدة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتدمير هذه الاسلحة .

١١- يوكد مجددا طلبه السابق الى راعى مؤتمر السلام، توجيه الدعوة الى الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية للمشاركة فى مؤتمر السلام نظرا لما توليه منظمة الوحدة الافريقية من اهتمام باحلال السلام فى الشرق الاوسط والبحث عن حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية .

١٢- يدعو الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية الى متابعة تطور الموقف فى الشرق الاوسط وتقديم تقرير عنه للدوره القادمة لمجلس الوزراء .

قرار

بشأن القضية الفلسطينية

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثامنة والخمسين فى القاهرة من ٢١ الى ٢٦ يونيو ١٩٩٢.

اذ تدارس تقرير الامين العام لمنظمة الوحدة الاقتريتيية
بشأن القضية الفلسطينية المتضمن فى الوثيقة رقم

وان يذكر بالقرارات ذات الصلة المستمدة من الدورات السابقة لمجلس الوزراء ومؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية بشأن القضية الفلسطينية،

وان يؤكد من جديد شرعية كفاح الشعب الفلسطينى بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعى والوحيد من أجل استرداد اراضيه المحتلة وممارسة حقوقه الوطنيه الثابتة غير القابلة للتصرف.

وان يؤكد من جديد تاييده لانعقاد مؤتمر السلام الخاص بالشرق الاوسط ويعرب عن قلقه لتباطؤ اعماله نتيجة للعراقيل التى تضعها اسرائيل.

١- يؤكد مجددا جميع القرارات والتوصيات السابقة التى اعتمدتها دورات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن القضية الفلسطينية.

٢- يؤكد مجدداً أن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط وأن إحلال سلام شامل وعادل في المنطقة يتطلب انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

٣- ويدين بشدة كافة الممارسات الإرهابية الإسرائيلية والعقوبات الجماعية بما فيها الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وسياسة القبضة الحديدية ضد المواطنين الفلسطينيين بما فيها الجريمة البشعة التي ارتكبتها الحكومة الإسرائيلية لتنفيذها سياسة التهجير الجماعي وأبعادها مايزيد عن ٤٠٠ مواطن فلسطيني عن ديارهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويعتبره انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان وجميع القوانين والمواثيق الدولية وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

٤- ويعبر عن ادانته الشديدة لإسرائيل لإعلانها رفض تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٩٩ مخالفة بذلك المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة، مما يستدعي تطبيق الفصل السابع من الميثاق، على إسرائيل لرفضها تنفيذ هذا القرار وباقى القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

٥- ويؤكد أن الحكومة الإسرائيلية تتحمل وحدها المسؤولية المباشرة عن الأوضاع المأساوية التي يعاني منها المبعدون، وأنه يجب إلزامها بالسماح للمنظمات الدولية والإنسانية بإيصال الإمدادات الطبية والغذائية للمبعدين لحين عودتهم إلى ديارهم.

- ٦- يعتبر أن التصعيد الأخير للآعتداءات الاسرائيلية اللاانسانية ضد أبناء الشعب الفلسطيني في الاراضى الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك عزل القدس الشريف يستوجب على المجتمع الدولي اتخاذ الاجراءات اللازمة لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في الاراضى الفلسطينية المحتلة ووضعها تحت الاشراف الدولي المؤقت طبقا لقرارات مجلس الامن وخاصة القرارات ٦٠٥ ، ٦٠٧ ، ٦٨١ ، ٧٢٦، كما يستوجب توفير وسائل الضغط اللازمة لاجبار اسرائيل على اعادة جميع من سبق ابعادهم من المواطنين الفلسطينيين ووقف ممارستها القمعية ضد المواطنين الفلسطينيين في الاراضى الفلسطينية المحتلة .
- ٧- يحيي الانتفاضة الفلسطينية المباركة في الاراضى الفلسطينية المحتلة، ويعرب عن تضامنه الكامل ودعمه المطلق للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع والعاقل بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعى والوحيد من أجل استرداد وممارسة حقوقه الوطنيه الثابتة غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في العودة الى وطنه وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.
- ٨- يدين بشدة سياسة توطين اليهود المهاجرين في الاراضى الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، ويطلب الى المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة، تمشيا مع موقفها المعلن، بممارسة الضغط اللازم على اسرائيل لوقف عملية توطين اليهود في الاراضى الفلسطينية والعربية المحتلة باعتبارها غير شرعية .

٩- يدين بشدة الأعمال اللاإنسانية التي ترتكبها إسرائيل بصفة مستمرة ضد سكان الاراضى الفلسطينية المحتلة وكل ما من شأنه تدنيس حرمة الأماكن المقدسة .

١٠- يعرب عن قلقه الشديد لتباطؤ أعمال مؤتمر السلام نتيجة للعراقيل التي تضعها إسرائيل ويؤكد مجدداً أن نجاح هذا المؤتمر لابد أن يركز على تحقيق الاسس والمقومات التالية :-

أ - استناد مؤتمر السلام الى الشرعية الدولية وقراراتها بما فيها قراراى مجلس الامن ٢٤٢، ٢٢٨ والالتزام بتطبيقهما على كافة الاراضى الفلسطينية والعربية المحتلة وبما يكفل الانسحاب الاسرائيلى الشامل منها بما فيها مدينة القدس وتحقيق مبدأ الارض مقابل السلام .

ب - تأكيد اعتبار القدس جزء لايتجزأ من الاراضى الفلسطينية المحتلة ينطبق عليها ماينطبق على سائر الاراضى المحتلة عملاً بقرارات مجلس الامن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة .

ج - وقف الاستيطان فى الاراضى المحتلة بما فيها القدس ووجوب توفير ضمانات دولية لتأمين ذلك وفقاً لقرارات الشرعية الدولية بما فيها قرارا مجلس الامن رقم ٤٦٥ .

د - ضمان ترابط مراحل الحل وصولاً الى الحل النهائى الشامل طبقاً لقرارات الشرعية الدولية وضرورة أن تشمل أية ترتيبات انتقالية حق الشعب الفلسطينى فى السيادة على الارض والمياه والموارد والشؤون

CM/RES.1453 (LVIII)

السياسية والاقتصادية كافة وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الامم المتحدة وخاصة قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤.

هـ - حق م . ت . ف باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى فى المشاركة الكاملة والعننية فى عملية السلام.

و - يعرب عن تقديره لجهود الوفد الفلسطينى فى مفاوضات السلام الثنائية والمتعددة الاطراف فى سبيل التوصل الى حل سلمى عادل للقضية الفلسطينية .

١١- يناشد اولايات المتحدة استئناف حوارها مع منظمة التحرير الفلسطينية باعتبار هذه الخطوة تساعد على تحقيق الحل العادل والشامل على اساس حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ..

١٢- يطلب الى الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية متابعة تطورات القضية الفلسطينية وتقديم تقرير بشأنها الى الدورة القادمة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية .

CM / RES. 1454 (LVIII)

قرار

بشأن التعويضات عن الأضرار التي لحقت
بأفريقيا نتيجة تجارة الرقيق والاستغلال الاستعماري

أن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته
العادية الثامنة والخمسين في القاهرة ، مصر ، في الفترة من ٢١ - ١
يونيه ١٩٩٢.

اذ يذكر بقرارات مجلس الوزراء رقم ١٢٢٩ (د - ٥٤) ورقم ٢٧٢
(د - ٥٥) ، ورقم ١٢٩١ (د - ٥٦) ، المتعلقة بالتعويضات المستحق
لأفريقيا ،

وان تدارس تقرير أنشطة الأمين العام ، الوارد في وثيقة مجلس
الوزراء رقم ١٧٦٥ (د ٥٨)

وان تدارس ايضا تقرير الأنشطة المقدم من رئيس فريق الشخصيات
البارزة في منظمة الوحدة الأفريقية بشأن التعويضات:

١- يأخذ علما بتقرير ونتائج المؤتمر الأفريقي الأول بشأن التعويضات
الذي عقد في أبوجا نيجيريا ، في الفترة من ٢٧ الى ٢٩ ابريل
١٩٩٢.

٢- يعرب عن بالغ شكره وعميق امتنانه لرئيس جمهورية نيجيريا
الاتحادية فخامة الجنرال ابراهيم بابانجيда ، على مساندته
الفعالة للتحضير لهذا اللقاء التاريخي وعقده .

CM / RES. 1454 (LVIII)

- ٢- يوجه نداء الى جميع الدول الاعضاء ، وكافة الجاليات الافريقية في المهجر والجامعات، ووسائل الاعلام، لتعميم تقارير المؤتمر وتوصيات، والعمل على تنفيذها.
- ٤- يحيي، بخشوع واجلال روح الفقيد اليكس كبدون ساكى سفير غانا السابق، والرئيس السابق للجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة وعضو فريق الشخصيات البارزة الذي وافته المنية مؤخرا في اكرا.
- ٥- يطلب الى الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ان يواصل تقديم مساندته لانشطة فريق الشخصيات البارزة بشأن التعويضات ، واز يقدم عند الاقتضاء، تقريراً بذلك الى مجلس الوزراء.

قرار
بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
في أفريقيا

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المتعقد في دورته العادية الثامنة والخمسين في القاهرة ، مصر ، في الفترة من ٢١ الى ٢٦ يونيه ١٩٩٢ ،

اذ يذكر بتوقيع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية على المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية في أبوجا في شهر يونيه ١٩٩١ ،

واذ يذكر كذلك بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٥١/٤٦ بشأن اعتماد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ،

واذ يعي الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية معا في نفس الوقت ،

واذ يحيط مع الارتياح بما يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من دعم الى البلدان الافريقية ومنظماتها الاقليمية ودون الاقليمية ،

واذ يعرب عن قلقه من أن يؤدي أي تخفيض في موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى اثار سلبية بالنسبة لبرنامج في أفريقيا .

وإذ يؤكد ضرورة تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعداته على المسائل الإنمائية الحاسمة على أساس الأولويات التي تحددها البلدان والمنظمات الأفريقية،

١- يعرب عن تقديره لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما يقدمه من دعم مستمر إلى البلدان الأفريقية، على نحو فردي وجماعي على حد سواء، ولتعاونيه مع الأمانة المشتركة بين منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي،

٢- يعرب كذلك عن تقديره لما يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من دعم في مجالات حاسمة مثل بناء القدرات، والمساعدات في حالات الطوارئ،

٣- يؤكد أهمية مبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميادين الدراسات المنظورية الوطنية طويلة الأجل، والمبادرات الأفريقية لبناء القدرات، ومرفق تنمية المشاريع الأفريقية لخدمة التنمية المستدامة في أفريقيا،

٤- يدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى العمل، في تعاون وثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الأفريقي، على أن تساهم هذه المبادرات أيضا في تدعيم التعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي،

٥- يلاحظ بقلق بالغ الانخفاض الحاد في الموارد المالية الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال دورته البرنامجية الخامسة، ومال هذا من تأثير سلبي على أفريقيا، وبخاصة بالنسبة للبرنامج الإقليمي،

CM/RES.1455 (LVIII)

- ٦- يحث جميع الدول الاعضاء فى برنامج الامم المتحدة الانمائى، وبخاصة البلدان المتقدمة الكبرى، على ان ترفع بصورة جوهرية مستويات مساهماتها المقدمة الى برنامج الامم المتحدة الانمائى، والمخصصة لافريقيا بغية وقف اى انخفاض فى انشطته فى افريقيا على الاصعدة الوطنية والاقليمية ودون الاقليمية، وأن تكمل جهود الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية لزيادة تعبئة الموارد المحلية من أجل تنفيذ برامج التعاون التقنى،
- ٧- يدعو مدير برنامج الامم المتحدة الانمائى الى الاستمرار فى توفير موارد كافية لتنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية وكذلك للمنظمات المشكّلة للامانة المشتركة بين منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا وبنك التنمية الافريقى فى هذا الصدد، بما فى ذلك تدعيم المجموعات الاقتصادية الاقليمية القائمة، والتوفيق بين المؤسسات دون الاقليمية والاقليمية،
- ٨- يدعو كذلك مدير برنامج الامم المتحدة الانمائى الى توفير الدعم اللازم لتنفيذ برنامج الامم المتحدة الجديد للتنمية فى افريقيا وفقا للاحكام الواردة فى القرار رقم ١٥١/٤٦ الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة بما فى ذلك فريق العمل المشترك فيما بين وكالات الامم المتحدة المعنى بالانعاش الاقتصادى والتنمية فى افريقيا برئاسة اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة فى جهود الرامية الى ضمان تحقيق اثر اكثر فعالية وتنسيقا لمنظومة الامم المتحدة على عملية التنمية فى افريقيا.

قرار

بشأن الدورة الخامسة للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة
للتنمية الصناعية - ياوندى (الكامبيرون)
٦ - ١٠ ديسمبر ١٩٩٢

أن مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد فى
دورته العادية الثامنة والخمسين ، فى القاهرة بجمهورية
مصر العربية ، فى المدة من ٢١ - ٢٦ يونيو ١٩٩٢ .

أذيع بعرض حكومة الكامبيرون استضافة الدورة
الخامسة للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية
الصناعية .

وأذيع علما ، بارتياح ، بالمقرر رقم 16/DEC.9/IDB
الصادر فى ٢٢ مايو ١٩٩٢ ، عن مجلس التنمية الصناعية
بقبول هذا العرض .

وأذيع التحديات التى يواجهها هذا المؤتمر الذى يعقد
لأول مرة فى افريقيا .

١ - يهنئ حكومة الكامبيرون على عرضها استضافة الدورة
الخامسة للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة
للتنمية الصناعية .

٢ - يدعو الدول الافريقية الاعضاء فى منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية الى الاشتراك فى هذا اللقاء الوزارى ذى الاهمية الرئيسية للبلدان النامية ولاسيما البلدان الافريقية .

٣ - يدعو جميع الدول الاعضاء الى تقديم كل المساعدة الممكنة للحكومة الكاميرونية من اجل اشجاح هذا المؤتمر .

٤ - يأخذ علما ، بامتنان ، بالتدابير التى اتخذتها الحكومة الكاميرونية لكى تحظى الوفود الافريقية التى ستشارك فى الدورة الخامسة للمؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، باستقبال اخوى .

CM/RES. 1457 (LVIII)

قرار
حول الأزمة بين الجماهيرية العظمى وكل من
الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثامنة والخمسين فى القاهرة ، جمهورية مصر العربية، خلال الفترة من ٢١ الى ٢٦ يونيو ١٩٩٣ ،

اذ استمع الى بيان السيد رئيس وفد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وتقرير الأمين العام ومدخلات الوفود فيما يتعلق بالأزمة القائمة بين الجماهيرية العظمى من جهة ، والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من جهة اخرى ،

مسترشدا بمبادئ ميثاقى الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية اللذين يدعوان الدول الأعضاء الى الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وإلى تسوية نزاعاتها بالطرق السلمية ، واحترام استقلال جميع الدول الأعضاء، والامتناع عن تهديد سيانتها ووحدة أراضيها وأمن شعوبها،

وان يذكر بالتصريح الذى ألقى به رئيس منظمة الوحدة الافريقية فخامة الجنرال ابراهيم بابنجيدا رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية فى شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١ بشأن الأزمة موضوع القرار، الذى ناشد فيه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا احترام سيادة ليبيا وقوانينها، مؤكدا أن عدم احترام هذه الدول لسيادة ليبيا يتعارض وأحكام القانون الدولى وميثاق الامم المتحدة ،

وان يذكر بالبيان الصادر عن الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية فى ١٩٩١/١٢/٦ حول التهديدات الأمريكية والبريطانية الموجهة الى الجماهيرية العظمى ومناشدته الأطراف المعنية توخى ضبط النفس والسعى لحل القضية عن طريق الحوار والوسائل السلمية ، تمشيا مع أحكام القانون الدولى واحترام سيادة الدول والامتناع عما يعرقل الاجراءات القانونية،

وإذ يأخذ علماً بموقف الجماهيرية العظمى الذى يدين الارهاب بكافة أشكاله ويندد بمن يلجأون اليه أو يشجعه وكذلك باستعدادها للتعاون مع كل جهد اقليمى أو دولى يبذل لحل هذه المشكلة ،

وإذ يعرب عن تقديره للمبادرات الايجابية التى تقدمت بها الجماهيرية العظمى لحل الأزمة القائمة بينها وبين الدول الغربية الثلاث فى ضوء واحترام سيانتهما وأحكام القانون الدولى ، وقبولها قرار مجلس الأمن رقم ١٩٩٢/٧٣١ وطلبها للأمين العام ايجاد آلية لتنفيذه مبدية استعدادها للتعاون القانونى والقضائى فى سياق ما طرحته من مبادرات ومقترحات،

وإذ يعرب عن قلقه العميق ازاء الأضرار البشرية والمادية التى لحقت بالشعب الليبي والشعوب المجاورة من جراء الاجراءات القسرية المطبقة عليها ألا وهى الحظر الجوى المفروض من مجلس الأمن تنفيذا لقراره رقم ١٩٩٢/٢٤٨ ،

١ - يعبر عن تقديره لاعلان الجماهيرية العظمى ادانتها المتكررة للارهاب واستعدادها الكامل للتعاون ، فى سياق الجهود الدولية، مع أى جهة تكافح الارهاب وتعمل للقضاء عليه ، ويشيد بمعالجة ليبيا لهذه الأزمة بروح المسئولية وضبط النفس •

٢ - يؤكد من جديد تضامنه مع الجماهيرية العربية الليبية ، ويوصى بتجنب كافة التدابير التى قد تؤدى الى تصعيد التوتر لأنها قد تؤدى الى الاضرار بالشعب العربى الليبى وبالدول المجاورة •

٣ - يعرب عن قلقه البالغ لتصعيد الأزمة والتهديد بفرض عقوبات اضافية وباستخدام القوة اسلوبا فى التعامل بين الدول ، بما فى ذلك من خرق لميثاق منظمة الوحدة الافريقية وميثاق الامم المتحدة والقوانين والمعايير الدولية •

OM/RES. 1457 (LVIII)

- ٤ - يدعو جميع الأطراف المعنية الى الامتثال للمبادرات الداعية الى الحوار والتفاوض بغية التوصل الى حل سلمي للأزمة وفقا للمادة (٣٣) من الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة التى تدعو الى حل النزاعات عن طريق المفاوضات والوساطة والتسوية القانونية، كما يدعو الى محاكمة المشتبه فيهما محاكمة عادلة ونزيهة فى بلد محايد تتفق عليه كافة الأطراف المعنية •
- ٥ - يناشد مجلس الأمن الدولى اعادة النظر فى القرار رقم ١٩٩٢/٧٤٨ ورفع الحظر المفروض على ليبيا تقديرا للمبادرات الايجابية التى طرحتها الجماهيرية العظمى فى معالجة الأزمة •
- ٦ - يطلب الى الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية تكثيف الجهود لايجاد حل سريع لهذه الأزمة وتقديم تقرير فى هذا الشأن الى الدورة القادمة •

قرار

بشأن نتائج المعرض التجارى الافريقى السادس
والتحضير للمعرض التجارى الافريقى السابع

أن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد
فى دورته العادية الثامنة والخمسين فى القاهرة -
جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢١ - ٢٦ يونيو
سنة ١٩٩٢.

اذيذكر بقرار مجلس الوزراء رقم ٢٧٧ (دورة ١٩)
الذى اخذ بموجبه المعرض التجارى الافريقى طابعا
مؤسسيا.

واذ يأخذ فى الحسبان الخبرة الشاملة التى
اكتسبتها الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية بعد
تنظيم المعارض التجارية المتتالية حتى المعرض
السادس الذى اقيم فى بولاوايو - زيمبابوى من ٢ - ١٠
سبتمبر ١٩٩٢، ويعى ضرورة العمل على ترشيد استخدام
الموارد المخصصة للمعرض.

CM/RES.1458 (LVIII)

وإذ تدارس التقرير المقدم من الأمين العام إلى المجلس بشأن "تقييم نتائج المعرض التجاري الأفريقي السادس والنحضير للمعرض التجاري الأفريقي السابع" والوارد في وثيقة مجلس الوزراء رقم ١٧٧٧ (دورة ٥٨) .
١ - يأخذ علما بالتوصيات الرئيسية الواردة في تقرير الأمين العام .

٢ - يعرب عن تقديره لحكومة وشعب زيمبابوي ويهنئهما على نجاحهما في استضافة المعرض التجاري الأفريقي السادس .

٣ - يؤكد - مجددا - أهمية المعرض التجاري الأفريقي كأداة رئيسية لتشجيع التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وتحقيق الأهداف المتعلقة بإنشاء السوق الأفريقية المشتركة والجماعة الاقتصادية الأفريقية

٤ - يدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تعزيز دعمها المالي للمعرض التجاري الأفريقي وبحث الأمانة العامة على البحث عن تمويل من خارج الميزانية وعن مساعدات فنية من أجل المعرض التجاري الأفريقي السابع .

٥ - يقبل مع التقدير العرضين اللذين تقدمت بهما حكومتا نيجيريا والسنغال لاستضافة المعرض التجاري الأفريقي السابع والمعرض التجاري الأفريقي الثامن في عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠٠ على التوالي .

CM/RES.1458 (LVIII)

- ٦ - يأخذ علما بالعرض الذي تقدمت به السنغال لاستضافة المعرض التجارى الافريقى التاسع فى عام ٢٠٠٤ ، ومن ثم يطلب من الأمين العام اتخاذ التدابير اللازمة وفقا للإجراءات المتبعة .
- ٧ - يطلب الى الأمين العام إعادة بحث تشكيل اللجنة التنظيمية بغية تعزيز كفاءة التحضير للمعارض التجارية الافريقية فى المستقبل وتوجيهها نحو تحقيق النتائج .
- ٨ - يحث الامانة العامة على البدء فورا فى برمجة وتنظيم الأنشطة التحضيرية للمعرض التجارى الافريقى السابع مع مراعاة جميع التوصيات الواردة فى تقريرها الى المجلس ، ويطلب منها تقديم تقارير مرحلية دورية بذلك لدورات مجلس الوزراء التالية الى حين اقامة المعرض .

CM/RES.1459 (LVIII)

قرار

بشأن الوضع في اقل البلدان نموا

أن مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في دورته العادية الثامنة والخمسين في القاهرة - جمهورية مصر العربية ، في الفترة من ٢١ - ٢٦ يونية ١٩٩٢ .

إذ يذكر ببرنامج العمل لأقل البلدان نموا في التسعينيات الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني بشأن أقل البلدان نموا المعقد في باريس في الفترة من ٢ الى ١٤ سبتمبر ١٩٩٠ .

وإذ يأخذ في الحسبان أن أغلبية أقل البلدان نموا تنتمي الى إفريقيا .

وإذ يعرب عن قلقه إزاء تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان نموا ، وهي التي يقع ثلثها في إفريقيا وإزاء التراخي في تنفيذ برنامج عمل باريس من جراء قلة الدعم الدولي الذي وعدت به البلدان المتقدمة الشريكة في البرنامج ، خصوصا فيما يتعلق بزيادة المعونة الإنمائية الرسمية ، وتخفيف أعباء الدين ، وزيادة فرص الوصول الى الأسواق .

١- يلاحظ بقلق ان أقل البلدان نموا بذلت جهودا اصلاحية جريئة وشاقة فى الوقت ذاته ، ومع ذلك فان شركاءها فى عملية التنمية لم يوفوا بتعهداتهم بموجب برنامج عمل باريس من أجل أقل البلدان نموا فى عام ١٩٩٠ .

٢- يحث البلدان المتقدمة على مضاعفة الجهود من أجل تنفيذ تدابير الدعم الواردة فى برنامج عمل باريس وخصوصا زيادة تدفق المعونة الانمائية الرسمية والارتقاء بنوعيتها، وتخفيف عبء الدين وتحسين فرص أقل البلدان نموا للوصول الى الاسواق

٣- يعرب عن تقديره للامين العام للأونكتاد والامين التنفيذى للجنة الاقتصادية لافريقيا لما يبذلان من جهود متواصلة لصالح أقل البلدان نموا ومن أجل دعم امانتيهما فى نشاطهما المتصل بأقل البلدان نموا ، كما يدعو الأونكتاد ، باعتباره مركز التنسيق لتنفيذ برنامج عمل باريس الى مواصلة جهوده فى متابعة البرنامج والمساعدة فى تنفيذه .

CM/RES. 1460 (LVIII)

قرار
بشأن اتفاقية لومى لمجموعة افريقيا والبحر الكاريبى
والمحيط الهادى والجماعة الاقتصادية الأوروبية

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثامنة والخمسين فى القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، فى الفترة من ٢١ الى ٢٦ يونيو ١٩٩٣ ،

اذ يأخذ فى الاعتبار اتفاقية التعاون طويلة الأمد بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية و ٧٠ بلدا من مجموعة افريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادى التى ينتمى ٤٧ منها الى منظمة الوحدة الافريقية ،

واذ يأخذ فى الاعتبار أن اتفاقية لومى لمجموعة افريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادى والجماعة الاقتصادية الأوروبية ، اتفاقية هامة حيث تجمع فى تنبير تعاقدى ومع مؤسسات مشتركة ، بين مجموعة من البلدان الصناعية وقسم كبير من البلدان النامية ،

واذ يساوره قلق بالغ ازاء انهيار أسعار السلع الأساسية من ناحية ، وتساعد تكاليف السلع والخدمات المستوردة من ناحية اخرى ، مما أدى الى شلل استراتيجية التنمية فى البلدان المعنية ،

واذ يساوره قلق أيضا ازاء قلة التقدم فى المفاوضات الرامية الى ابرام اتفاقية الكاكاو الدولية وإعادة العمل بنظام الحصص فى اتفاقية البن الدولية ،

واذ يلاحظ بقلق بالغ للتزايد المتواصل فى حجم ديون مجموعة دول منطقة افريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادى بوجه عام ، والبلدان الافريقية الأعضاء بوجه خاص ، الى حد جعل المبلغ الذى يدفع سدادا للديون يتجاوز مبلغ المساعدة المالية ،

واذ يدرك أن أفضلويات التجارة وكذلك الموارد المالية الموفرة الى دول مجموعة افريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادى ، تشكل اسهاما هائلا فى جهود التنمية التى تبذلها هذه المجموعة من البلدان ،

واذ يعي المحاولات الأخيرة للتشكيك فى جوهر اتفاقية لومى الرابعة بين مجموعة بلدان افريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادى والجماعة الاقتصادية الأوروبية ، ولتقويض النظام التجارى الذى وضع بموجب تلك الاتفاقية ، وخصوصا البروتوكولات الخاصة ببعض السلع الأساسية ،

واذ يذكر بأن الاستعراض متوسط المدى للاتفاقية الرابعة سيتم فى المستقبل القريب ،

- ١ - يؤكد من جديد دعمه التام لمجموعة دول افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادى وتضامنه معها فى جهودها الرامية الى دعم وحماية الفوائد المكتسبة بموجب اتفاقية لومى .
- ٢ - يدعو بلدان مجموعة افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادى ، وبصفة خاصة الأعضاء الافريقيين فى المجموعة ، الى التنسيق والمواءمة والدفاع عن موقفها فى مختلف المحافل الدولية بغية دعم وتعزيز التعاون بين مجموعة افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادى والجماعة الأوروبية .
- ٣ - يؤكد الحاجة الى اعداد دقيق ومشاورات ملانمة فيما بين جميع أعضاء المجموعة بغية التوصل بصورة سريعة الى المفاوضات الخاصة بالاستعراض متوسط المدى .
- ٤ - يشجع أعضاء مجموعة افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادى على مواصلة جهودها الانسانية والاستفادة الكاملة من المواثيق التى تهيأها اتفاقية مجموعة افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادى والجماعة الأوروبية ، بغية تحقيق الرفاهية الاقتصادية والتكامل الاقليمى .
- ٥ - يحث الجماعة الاقتصادية الأوروبية ونولها الأعضاء على مواصلة تأييدها لاعادة العمل بالاتفاقيات السلعية الدولية ذات الشروط الاقتصادية .
- ٦ - يناشد الجماعة الاقتصادية الأوروبية ونولها الأعضاء وغيرها من المنظمات متعددة الأطراف ، اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتخفيف عبء الديون عن بلدان مجموعة افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادى .
- ٧ - يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية أن يتعاون مع مجموعة افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادى فى بروكسل لاتخاذ كل التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار، وتقديم تقرير مرحلى بهذا الشأن الى الدورة الستين لمجلس الوزراء .
- ٨ - يطلب أيضا من الأمين العام أن يبعث هذا القرار الى لجنة المجموعات الأوروبية والبرلمان الأوروبى ورئاسة المجلس الأوروبى وكذلك الى الأمانة العامة لمجموعة دول افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادى .

CM/RES.1461 (LVIII)

**قرار بشأن التعاون في مجال النقل الجوي
في أفريقيا**

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد
في دورته الثامنة والخمسين في القاهرة، جمهورية مصر
العربية في الفترة من ٢١ الى ٢٦ يونيو ١٩٩٢،

واذ يأخذ في اعتباره الدور الهام الذي يضطلع به
قطاع النقل الجوي في تدعيم التنمية الاجتماعية
والاقتصادية في البلدان الافريقية،

واذ يبي ان عددا من البلدان الافريقية تواجه
صعوبات في توفير خطوط جوية ذات كفاءة مع البلدان
الآخري،

واذ يلاحظ ان نقص خدمات البنية الاساسية للنقل
الجوي يقوض قدرة البلدان الافريقية على مواجهة
الاضاع الطارئة .

واذ يدرك الحاجة الى الاستفادة القصوى من
الموارد البشرية والمادية المتاحة في قطاع النقل
الجوى.

CM/RES.1461 (LVIII)

- ١- يرحب بمبادرة حكومة جمهورية مصر العربية اجراء دراسة بشأن تعزيز التعاون فى قطاع النقل الجوى فى افريقيا مع الاهتمام بشكل خاص بالانتفاع مردود التكاليف بالموارد البشرية والمادية المتاحة على نحو يكفل مردودية تكاليفها .
- ٢- يطلب من جميع الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية تيسير اجراء هذه الدراسة .
- ٣- يطلب ايضا من منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الافريقية للطيران المدنى ومنظمة الطيران المدنى الدولى توفير كل المساعدات الضرورية والدعم اللازم لاجراء هذه الدراسة .
- ٤ - يعرب عن تقديره لحكومة جمهورية مصر العربية للجهود التى تبذلها لتعزيز تطور قطاع النقل الجوى فى افريقيا .

CM/ RES.1462 (LVIII)

قرار

بشأن الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر
في البلدان المتضررة بشدة من الجفاف و/ أو التصحر
ولاسيما في افريقيا وبشأن تشكيل لجنة رفيعة المستوى
للتنمية المستدامة

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد
في دورته العادية الثامنة والخمسين في القاهرة -
جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢١ الى ٢٦ يونيو
١٩٩٢.

اذ يذكر بقرار مجلس الوزراء رقم ١٤٢٨ (دورة ٥٥)
المتعلق باستعدادات افريقيا لوضع اتفاقية لمكافحة
التصحر في البلدان المتضررة بشدة من الجفاف و/ أو
التصحر ولاسيما في افريقيا .

واذ يذكر ايضا بقرار مجلس الوزراء رقم ١٢٧٨
(دورة ٥٥) بشأن المؤتمر الوزاري التحضيري الثاني
لمؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية حول الموقف
الافريقي الموحد من قضايا البيئة والتنمية . وهو
المؤتمر الذي عقد في ابيدجان في الفترة من ١١ الى ١٤
نوفمبر ١٩٩١.

واذ يذكر ايضا بتعهد باماكو حول البيئة والتنمية المستدامة التي اعتمدها المؤتمر حول البيئة والتنمية المستدامة الذي عقد في باماكو - مالي في الفترة من ٢٢ الى ٣٠ يناير سنة ١٩٩١ .

واذ يذكر كذلك بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٨٨/٤٧ الصادر يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٩٢ . بشأن تشكيل لجنة تفاوض حكومية مشتركة لصياغة اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان المتضررة - بشدة من الجفاف - و/ او التصحر ولاسيما في افريقيا .

واذ يذكر اخيرا بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٩٢/٤٧ الصادر يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٩٢ بشأن الترتيبات المؤسسية الدولية لضمان متابعة مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية ولاسيما انشاء لجنة رفيعة المستوى للتنمية المستدامة .

وادرأكا منه لضرورة قيام البلدان الافريقية بتنسيق منهاجها ومواءمة اراءها والعمل على ان يكون موقف افريقيا من جميع القضايا التي ستبحث مقبولا وضمان المشاركة الفعالة للمجموعة الافريقية في أنشطة لجنة التفاوض الحكومية المشتركة .

CM/ RES.1462 (LVIII)

وأيضا - مجددا - ضرورة ايلاء الأولوية لأفريقيا
في إطار المعاهدة الدولية لمكافحة التصحر ، من خلال
إبراز خطورة المشكلة بالنسبة للقارة ، والحاجة
الماسة إلى مكافحتها ، على نحو ما تعكسه تسمية
الاتفاقية المذكورة آنفا .

١ - يأخذ علما بارتياح بتقرير الأمين العام بشأن
الاتفاقية الدولية لمكافحة الجفاف والتصحر

٢ - يهنئ المشاركين في الاجتماع الإقليمي الأفريقي
الحكومي الأول للخبراء على ما بذلوه من جهود
لتحديد العناصر الرئيسية اللازمة إدراجها في
مشروع الاتفاقية من منظور أفريقي

٢ - يوصي بعقد اجتماع للوزراء الأفريقيين المسؤولين
عن شئون البيئة في أقرب وقت ممكن قبل الدورة
الثالثة للجنة التفاوض الدولية المقرر عقدها
في نيويورك في يناير سنة ١٩٩٤ على نحو ما
اقترحته الدورة التاسعة عشرة لمجلس وزراء
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وذلك بهدف بحث نتائج
وتوصيات الاجتماع الحكومي للخبراء واعتماد موقف
أفريقي موحد في إطار المفاوضات .

٤ - يدعو كافة الدول الأعضاء إلى المشاركة والمساهمة
على نحو فعال في عملية التحضير في أفريقيا
لمفاوضات لجنة التفاوض الحكومية المشتركة
ولاسيما من خلال تحديد نقاط الاتصال الوطنية بشأن

CM/ RES.1462 (LVIII)

الاتفاقية والى اتخاذ الاجراءات الكفيلة
بالمشاركة الفعالة لكافة الاطراف المعنية على
المستوى الوطنى .

٥ - يطلب الى الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية
العمل بالتعاون مع المنظمات المعنية ومع الامانة
التنفيذية للجنة التفاوض الحكومية - على مواصلة
تقديم الدعم اللازم - ولاسيما المساعدة التقنية
والمالية - للدول الافريقية فى اطار عملية
التفاوض على مستوى لجنة التفاوض الحكومية
المشتركة .

٦ - يدعو جميع الدول الاعضاء الى المشاركة الفعالة ،
على المستوى الوزارى ، خصوصا فى الدوريتين
الثانية والثالثة للجنة التفاوض الحكومية
المشتركة المقرر عقدهما على التوالى فى جنيف فى
المدة من ١٣ الى ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢ ونيويورك فى
المدة من ١٧ الى ٢٨ يناير ١٩٩٤ ، وكذلك فى
الدورة الخامسة المقرر عقدها فى يونيو ١٩٩٤ فى
باريس للتوقيع على الاتفاقية وذلك ليس فقط
لتأكيد الثقل السياسى لافريقيا اثناء عملية
التفاوض وصياغة الاتفاقية ، وانما ايضا لاعطاء
التوجيهات الضرورية لصياغة الميثاق الافريقى
المحدد الذى سيكون جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية .

٧ - يطلب ايضا الى الامين العام مواصلة القيام بدور
قيادى فى التنسيق والتوفيق فيما بين وجهات
النظر الافريقى خصوصا وجهات نظر البلدان
المضروبة بالجفاف و/ أو التصحر والبلدان ذات

CM/ RES.1462 (LVIII)

المنظم البيئية الحرجية ، وذلك بالتعاون مع منظمات الأمانة المشتركة حتى يتسنى إنشاء اتخاذ التدابير اللازمة سواء آلية لمتابعة وتقويم وتنفيذ القرارات المتخذة في إطار لجنة التفاوض الحكومية المشتركة اواخر اطارها .

٨ - يحث الوفود الافريقية في عملية التفاوض على تنسيق وتوفيق آرائها ومواقفها وعلى التحدث بصوت واحد ، كي يتسنى لها الدفاع الفعال عن مصالح افريقيا المحددة في الاتفاقية وفي الميثاق الذي سيبرم في أعقابها .

٩ - يطلب ايضا الى الامين العام ان يتأكد من ان العناصر المحددة التي اعدتها اجتماع الخبراء المعقود في نيروبي في الفترة من ٢ الى ٦ مايو سنة ١٩٩٢ قد تم اعدادها في صيغتها النهائية على أيدي فريق الخبراء العامل المخصص بالتعاون مع هيئات الامانة المشتركة وارسال المشروع الأولى للاتفاقية (النص الافريقي) الى الامانة التنفيذية للجنة التفاوض الحكومية المشتركة المعنية بالتصحر في الاطار الزمني المحدد لذلك .

١٠ - يطلب الى الامين العام الاستعانة بالدراسات المتاحة بشأن الخبرات المكتسبة في مجال مكافحة التصحر والنظر في توسيع نطاقها لتشمل مشروعات اعادة التشجير بحيث يتيسر تقييم العواقب على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة ، على أن

CM/ RES.1462 (LVIII)

يقدم تقرير بشأن هذه الدراسات الى الدورة العادية التاسعة والخمسين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية .

١١ - يدعو الأمين العام الى ان يقوم - بالتعاون مع البنك الافريقي للتنمية ومنظمات اخرى في الامانة المشتركة باجراء دراسات حول المصادر المحتملة لتمويل الأنشطة والبرامج الخاصة بتنفيذ احكام الاتفاقية من خلال استراتيجية شاملة لتعبئة الموارد من غير تلك المقررة من الصندوق العالمى للبيئة. على ان تعرض هذه الدراسات على المجموعة الافريقية وامانة لجنة التفاوض الحكومية للنظر فيها .

١٢ - يدعو ايضا الأمين العام الى مواصلة متابعة أنشطة لجنة التنمية المستدامة عن كثب.

١٣ - يطلب الى الأمين العام ان يقدم الى الدورة العادية التاسعة والخمسين لمجلس الوزراء تقريراً بشأن التقدم المحرز فى تنفيذ هذا القرار.

قرار

بشأن أعمال الدورة العادية السادسة عشرة
للجنة العمل التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته
العادية الثامنة والخمسين فى القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، خلال
الفترة من ٢١ - ٢٦ يونيه ١٩٩٢ .

اذ بحث تقرير الامين العام حول اعمال الدورة العادية السادسة
عشرة للجنة العمل التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية (وثيقة رقم ٢٨٩ :
(دورة ٥٨) .

واذ يذكر بقرار مجلس الوزراء رقم ١٤١٠ (دورة ٥٦) بشأن اعمال
الدورة العادية الخامسة عشر للجنة العمل التابعة لمنظمة الوحدة
الافريقية .

واذ يذكر ايضا بقرارى لجنة العمل رقم ١٨٨ (دورة ١٦) حول
حماية الطفل والغاء عمل الاطفال فى افريقيا ورقم ١٩٠ (دورة ١٦) حول
العمالة فى افريقيا .

واذ يسجل بارتياح النتائج الايجابية التى توصلت اليها الدورة
العادية السادسة عشر للجنة .

- ١- يأخذ علما بتقرير وقرارات الدور العادية السادسة عشرة للجنة
العمل .
- ٢- يحث جميع الدول الاعضاء التى لها عدد كبير من المرحايين على
العمال المهاجرين فى دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية على
الامتناع عن اجراء مفاوضات منفردة مع بلدان تتصرف ككتلة واحدة .
- ٣- يطلب من الدول الاعضاء ان تحدد وتنفذ سياسات وطنية تهدف الى
الغاء عمل الاطفال وفقا للاتفاقية ذات الصلة لمكتب العمل الدولى
حول السن الادنى للالتحاق بالعمل .
- ٤- يحث الدول الاعضاء والامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية على
تنفيذ قرارات ومقررات وتوصيات الدورة العادية السادسة عشرة
للجنة العمل فى مجال كل منها .

قرار

بشأن المؤتمر الدولي لمساعدة الطفل الافريقى

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد
فى دورته العادية الثامنة والخمسين فى القاهرة -
جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢١ - ٢٦ يونيو
سنة ١٩٩٢.

اذ يحث تقرير الامين العام حول مؤتمر منظمة
الوحدة الافريقية الدولي بشأن مساعدة الطفل الافريقى
وثيقة مجلس الوزراء رقم ١٧٨٢ (دورة ٥٨).

واذ يذكر بالقرارات والاعلانات التى اجازتها منظمة
الوحدة الافريقية بشأن الطفل والمرأة ولاسيما قرار
مجلس الوزراء رقم ١٢٥٠ (دورة ٥٤) بشأن تنفيذ المقررات
الخاصة بالعقد الافريقى لبقاء الطفل وحمايته ونماشه .
وقرار مجلس الوزراء رقم ١٤٠٨ (دورة ٥٤) بشأن
المؤتمر الدولي لمساعدة الطفل الافريقى .

واذ يأخذ فى الحسبان اهداف القمة العالمية بشأن
بقاء الطفل وحمايته ونماشه خلال العقد ٢٠٠٠/١٩٩٠

CM/ RES. 1464 (LVIII)

وإذ يرحب بالاتفاقية التي أبرمت مؤخرا بين البنك
الافريقي للتنمية واليونيسيف بشأن زيادة تمويل برامج
التنمية الاجتماعية ذات الأولوية لصالح الدول الافريقية

وإذ يعرب عن قلقه ازاء استمرار الدول الافريقية
في المعاناة من عبء الديون والمشكلات الاقتصادية
الاجتماعية الاخرى التي تعوق كل عمل يستهدف
تحسين وضع الطفل الافريقي .

وإذ يعرب عن قلقه البالغ نتيجة استمرار معدلات
الوفيات العالية بين حديثي الولادة في بعض الدول
الافريقية واتساع نطاق سوء التغذية للأطفال دون
الخامسة في القارة .

١ - يؤيد اجماع داکار على نحو ما اجازہ المؤتمر
الدولى لمساعدة الطفل الافريقى المنعقد فى داکار
(السنغال) فى الفترة من ٢٥ الى ٢٧ نوفمبر
١٩٩٢ .

٢ - يهنئ الامين العام والمدير التنفيذى لليونسيف
على جهودهما الشخصية الدؤوبه لضمان نجاح
المؤتمر الدولى لمساعدة الطفل الذى تم تنظيمه
بمبادرة من منظمة الوحدة الافريقية .

CM/ RES. 1464 (LVIII)

٣ - يطلب الى جميع الدول الاعضاء الاسراع فى تنفيذ مقررات اجماع د اكار خاصة الاهداف متوسطة الاجل لبقاء الطفل وحمايته ونمائه والتي ينبغى تحقيقها بحلول نهاية عام ١٩٩٥ .

٤ - يدعو الدول الاعضاء التى لم تصادق بعد على اتفاقية حقوق الطفل والميثاق الافريقى لحقوق ورعاة الطفل الى ان تفعل ذلك فى موعد لايتجاوز عام ١٩٩٥ .

٥ - يطلب من الدول الاعضاء التى صادقت على الاتفاقية والميثاق الافريقى اتخاذ الخطوات اللازمة لمواءمة قوانينها وممارساتها الوطنية مع احكام الاتفاقية والميثاق الافريقى .

٦ - يناشد المجتمع الدولى رفع مستوى مساعدة التنمية الرسمية والابقاء عليها فى اطار الالتزامات الخاصة بالقطاعات الاجتماعية ذات الاولوية بحلول عام ١٩٩٥ على ان يؤخذ فى الاعتبار ان تقرير عام ١٩٩٣ حول التنمية البشرية الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائى قد اوصى بتخصيص نسبة ٢٠% لهذه القطاعات وهى النسبة التى وافق عليها الموقعون على اجماع د اكار

٧ - كما يناشد الدول الاعضاء تخصيص ٢٠% على الاقل من ميزانياتها القومية لتمويل الانشطة الانمائية الاجتماعية ذات الاولوية لمصالح الطفل والمرأة بحلول عام ١٩٩٥ كما نص على ذلك اجماع د اكار .

CM/ RES. 1464 (LVIII)

٨ - يحث الدول الاعضاء على انشاء او تعزيز الاليات القومية للنهوض بالمرأة وحماية الطفل وضمان مواصلة الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية والمجتمع الدولي، في تنفيذ برامج العمل الوطنية .

٩ - كما يحث الدول الاعضاء على منح الاولوية لتعليم وتدريب الفتيات الصغيرات والنقصاء على التمييز على اساس الجنس، حتى يتاح للفتيات، تحقيق تفقتهن .

١٠ - يوصى بأن تبذل منظمة الوحدة الافريقية واليونيسيف بالتعاون مع البنك الافريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لافريقيا - جهودا للترويج لمفهوم تخفيف عبء الديون لصالح بقاء الطفل وحمايته ونماذ مما يمثل عنصرا اساسيا في اجراءات تخفيف عبء ديون البلدان الافريقية .

١١ - يطلب الى الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ان يجرى الاتصالات اللازمة مع الدول الاعضاء والمنظمات والمؤسسات الدولية المعنية والخبراء المستقلين بغية انشاء هيكل لمتابعة واستعراض وتقييم صياغة وتنفيذ برامج العمل الوطنية واجماع داکار طبقا لاحكام الفقرتين ٤٢ و ٤٣ من الاجماع ، وذلك تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية

١٢ - يطلب الى الامين العام تقديم تقرير حول تنفيذ هذا القرار الى الدورة العادية التاسعة والخمسين للمجلس .

CM/ RES. 1465 (LVIII)

قرار

بشأن دعم دور واسهام المرأة الافريقية
فى التنمية السياسية
والاجتماعية والاقتصادية

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد
فى دورته العادية الثامنة والخمسين فى القاهرة -
جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢١ - ٢٦ يونيو
سنة ١٩٩٢.

اذ بحث تقرير الامين العام بشأن دور المرأة
الافريقية واسهاما فى التنمية السياسية والتنمية
الاجتماعية والاقتصادية للقارة وثيقة مجلس الوزراء
رقم ١٢٨٤ (دورة ٥٨).

واذ يذكر ب خطة عمل لاجوس واستراتيجيتى اروشا
ونيروبى المستقبليتين حول تقدم المرأة فى افريقيا

واعلان أنوجا بشأن التنمية القائمة على المشاركة ودور المرأة الافريقية خلال التسعينات والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية والقرار رقم ٦ (دورة ٥) بشأن المرأة الصادر عن المؤتمر الخامس لوزراء الشؤون الاجتماعية الافريقيين في اروشا - تنزانيا في اكتوبر سنة ١٩٨٩ وهي كلها تركز على دور المرأة كعامل في التنمية .

واذ يذكر ايضا بمختلف قرارات منظمة الوحدة الافريقية حول ادماج المرأة في عملية التنمية في افريقيا .

واذ يذكر ايضا بقرار مجلس الوزراء رقم ٨٧٦ (دورة ٢٧) الصادر في نيروبي - كينيا في يونيو سنة ١٩٨١ والذي يدعو الى تعزيز شعبة المرأة في منظمة الوحدة الافريقية

واذ يلاحظ ايضا في الاعتبار قرار مؤتمر رؤساء الدول والحكومات رقم ٢٠٨ (دورة ٢٨) الصادر في يوليو سنة ١٩٩٢ في داكار - السنغال بشأن قمة جنيف حول النهوض الاقتصادي بالمرأة الريفية .

واذ يؤكد دعمه للاهداف والمبادئ الواردة في اجماع داكار وخاصة تلك المتعلقة بوضع الاطفال الاناث.

وإذ يقر بتعذر تحقيق تنمية حقيقية بدون مشاركة كاملة وفعالة من المرأة بحكم أنها تضطلع بدور حاسم بوصفها أما ومنتجة وقوة محركة للمجتمعات المحلية وحامية للثقافة والتقاليد الأفريقية .

وإذ يبي ضرورة تعزيز شعبية المرأة فى منظمة الوحدة الأفريقية على مستوى الموارد البشرية والمالية لتمكينها من القيام بالأنشطة اللازمة لادماج المرأة فى جميع جوانب التنمية .

١ - يأخذ علما بالمؤتمر العالمى القادم بشأن المرأة المزمع عقده فى بكين بالصين مع الأخذ فى الاعتبار ما ينطوى عليه من تحديات .

٢ - يطلب الى الأمين العام أن يتخذ التدابير الضرورية التى تكفل التعزيز الكافى " لشعبية المرأة " من ناحيتى القوى البشرية والتمويل بحيث تستطيع أن تنفذ الاستراتيجيات والبرامج والأنشطة الأخرى.

٢ - يناشد الدول الاعضاء العمل على تعزيز الآليات الوطنية من أجل مراعاة اهتمامات المرأة عند وضع السياسات وخطط العمل والبرامج الوطنية مع أهداف محددة تماما ونظم متابعة بهدف تقييم أوجه تقدمها .

CM/ RES. 1465 (LVIII)

٤ - بحث المنظومة الأمم المتحدة على إعطاء الأولوية لبرامج المرأة عند تخصيص الموارد المالية على المستوى الوطنى.

٥ - يطلب الى الأمين العام التعاون الوثيق مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فى الأعمال التحضيرية للمؤتمر الإقليمى الخامس المقرر عقده فى داكار (نوفمبر ١٩٩٤) لاستعراض وتقييم استراتيجيات شيروبى المستقبلية من أجل النهوض بالمرأة . ووضع خطة عمل أفريقية تعرض على المؤتمر العالمى للمرأة المقرر عقده فى بكين - الصين فى ١٩٩٥ لبحثها.

٦ - بحث :

أ - الدول الاعضاء على التوقيع والتصديق على الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة قبل عقد المؤتمر العالمى فى بكين .

ب - تشكيل لجان تحضيرية على المستوى الوطنى لتنظيم واعداد المؤتمر العالمى .

ج - تخصيص موارد مالية لتوفير الاستعدادات على المستويين الوطنى والإقليمى وكفالة مشاركة فعالة فى المؤتمر الإقليمى فى داكار والمؤتمر العالمى فى بكين .

CM/ RES. 1465 (LVIII)

- ٧ - يطلب أيضا الى الأمين العام أن يعرض على دورة المجلس المقبلة في فبراير مشروع اعلان سياسى يحدد فيه موقف افريقيا الموحد من موضوع المؤتمر العالمى للمرأة المقرر عقده فى ١٩٩٥ : العمل من اجل المساواة والتنمية والسلام " ، باعتبار ان هذا الاعلان سيكون الاسهام المقدم من المنظمة الى برنامج العمل العالمى للمؤتمر العالمى ،
- ٨ - يحث جميع الدول الاعضاء على المشاركة - رفيعة المستوى - فى مؤتمر ذاكار الاقليمى ، والحرص على التمثيل الكافى لافريقيا فى مؤتمر "بكين" العالمى أيضا .
- ٩ - يثنى على المبادرات المطروحة للدعوة الى عقد مؤتمر اقليمى بشأن المرأة والسلام والتنمية فى كمبالا ، اوغندا فى المدة من ٢٢- ٢٧ أغسطس ١٩٩٢ ويطلب الى الأمين العام ان يساعد حكومة اوغندا فى التحضير والتنظيم لهذا المؤتمر .

CM/ RES. 1465 (LVIII)

١٠ - يدعو جميع الدول الاعضاء الى الاحتفال بعام ١٩٩٤ كعام دولى للأسرة بغية كفالة المزيد من تعزيز وتدعيم دور المرأة فى الأسرة الافريقية واسهامها فى جميع مجالات التنمية الاجتماعية الاقتصادية باعتبارها زوجة وأما ومنتجة وقوة محركة للمجتمعات المحلية وراعية للثقافة الافريقية ومربية اولى لأجيال النشء فى افريقيا .

١١ - يدعو الامين العام الى تقديم تقارير منتظمة بشأن التقدم المحرز والمشاكل التى تعترض تنفيذ استراتيجيات وبرامج العمل الرامية الى أدماج المرأة الافريقية فى برامج التنمية .

CM/ RES. 1466 (LVIII)

قرار
بشأن العام الدولى للأسرة

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد
فى دورته العادية الثامنة والخمسين بالقاهرة - جمهورية
مصر العربية خلال الفترة من ٢١ - ٢٦ يونيو ١٩٩٢.

أذيعى المبادئ الواردة فى ميثاقى منظمة الوحدة
الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة ، وفى الاعلان العالمى
لحقوق الانسان وفى العهدين الدوليين لحقوق الانسان ،
وفى الميثاق الافريقى لحقوق الانسان والشعوب ، وفى
الميثاق الثقافى لافريقيا ، وفى الميثاق الافريقى
للعمل الاجتماعى ، وفى الصكوك الاخرى ذات الصلة ،

واذيرحب باعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة
عام ١٩٩٤ عاما دوليا للأسرة ،

واذياخذ فى اعتباره اسهام افريقيا ، كمهد
لحضارة الانسان ، فى وضع المبادئ والقيم التى تحكم
حياة الانسان وسلوكه فى مجال التقدم الاجتماعى.

واذيعرب عن اقتناعه بأن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق بالكامل أو على نحو يعطيها معنى إلا بوسائل ، من بينها احترام الحرية والحقوق للفرد وللأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية في المجتمع ،

واذيعرب عن اقتناعه أيضا بأن المساواة بين الجنسين و إتاحة الفرص المتساوية للجميع وكذلك المسؤوليات الأبوية هي جميعا عناصر أساسية لسياسة الأسرة ،

واذيدرك وجود مفاهيم مختلفة للأسرة في مختلف الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إفريقيا ،

١ - يؤكد مجددا مبادئ ومقاصد العام الدولي للأسرة كما اقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة .

٢ - يرحب بنتائج الاجتماع التحضيري المشترك بين افريقيا وغربي آسيا للعام الدولي للأسرة ، المعقود في تونس العاصمة في الفترة من ٢٩ مارس الى ٢ ابريل ١٩٩٢ ، وخصوصا مجموعة النتائج والتوصيات التي خلص اليها ، و اعلان تونس .

٣ - يعرب عن اسفه للعنف والفظائع التي ترتكب ضد الأسرة خصوصا ضد الاطفال والنساء، ويحث الدول الأعضاء على اتخاذ الاجراءات التي تضع حدا لهذه المظالم بما في ذلك كافة أشكال التمييز والقهر والعنف والعنصرية .

٤ - يحث الدول الأعضاء على منح الأولوية للتحضير للعام الدولي للأسرة وللاحتفال به، بما في ذلك النظر في إصدار بيانات ورسائل للاحتفال للعام الدولي للأسرة في ١٩ مايو ١٩٩٤، في بلدانها.

٥ - يناشد الدول الاعضاء التي لم تنشئ بعد لجان تنسيق وطنية أو آلية مماثلة لهذا العام الدولي ان تبادر الى ذلك وأن تشجع المنظمات غير الحكومية على أقصى مشاركة في الاحتفال للعام الدولي للأسرة.

٦ - يدعو الدول الاعضاء والمؤسسات ذات لاطلة وكذلك الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الامم المتحدة الى المساعدة في الاستعدادات المادية للاحتفال للعام بما في ذلك توفير المعونة الفنية.

٧ - يناشد ايضا الامين العام بالتعاون مع الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا وأمانة العام الدولي للأسرة بالقيام بدراسة متعمقة حول تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الحالية على دور ووظائف وهيكل الاسرة الافريقية وعرض تقرير على الدورة المستين لمجلس الوزراء.

٨ - يطلب الى الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بالتعاون مع الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا وأمانة العام الدولي للأسرة تنظيم حلقة تدارس وحلقة عملية اقليمية حول تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على الاسرة الافريقية.

CM/ RES. 1466 (LVIII)

٩- يهيب بأمانة منظمة الوحدة الافريقية وجماعة المنظمات غير الحكومية الافريقية أن تتابع عن كثب وتشارك بصورة ايجابية في الاجتماع العالمي للمنظمات غير الحكومية بشأن المعام الدولي للأسرة والذي سيعقد في فاليتا مالطة في الفترة من ٢٨ نوفمبر الى ٢ ديسمبر ١٩٩٢ ، والمؤتمر الدولي بشأن "الاسر عبر الحدود" الذي دعت الى عقده الجمعية الدولية لقانون الاسره بالتعاون مع أمانة المعام الدولي للأسرة في يوليو ١٩٩٤ في كارديف - ويلز وكذلك المؤتمر الدولي بشأن الاسر الذي دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الى عقده في اكتوبر ١٩٩٤.

CM/RES. 1467 (LVIII)

قــــــــــــــــرار

بشأن المؤتمر الاقليمي الأفريقي الخامس بشأن المرأة :
العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام

داكار - نوفمبر ١٩٩٤

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الثامنة والخمسين في القاهرة بجمهورية مصر العربية ، في الفترة من ٢١ - ٢٦ يونيو ١٩٩٣ .

اذا يذكر بنتائج المؤتمر الاقليمي الأفريقي الثالث
بشأن المرأة الذي عقد في أروشا بجمهورية تنزانيا
المتحدة سنة ١٩٨٤ في اطار التحضير لمؤتمر المرأة
العالمي : مساواة ، تنمية وسلام ، والذي عقد في نيروبي -
كينيا سنة ١٩٨٥ .

واذا يذكر أيضا بقرار مجلس الوزراء رقم ٧١٤ بشأن
اشراك المرأة في التنمية بأفريقيا ، و اعلان مؤتمر رؤساء
الدول والحكومات رقم ٢٠٨ (دورة ٢٥) الصادر في يوليو
١٩٩٢ في داكار بالاستغال بشأن قمة جنيف المعنية
بالنهوض اقتصاديا بالمرأة الريفية ،

CM/RES. 1467 (LVIII)

واذ يذكر بإعلان أروشا واستراتيجيات العمل المستقبلية للنهوض بالمرأة المعتمدة في نيروبي والتي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم ١٠٨ (دورة ٤٠) في ١٢ ديسمبر ١٩٨٥ .

واذ يذكر أيضا بالقرارين ٤/٢٥ في ٨ مارس ١٩٩١ و ٨/٢٦ في ٢٠ مارس ١٩٩٢ ، الصادرين عن اللجنة المعنية بوضع المرأة بشأن الترتيبات الخاصة بمؤتمر المرأة العالمي الرابع : العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام .

واذ يؤكد - مجددا - ضرورة التقدم بموقف أفريقي موحد أمام مؤتمر المرأة العالمي المقرر عقده في بكين بالصين خلال شهر سبتمبر ١٩٩٥ ، بالنظر إلى أهمية مثل هذا المؤتمر .

١ - يطلب إلى الدول الأعضاء اتخاذ ما يلزم من تدابير بغية المشاركة بهمة وعلى مستوى عال في أعمال المؤتمر الإقليمي الأفريقي التحضيري الخامس المقرر عقده في داكار بالاستغال في نوفمبر ١٩٩٤ ، ومؤتمر المرأة العالمي المقرر عقده سنة ١٩٩٥ في بكين .

٢ - يوجه نداء إلى الدول الأعضاء لكي تولى اهتماما خاصا لأعداد التقارير القطرية التي تعكس حالة المرأة ، ابتغاء مواصلة الاستراتيجيات شبة الإقليمية والإقليمية .

CM/RES. 1467 (LVIII)

٢ - يوصى بتنظيم حملات قطرية للتعبئة والتوعية بأهداف هذين المؤتمرين .

٤ - يطلب الى الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا الاسهام فى انتاج المؤتمر الاقليمى الخامس بشأن المرأة المقرر عقده فى اطار التحضير لمؤتمر بكين العالمى .

CM/ RES. 1468 (LVIII)

قرار

بشأن المؤتمر الإفريقي العام لتعليم البنات

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في دورته العادية الثامنة والخمسين في القاهرة بجمهورية مصر العربية ، في الفترة من ٢١ الى ٢٦ يونيو ١٩٩٢ .

إذ تدارس التقرير الخاص بالمؤتمر الإفريقي العام
بشأن البنات والمقدم من بوركينا فاسو ، البلد المضيف
للمؤتمر (وثيقة رقم ADDIII (CM/1764 (LVIII))

وإذ يأخذ في الاعتبار ضرورة تنمية واستخدام القوارد
البشرية للقارة على اكمل وجه بغية تحقيق التنمية
الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ،

وإذ يأخذ في الاعتبار معدل الأمية البالغ الارتفاع بين
الإفريقيات ،

وإذ يدرك ضرورة تحقيق تكافؤ الفرص للبنات في مجال
التعليم ،

CM/ RES. 1468 (LVIII)

وإذ يأخذ في الاعتبار أن مؤتمر واجادوجو ارتكز على
التوافق العام في الرأي والتعهدات التي تمت مؤخرا :
جومتيان ١٩٩٠ والاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل ١٩٨٩ والقمة
العالمية للطفل ١٩٩٠ والمؤتمر السادس لوزراء التربية
١٩٩١ والمؤتمر الدولي لمساعدة الطفل الأفريقي عام ١٩٩٢.

- ١ - يأخذ علما بإعلان واجادوجو حول تعليم البنات .
- ٢ - يطلب إلى الدول الاعضاء القيام بتحليل نقدي للوضع
التعليمي والاجتماعي للبنات بمشاركة جميع الشركاء
الوطنيين والدوليين .
- ٣ - يطلب أيضا من الدول الاعضاء أن تقوم انطلاقا من
تحليلاتها - باعداد وتنفيذ خطط عملها الوطنية
الرامية إلى تعزيز تعليم البنات والنهوض به .
- ٤ - يوجه نداء لمصالح تحسين مستوى التعليم وكفالة ادارة
أفضل الخدمات التعليمية بهدف الحد من التفاوت بين
البنات والبنين .
- ٥ - يحث الدول الاعضاء على بذل قصارى الجهد لتضييق
الفجوة بين البنات والبنين . بخصوص معدلات الالتحاق
بالمدارس والتحقق من أن هذه النسبة تقل عن العشرة
في المائة بحلول عام ٢٠٠٠.

CM/ RES. 1468 (LVIII)

- ٦ - يشدد على ضرورة توعية المعلمين بمشكلة المساواة بين الجنسين وأهمية تعليم البنات والحاجة الملحة الى ادراج هذه الاهتمامات ضمن برامج التعليم والتدريب التربوية .
- ٧ - يدعو الحكومات الى حشد الموارد المالية على الصعيدين الوطنى والدولى سواء على المستوى الثنائى أو متعدد الأطراف مع الاستعانة - بصفة خاصة - بشركاء جدد (المجموعات ، المنظمات غير الحكومية وما إليها) .
- ٨ - يطلب - فضلا عن ذلك - الى الدول الاعضاء اعداد استراتيجيات اقليمية فرعية ، واقليمية تستهدف النهوض بتعليم البنات .
- ٩ - يطلب الى الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية أن يقوم - بالتعاون مع اليونسكو واليونسيف وبنك التنمية الافريقى وسائر مؤسسات منظومة الامم المتحدة - بمتابعة اوجه التقدم المحرزة فى تنفيذ اعلان واجادوجو وتقديم تقرير عنها .

CM/ RES. 1469 (LVIII)

قرار
بشأن مؤتمر الأمم المتحدة
الخاص بالمستوطنات البشرية
" الموئل ؟ "

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية السنعة
في دورته العادية الثامنة والخمسين بالقاهرة - جمهورية
مصر الغربية خلال الفترة من ٢١ - ٢٦ يونيو ١٩٩٢.

اذا يذكر بالتوصيات الصادرة عن مؤتمر الأمم
المتحدة للمستوطنات البشرية وقرار الجمعية العامة
رقم ١٨١/٤٢ المؤرخ في ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨ بشأن
الاستراتيجية العالمية من أجل المأوى حتى عام ٢٠٠٠
وقرارها رقم ١٦٤/٤٦ المؤرخ في ١٩ ديسمبر ١٩٩١ بشأن
مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

واذا يذكر أيضا بقرار الجمعية العامة للأمم
المتحدة رقم ١٨٠/٤٧ المؤرخ في ٢٢ ديسمبر ١٩٩٢ الذي
تقرر بموجبة عقد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات
البشرية " الموئل ؟ " في المدة من ٣ الى ١٤ يونيو ١٩٩٦
في تركيا .

وإذ يأخذ علماً بتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعنى
بالبيئة والتنمية التي اقرت بأن الإدارة السليمة
للمستوطنات البشرية شرط لاغنى عنه لبلوغ الأهداف
الشاملة للتنمية المستدامة .

وإذ يعرب عن اقتناعه بضرورة معاودة التقييم
والاستعراض النظاميين لسياسات وبرامج المستوطنات
البشرية من كافة جوانبها في ضوء التغيرات الهامة في
النظرة الى مشكلات المستوطنات البشرية وكيفية حلها
منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ،
خصوصا استحداث مفهوم استراتيجيات التيسير ، وغى ضوء
التطورات والاتجاهات الجديدة في العلاقات الاقتصادية
الدولية والأنماط السكانية الجديدة وأنماط الهجرة ،
وكذلك تواتر الكوارث الطبيعية ،

وإذ يلاحظ بقلق أن المنجزات ، في بلدان افريقية
كثيرة ، فيما يتعلق بالسياسات والبرامج والمشاريع
على الصعيد القطري في مجال المستوطنات البشرية لا تكفى
لوقف أو تدارك التدهور الماثل في أحوال الناس المعيشية
لأسباب ، من بينها ضغط النمو السكاني والتوسع الحضري
وكذلك نظرا لأن برامج المستوطنات البشرية تحتاج
لموارد تزيد كثيرا عن الموارد المتاحة في هذه
البلدان ،

وإذ يدرك أن استمرار التوسع الحضري والزيادة
السكانية بمعدل سريع في البلدان الافريقية يساعد على
ظهور وانتشار تجمعات حضرية كبيرة سرعان ما تتحول الى

CM/ RES. 1469 (LVIII)

مدن عشوائية مكتظة بالسكان بما يترتب على ذلك من آثار سلبية على توفير المأوى الملائم والبنىات الأساسية البيئية والخدمات اللازمة للسكان وكذلك على احتمالات توفير العمالة لهم . .

واذ يدرك أهمية إيلاء الاهتمام الواجب للخصائص التي تتسم بها بلدان معينة ، مثل البيئة الطبيعية والهيكل الاقتصادي وقاعدة مواردها وثقافتها المحلية في تطوير وتطبيق التكنولوجيا وفي التخطيط والإدارة في مجال المستوطنات البشرية .

واذ يدرك تماماً ضرورة إيجاد موارد كافية للتصدي لمشكلات المستوطنات البشرية وكذلك وجود سياسات وبرامج ومشاريع أكثر فاعلية ومن بينها ما يسمح بالمشاركة بين القطاعين العام والخاص للتصدي لهذه المشكلات ، وكذلك أهمية النهوض بالإدارة على المستويين القطري والمحلي ،

واذ يلاحظ أيضاً أن توفير الموارد المالية الخارجية اللازمة لتنفيذ البرامج المبينة في الفصل السابع من برنامج عمل القرن واحد وعشرين الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية من شأنه أن ييسر تعبئة الموارد المحلية ،

CM/ RES. 1469 (LVIII)

وإذ يأخذ في اعتباره ضرورة العمل عند الاقتضاء على تعزيز وتيسير وتمويل الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا والخبرات الموازية لها خصوصا فيما يتعلق بمواد البناء المحلية ونقل هذه التكنولوجيات الى البلدان الافريقية بشروط مقبولة من بينها الشروط التيسيرية والتفضيلية طبقا لما يتفق عليه الطرفان ، مع مراعاة ضرورة حماية حقوق الملكية الفكرية وكذلك الاحتياجات التي تنفرد بها البلدان الافريقية لكي تنفذ جدول أعمال القرن ٢١،

١ - يرحب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل ٢) في المدة من ١٢ الى ١٤ ايونيو ١٩٩٦ على أعلى مستوى ممكن من المشاركة ،

٢ - يقر أهداف المؤتمر كما وردت في الفقرة ٤ من القرار ١٨٠/٤٧ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة .

٣ - يناشد الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية المشاركة النشطة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر وفي المؤتمر ذاته في تركيا في ١٩٩٦ ،

CM/ RES. 1469 (LVIII)

٤ - يطلب الى الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا المشاركة الفعالة فى الأنشطة التحضيرية الخاصة بالمؤتمر من أجل كفالة انعكاس الآراء الجماعية للقارة الافريقية داخل المؤتمر نفسه والذي سيعقد فى تركيا فى عام ١٩٩٦.

٥ - يدعو حكومات الدول المانحة وكذلك المؤسسات المالية الدولية والاقليمية لتقديم الدعم القوى الى البلدان الافريقية فى تحضيرها للمؤتمر وذلك بوسائل من بينها تزويدها بالدعم المالى والفنى المباشر وكذلك بتقديم تبرعات الى الصناديق الاستثمارية التى انشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لأجل هذا المؤتمر.

٦ - يدعو منظمات وبرامج ووكالات منظومة الأمم المتحدة الى تزويد البلدان الافريقية بكافة المساعدات الضرورية لما تقوم به من أنشطة تتصل بمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموشل؟) وذلك بتوجيه الأمين العام للأمم المتحدة وبالتعاون مع الأمين العام للمؤتمر.

٧ - يدعو الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بالتعاون مع المدير التنفيذي لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموشل؟) الى مساعدة البلدان الافريقية والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا فى وضع برنامج اقليمى عملى لدعم قطاع المستوطنات البشرية بما يعود بالخير خصوصا على اللاجئين والمشردين وضحايا الكوارث الطبيعية.

CM/ RES. 1469 (LVIII)

٨ - يشدد على ضرورة التركيز الواجب في هذه البرامج على النهوض بصناعات مواد البناء المحلية بحيث يتمكن الفقراء من الحصول على مساكن بأسعار في متناولهم .

٩ - يطلب الى الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية أن يقدم تقريراً بشأن تنفيذ هذا القرار الى الدورة العادية المستين للمجلس

قرار

بشأن التعاون في مجال مكافحة المخدرات

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المتعقد في دورته العادية الثامنة والخمسين في القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، في المدة من ٢١ الى ٢٦ يونيو ١٩٩٢ ،

اذ بحث التقرير (LVIII) CM/1764 ضمیمة (١) بشأن التعاون في مجال مكافحة المخدرات،

واذ يذكر بالاتفاقية الموحدة لعام ١٩٦١ بشأن العقاقير المخدرة ، واتفاقية عام ١٩٧١ بشأن العقاقير المؤثرة على العقل واتفاقية عام ١٩٨٨ بشأن الاتجار غير المشروع في العقاقير المخدرة وتلك المؤثرة على العقل،

واذ يأخذ في الاعتبار ان المخدرات تشكل خطرا دائما على مصير الانسانية وتهديدا خطيرا لصحة شعوبنا ورفاها ،

واذ يأخذ في الاعتبار ايضا ان المخدرات تشكل آفة حقيقية للعالم برمته يتطلب استئصالها التزاما سياسيا كما يتطلب حشد موارد بشرية ومادية ضخمة على الاصعدة الوطنية والاقليمية والدولية ،

واذ يقر بالتفاعل بين الاتجار غير المشروع في المخدرات والجريمة المنظمة والارهاب وتجارة السلاح التي تقوض اسس اقتصاداتنا وتهدد استقرار وأمن وسيادة دولنا ،

واذ يعرب عن قلقه لتزايد الطلب على المخدرات وتعاطيها والاتجار غير المشروع فيها وآثارها المحطمة لمختلف طبقات المجتمع ،

وإذ يدرك أن مكافحة تعاطى المخدرات يستلزم تطبيق سياسات متماسكة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية وتنفيذ نظام لتبادل المعلومات الموثوق فيها بشأن الوضع في كل بلد وتدريب وتحسين مستوى العاملين في مجال الوقاية والقمع على الصعيد الدولي ،

وإذ يأخذ في الاعتبار أن التعاون على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف يشكل ضمانا لفعالية مكافحة المخدرات وأنه من السهم تعزيز أجهزة العمليات الخاصة بذلك.

١- يأخذ علما ، مع التقدير ، بالتقرير رقم Add (LVIII) 1764 / CM ويرحب بعقد حلقة تدارس لتوعية المديرين بوزارات خارجية دول المجموعة الاقتصادية لدول غربى افريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا فى ابيجان (كوت ديفوار) فى المدة من ١٥ الى ١٩ مارس ١٩٩٢.

٢- يعرب عن عميق امتنانه لحكومة جمهورية كوت ديفوار لقبولها استضافة هذا الاجتماع الهام ولبرنامج الامم المتحدة لمكافحة المخدرات على المبادرة الخاصة بعقد مثل هذه الحلقة .

٣- يطلب الى الامين العام وضع برنامج عمل على صعيد القارة بشأن مكافحة المخدرات ، وتقديم تقرير بذلك الى الدورة العادية الستين لمجلس الوزراء .

CM/1471 (LVIII)

قرار
بشأن التجديد الرابع لموارد الصندوق
الدولى للتنمية الزراعية

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العاوية الثامنة والخمسين فى القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، من ٢١ الى ٢٦ يونيو ١٩٩٣ ،

اذ يشير الى قراره رقم ١١٧٤ (دورة ٤٨) بشأن التجديد الثالث لموارد الصندوق الدولى للتنمية الزراعية ،

واذ يشير أيضا الى قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم ٧٣/١٩٨٨ بشأن التجديد الثالث لموارد الصندوق الدولى للتنمية الزراعية ،

واذ يأخذ فى الاعتبار قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٤٩/٤٧ بشأن الأغذية والتنمية الزراعية الذى أكت فى مجددا - بعد أن لاحظت بأسف تفاقم الجوع وسوء التغذية- أن الحق فى الغذاء يعتبر أحد حقوق الانسان العالمية ،

واذ يذكر كذلك بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٩٧/٤٧ بشأن التعاون الدولى من أجل القضاء على الفقر فى البلدان النامية والذى يلزم ، ضمن أمور اخرى ، جميع الممولين بالمساهمة بسخاء فى التجديد الرابع لموارد الصندوق الدولى للتنمية الزراعية،

واذ يعرب مجددا عن قلقه العميق ازاء العدد المتزايد من البشر ولا سيما النساء والأطفال الذين لا يزالون يعانون من الفقر المدقع والجوع وسوء التغذية المزمن ،

واذ يشدد على الحاجة الى زيادة تعزيز التعاون الدولى لمكافحة الفقر والجوع وكذلك الحاجة الملحة الى ضمان التمويل الكافى لهذا الغرض ،

واذ يلاحظ مع التقدير اسهام الصندوق الدولى للتنمية الزراعية فى سد احتياجات فقراء الريف ، ولا سيما صغار المزارعين والمعممين ونساء الريف وغير ذلك من المجموعات الهامشية،

واذ يؤكد على ضرورة توفير الموارد المالية الكافية للصندوق الدولى للتنمية الزراعية كى يدعم فى السنوات المقبلة أوجه التقدم التى أحرزها منذ انشائه فى مكافحة الجوع والفقر،

١ - يدعو جميع الدول الأعضاء الى اظهار الارادة السياسية والواقعية اللازمين لتعزيز العمل المتعدد الأطراف للتصدى للجوع والفقر .

٢ - يناشد جميع الدول الأعضاء فى الصندوق ، ولا سيما البلدان الصناعية والبلدان النامية التى اعتادت تقديم المساهمات ، اتخاذ موقف ايجابى يتسم بالسخاء حتى يمكن انجاز التجديد الرابع لموارد الصندوق الدولى للتنمية الزراعية على وجه السرعة، وعلى أعلى مستوى ممكن ، قبل نهاية عام ١٩٩٣ .

CM/ RES. 1472 (LVIII)

قرار

بشأن نداء اللجنة الاوليمبية الدولية
لبناء عالم افضل ينعم بالسلام من خلال الرياضة

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد
في دورته العادية الثامنة والخمسين بالقاهرة،
جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢١ - ٢٦ يونيو
١٩٩٣ ،

اذ تدارس التقرير الوارد في الوثيقة رقم ٤٦٧١
(دورة ٥٨) لدى مناقشة البند المقدم من نيجيريا بشأن
النداء الموجه من اللجنة الاوليمبية الدولية بعقد
"هدنه اوليمبية".

واذ يضع في اعتباره الطلب الموجه من اللجنة
الاوليمبية الدولية الى جميع اعضاء منظمة الوحدة
الافريقية لتأييد مبادراتها الخاصة " بالهدنه
الاوليمبية " .

ونظرا لتواتر النزاعات التي تشكل تهديدا خطيرا
لشباب العالم في حياتهم وفي مستقبلهم . .

واذ يذكر بالتداء الخاص " بالهدنة الاوليمبية
المقدم الى الامين العام للامم المتحدة " والموقع من
اللجان الاوليمبية الوطنية في ١٨٤ بلدا من بينها ما
لا يقل عن ٤١ دولة عضوا في منظمة الوحدة الافريقية .

واذ يدرك اهمية المبادرة المطروحة من اللجنة
الاوليمبية الدولية مناصرة للسلام كما ورد في ميثاق
المنظمة .

واذ يدرك ايضا ان الحركة الاوليمبية انما تهدف
الى بناء عالم افضل ينعم بالسلام بتربية النشء على
اصول الرياضة المقترنة بالثقافة .

واذ يرحب بمشاركة الحركة الرياضية الافريقية في
تعزيز السلام والتعاون الدوليين .

١ - يهنئ اللجنة الاوليمبية الدولية ورئيسها السيد
خوان انطونيو سمارنش على تعبئة شباب العالم
لمناصرة السلام .

٢ - يناشد الدول اعضاء المنظمة تأييد مبادرة اللجنة
الاوليمبية الدولية في الدورة ٤٨ القادمة
للجمعية العامة للامم المتحدة باعتماد قرار
مناسب في هذا الشأن .

CM/ RES. 1472 (LVIII)

- ٣ - ويؤيد بقوة الاقتراح الذى يدعو الجمعية العامة للأمم المتحدة الى اعلان عام ١٩٩٤ " عام الرياضة والروح الاوليمبية " احتفالاً بالعيد المئوى لتأسيس اللجنة الاوليمبية الدولية .
- ٤ - يطلب الى الامين العام للمنظمة ان يتخذ الاجراءات الضرورية لادراج هذا السند فى جدول اعمال الدورة ٤٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة وان يتابع تنفيذه .

قرار بشأن المجلس الأفريقي للمحاسبة

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية الثامنة والخمسين في القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، من ٢١ إلى ٢٦ يونيو ١٩٩٣ ،

إذ يشير إلى منح صفة الوكالة المتخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى المجلس الأفريقي للمحاسبة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٩٦٧ (نورة ٤١) في فبراير ١٩٨٥ ،

وإذ يشير كذلك إلى أن هدف المجلس الأفريقي للمحاسبة يتمثل في الاسهام في وضع لغة محاسبية موحدة في أفريقيا والتدريب على الإدارة الاقتصادية والمالية للمؤسسات في أفريقيا من خلال التوحيد والتنسيق المحاسبي فيها وكذلك فيما بين الدول وذلك بوضع ما يلي:-

- قواعد قياسية للمحاسبة .
- قواعد قياسية للمراجعة .
- نظم محاسبية ومراجعة مترابطة تتفق مع واقع المؤسسات الأفريقية واحتياجاتها المحددة .
- قواعد قياسية للتدريب والتعليم تنسم بالفاعلية في مجال الإدارة المحاسبية وتتوافق مع السياق الوطني والقارى والدولى .
- قواعد قياسية لتنظيم وتطوير مهنة المحاسبة والارتقاء بها في افريقيا .

وإذ يرى أن أهمية استغلال الموارد البشرية ليست مدرجة بصورة كاملة في الحسابات الخاصة بالموارد الوطنية في الدول الأعضاء وضرورة تشجيعها على القيام بهذا .

وإذ يأخذ في الاعتبار أن المحاسبة التي تعد أداة أساسية لقياس وتسجيل وتصنيف الأداء الاقتصادي للمؤسسات بما في ذلك النشاط المحاسبي العام والمحاسبة الوطنية.

وإذ يأخذ في الاعتبار أيضا أن المحاسبة الحديثة تتوفر ضمن الإطار القانوني لكل دولة .
وإذ يحرم إقرار كل دولة لخطة محاسبية وطنية أساسية من أجل تنظيم الأنشطة التجارية والمالية والمضريبية وحركة الأسواق المالية وتيسير حشد المنخرات الوطنية والدولية .

وإذ يدرك أنه تيسيرا لبلوغ البلدان الأفريقية هذا الهدف ، قام المجلس الأفريقي للمحاسبة بإعداد النظام المحاسبي الأفريقي المرجعي .

وإذا بقي استحقاق تحقيق تكامل اقتصادي ما لم تتوافر لغة محاسبية موحدة .

- ١ - يدعو الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى عضوية المجلس الأفريقي للمحاسبة ، سابع وكالة متخصصة تابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، إلى أن تبادر إلى ذلك .
- ٢ - يحث الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية على وضع أو تدعيم هيكل وطني مكلف بالتوحيد والتنسيق والتدريب والتعليم المحاسبي وتنظيم وتطوير مهنة المحاسبة في أفريقيا .
- ٣ - يوصي المنظمات الاقتصادية الإقليمية الفرعية الأفريقية بإنشاء وحدة في كل منها للتوحيد والتنسيق المحاسبي .
- ٤ - يقرر إعلان يوم ١٠ يونيو من كل عام "يوم المحاسبة الأفريقية" احتفالاً بإنشاء المجلس الأفريقي للمحاسبة في الجزائر في عام ١٩٧٩ ، بغية توعية جميع الدول الأعضاء بأهمية المحاسبة .
- ٥ - يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية لدرج الأحكام الخاصة بالتوحيد والتنسيق المحاسبي في البروتوكولات الخاصة بتنفيذ معاهدة الجماعة الاقتصادية الأفريقية .
- ٦ - يطلب من المجلس الأفريقي للمحاسبة لدرج المحاسبة البيئية ضمن مجالات أنشطته البرنامجية .
- ٧ - يطلب كذلك من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية دراسة إمكانية اشتراك المجلس الأفريقي للمحاسبة - بصورة رسمية - في اجتماعات مركز للشركات عبر القومية التابع للأمم المتحدة .

قرار

بشأن مشروع اتفاق تعاون بين منظمة الوحدة الافريقية وشيلترافريك

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثامنة والخمسين فى القاهرة - جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢١ الى ٢٦ يونيو سنة ١٩٩٢،

اذ تدارس تقرير الامين العام بشأن مشروع اتفاق تعاون بين منظمة الوحدة الافريقية وشيلترافريك - قرار مجلس الوزراء رقم ١٢٨٧ (دورة ٥٨) .

واذ يأخذ فى الاعتبار ان تعزيز التعاون الدولى وتوطيد اركانه فى كافة المجالات يشكلان هدفا مشتركا بين منظمة الوحدة الافريقية وشيلترافريك .

واذ يأخذ فى الاعتبار ما تعلقه البلدان الافريقية من اهمية على تحسين ظروف عيش سكانها بوجه عام وعلى الاسكان بوجه خاص .

واذ يأخذ ايضا فى الاعتبار ان شيلترافريك تقدم فى مجال تدخلها اسهاما كبيرا فى تنمية افريقيا .

واذ يأخذ فى الاعتبار كذلك حاجة كل من منظمة الوحدة الافريقية وشيلترافريك الى العمل على تضافر جهودهما فى جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك بغية تحسين ظروف عيش سكان الدول الاعضاء طبقا لاحكام ذات الصلة المتضمنة فى ميثاقهما .

وإذ يأخذ في الاعتبار أخيراً أن إبرام اتفاق تعاون
يتيح لهاتين المنظميتين مواءمة وتنسيق أنشطتهما في كافة
المجالات ذات الاهتمام المشترك.

١- يؤخذ علماً بتقرير الأمين العام المتضمن في وثيقة
مجلس الوزراء رقم ١٢٨٢ (دورة ٥٨).

٢- يعتمد مشروع اتفاق التعاون بين منظمة الوحدة الإفريقية
وشيلتر افريك .

٣- يأذن للأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بتوقيع هذا
الاتفاق مع المدير العام لشيلتر افريك.

قرار
بشأن التعاون الأفريقي العربي

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثامنة والخمسين فى القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، خلا الفترة من ٢١ - ٢٦ يونيه ١٩٩٢ .

اذ تدارس تقرير الامين العام عن التعاون الافريقى العربى
والمتضمن فى الوثيقة رقم (LVIII) CM/1786 ،

واذ يذكر بالقرارات (L) CM/RES. 1210 ، (L1) CM/RES. 1250 .
(LII) CM/RES. 1306 ، (LIV) CM/RES. 1393 ، (LVII) CM/RES. 1440 ، بشأن
التعاون الافريقى العربى .

واذ يدرك أهمية الاخاء والتضامن بين الافريقيين والعرب ومدى
عمق الوشائج التاريخية والسياسية والثقافية والاقتصادية وغيرها من
الروابط التى تربط بين المجموعتين الافريقية والعربية .

واذ يلاحظ ان التعاون العربى الافريقى فى ظل المتغيرات
الاقتصادية الوطنية والاقليمية والدولية يتطلب فتح افاق ومجالات جديدة
لهذا التعاون واستحداث ادوات فعالة من شأنها الارتقاء بهذا التعاون
الى مستويات اعلى وتعزيز التعاون الاقتصادى الافريقى - العربى مما
يسمح بتعبئة الموارد وتوجيهها نحو تنمية وتعزيز العلاقات الاقتصادية
والتجارية بما يحقق المنافع المتبادلة .

واذ يذكر ايضا بالدور الهام الذى يمكن ان يضطلع به القطاع
الخاص وقطاع الاعمال فى ادخال بعد جديد وحيوى لتكثيف جهود التعاون
الافريقى العربى وتشجيع الاستثمارات وكذلك الانشطة الاقتصادية والتجارية
بين الطرفين :

CM/ RES. 1475 (LVIII)

- ١- يأخذ علما بتقرير الأمين العام بشأن التعاون الإفريقي العربي (وشيقة رقم (LVIII) CM/1786 ،
- ٢- يدعو الى تنشيط وتنسيق الاتصال المباشر بين المؤسسات الإفريقية والعربية خاصة الغرف التجارية ، وجمعيات رجال الأعمال ، وهيئات ووكالات السياحة والمؤسسات العلمية والاتحادات الصحفية واتحادات الشباب والرياضة من أجل وضع برامج تعاون مشتركة ،
- ٣- يطلب الى أمانة منظمة الوحدة الإفريقية تنسيق جهودها مع جهود جامعة الدول العربية بغية وضع آليات لهذه اللقاءات وبحث اجراء يمكن من خلاله البدء في حوار فيما بينها من خلال صيغة جديدة للتعاون الإفريقي - العربي يحقق مصالحهما المشتركة ومنافعهما المتبادلة ،
- ٤- يدعو التجمعات الاقتصادية الإقليمية الفرعية في أفريقيا والعالم العربي الى التعاون فيما بينها بغية تهيئة الظروف الملائمة للتنمية العربية ،
- ٥- يطلب الى الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية الاستمرار في مشاوراته مع الأمين العام لجامعة الدول العربية بهدف توفير الظروف الملائمة لعقد اجتماع للجنة الدائمة في أقرب وقت ممكن ،
- ٦- يأخذ علما بالدعوة المجددة من جانب الحكومة الجزائرية لاستضافة الدورة العادية الثانية عشرة للجنة الدائمة بشأن التعاون الإفريقي - العربي في الجزائر العاصمة ،

CM/ RES. 1475 (LVIII)

- ٧- يؤكد أهمية انشاء منتدى للأعمال BUSINESS FORUM يضم ممثل
القطاعين الخاص والعام فى الدول العربية والافريقية بهذا
استحداث قنوات اتصال مباشر بما يسمح لهم بتبادل المعلومات
والخبرات الفنية والتعرف على البيانات الخاصة بالتبادل التجاري
وفرص التصدير والاستيراد وكذلك امكانيات اقامة مشروعات مشتركة
- ٨- يطلب الى امانة منظمة الوحدة الافريقية العمل - جنباً الى جنب مع
امانة جامعة الدول العربية - على تنظيم لقاءات دورية للمنتدى
يقوم خلالها المشاركون بتقديم المعلومات ذات الصلة وخاصة بشأن
المؤشرات الاقتصادية الوطنية وفرص التصدير والاحتياجات من
الواردات وفرص الاستثمار.
- ٩- يطلب الى امانتى منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية
تتعاوننا فى اعداد تقرير عن نتائج اجتماعات المنتدى وتقديمه الى
المجلس الوزارى للمنظمة فى اجتماعه التالى للقاء المنتدى.

CM/ RES. 1476 (LVIII)

قرار

**بشأن المعرض التجارى العربى الافريقى الأول
(٢٢ - ٢١ أكتوبر - تونس العاصمة)**

أن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد فى دورته العادية الثامنة والخمسين فى القاهرة - جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢١ - ٢٥ يونيو ١٩٩٢،

إذ تدارس تقرير الأمين العام بشأن التعاون العربى الافريقى والممتنع فى وثيقة مجلس الوزراء رقم CM/1786(LVIII)

وإذ يذكر بالقراريين (LIV) CM/RES.1343 و (LVII) CM/RES.1440 بشأن التعاون العربى الافريقى ،

وإذ يدرك أهمية الاخاء والتضامن بين الافريقيين والعرب ومدى توثق الموائج التاريخية والسياسية والثقافية والاقتصادية وغيرها من الروابط القائمة فيما بين المجموعتين العربية والافريقية ،

وإذ يأخذ علما - مع الارتياح - بالتوصيات الصادرة عن اللجنة التنظيمية للمعرض التجارى العربى الافريقى الاول:

CM/ RES. 1476 (LVIII)

- ١ - يأخذ علما بـتقرير الأمين العام بشأن التعاون العربى الافريقى واقامة المعرض التجارى العربى الافريقى الاول فى تونس العاصمة من ٢٢ الى ٢١ اكتوبر ١٩٩٢ ،
- ٢ - يوافق على توصيات اللجنة التنظيمية للمعرض التجارى العربى الافريقى الاول ،
- ٣ - يحث جميع الدول الاعضاء على ان تشارك بنشاط فى صياغة مختلف المراحل الخاصة بهذه الدورة الاولى للمعرض التجارى العربى الافريقى الاول وان تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان الترويج له على اوسع نطاق ممكن . .
- ٤ - يطلب ايضا من المؤسسات الاقليمية الدولية (البنك الافريقى للتنمية - المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا - اللجنة الاقتصادية لافريقيا - اليونيدو - الاونكتاد - الغرفة التجارية الدولية) ان تشارك بصورة نشطة فى شتى التظاهرات المتعلقة بمحفلى التعاون ،
- ٥ - يحيط - مع الارتياح - بجميع الخطوات التى اتخذتها شركات " الخطوط الجوية التونسية " والخطوط الجوية الكينية والخطوط الجوية الملكية السوازيلاندية " لمنح تخفيض بنسبة ٥٠% للعارضين فى مصروفات النقل والشحن والسفر خلال المعرض التجارى العربى الافريقى الاول .

CM/ RES. 1476 (LVIII)

- ٦ - يدعو ايضا سائر شركات الطيران الافريقية والعربية الى منح تخفيض مماثل للعارضين ، ان لم تكن قد فعلت ذلك.
- ٧ - يعرب عن امتنانه لحكومة الجمهورية التونسية لما اتخذته من ترتيبات ممتازة من أجل تنظيم هذه التظاهرة الهامة بصورة ناجحة.
- ٨ - يطلب الى الامين العام ان يتقدم بتقرير حول نتائج هذا المعرض التجارى العربى الافريقى الاول الى الدورة العادية المستين لمجلس الوزراء.

قرار

بشأن الصندوق الخاص للمساعدة الطارئة في
حالات الجفاف والمجاعة في افريقيا

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد
في دورته العادية الثامنة والخمسين في القاهرة -
جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢١ - ٢٦ يونيو
سنة ١٩٩٢.

اذ تدارس تقرير الامين العام عن أنشطة وتشغيل
الصندوق الخاص للمساعدة الطارئة في حالات الجفاف
والمجاعة في افريقيا والمتضمن في وثيقة مجلس
الوزراء رقم ١٧٧٩ (دورة ٥٨).

واذ يذكر باهداف ومقاصد الصندوق الخاص الذي يعد
تعبيرا عن عزم افريقيا على مكافحة الجفاف والمجاعة
في افريقيا .

واذ يشعر ببالغ القلق ازاء اتساع نطاق الجفاف
المستمر السائد في افريقيا وما يترتب عليه من
انعكاسات بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
للدول الاعضاء.

CM/ RES. 1477 (LVIII)

واذ يذكر ايضا بقرارية ١٢١٥ (دورة ٥٢) و ١٢٢٦ (دورة ٥٢) بشأن القيام بحملة التوعية بالصندوق وحشد الموارد المالية اللازمة له .

واذ يساوره القلق البالغ ازاء الوضع المالي للصندوق والتقلص التدريجي في موارده المالية وعدم دفع مساهمات جديدة .

١ - يأخذ علما بتقرير الامين العام والمتضمن في وثيقة مجلس الوزراء رقم ١٧٧٩٨ (دورة ٥٨)

٢ - يوافق على توصيات لجنة توجيه الصندوق الخاص بشأن القيام بحملة التوعية وحشد الموارد المالية للصندوق على النحو التالي :-

٢ - يعرب عن امتنانه للحكومتين التونسية والسودانية اللتين قدمتتا مساهمات نقدية وعينية جديدة للصندوق .

٤ - يطلب الى الامين العام مواصلة بذل جهوده بمناسبة زيارته للقيام بالمزيد من توعية الرأي العام الدولي وحكومات الدول الاعضاء بحالة الجفاف الخطيرة في افريقيا وضرورة تقديم مساهمات طوعية جديدة للصندوق.

- ٥ - يؤكد من جديد ندائه الى المجتمع الدولي والحكومات ورجال الاعمال والعاملين في المجال الاقتصادي لكي يسهموا بسخاء في موارد الصندوق.
- ٦ - يحث جميع الدول الاعضاء على دفع مساهمات مالية جديدة للصندوق وتلك التي اعلنت عن تقديم المساهمات على الوفاء بالتزاماتها.
- ٧ - يطلب الى الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية الاستمرار في تقديم تقرير بشأن تطور وضع الصندوق الى مجلس الوزراء.

قرار شكر

أن مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في دورته العادية الثامنة والخمسين بالقاهرة - جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢١ - ٢٦ يونيو ١٩٩٢.

أن يستذكر الكلمة السياسية الجامعة التي القاها أمامه السيد الدكتور / عاطف صدقي رئيس وزراء جمهورية مصر العربية ،

وأن ينظر بعين الاعتبار إلى أن ما لقيته كافة الوفود من حفاوة كريمة وما وضع تحت تصرفها من ترتيبات مادية ممتازة قد يسر إنجاز أعمال هذه الدورة على أكمل وجه ،

وأن يزعم بنتائج المناقشات التي أتاح تدبير محصلة ثلاثين عاما من عمر المنظمة ، ومكنت من الوعي بجسامة التحديات التي تواجهها أفريقيا .

١ - يشيد بالسيد الدكتور / عاطف صدقي رئيس وزراء جمهورية مصر العربية ، للتحليل المستنير الذي قدمه عن الأوضاع في القارة ، وعن التحديات التي يجب على منظمة الوحدة الإفريقية والدول الأعضاء أن تتصدى لها

٢ - يزجى أخلص الشكر إلى جمهورية مصر العربية حكومة وشعبا ، على ما غمرت به ضيوفها من حرارة الترحيب وكرم الوفادة ، مجسدة بذلك تقاليد العريقة .

المرفق الثاني

الإعلانات والقرارات الصادرة عن مؤتمر رؤساء دول
وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في الدورة العادية
التاسعة والعشرين

الفهرست

رقم الاعلانات والقرارات	عنوان الاعلانات والقرارات	عدد الصفحات
اعلان ١	اعلان القاهرة بمناسبة العيد الثلاثين لمنظمة الوحدة الافريقية	٨
اعلان ٢	اعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية بشأن الوضع في انجولا	٤
اعلان ٣	اعلان مؤتمر رؤساء الدول والحكومات حول انشاء الية داخل منظمة الوحدة الافريقية لمنع وإدارة وتسوية النزاعات في افريقيا	٧
قرار ٢١٨	قرار بشأن الجماعة الاقتصادية الافريقية	٢
قرار ٢١٩	قرار بشأن حالة ديون افريقيا الخارجية وظروف عمل فريق الاتصال التابع لمنظمة الوحدة الافريقية	٢
قرار ٢٢٠	قرار بشأن اسهام الدول الاعضاء في دعم المركز المالي للبنك الافريقي للتنمية	٢
قرار ٢٢١	قرار بشأن التغذية العامة السابعة لصندوق التنمية الافريقي	٢
قرار ٢٢٢	قرار بشأن مراجعة معايير منح صفة المراقب لدى منظمة الوحدة الافريقية	١
قرار ٢٢٣	قرار بشأن ولاء الايدز في افريقيا : تقرير مرحلي وخطوط توجيهية للعمل	٢
قرار ٢٢٤	قرار بشأن الاستراتيجية الافريقية الاقليمية حول الغذاء والتغذية	٢
قرار ٢٢٥	قرار بشأن اعادة انتخاب البروفيسور فيدريكو مايور لفترة ولاية ثانية مديرا عاما لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	١
قرار ٢٢٦	قرار بشأن مسألة جزيرة مايوت القمرية	٣
قرار ٢٢٧	قرار حول اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب	٣

AHG/ DECL. 1 (XXIX)

اعلان القاهرة ١٩٩٢
بمناسبة العيد الثلاثين
للمنظمة الوحدة الافريقية

نحن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ...

١ - اذ نحتفل بالعيد الثلاثين لانشاء المنظمة نستذكر بكل فخر واحترام الدور التاريخي للاباء المؤسسين للمنظمة والحكمة والرؤية الصادقة التى اتصفوا بها والميراث التاريخ الذى شيدوه .

٢ - لقد قادوا الانجاز التاريخى الذى حققته حركات التحرير الافريقية ، ومسيرة تصفية الاستعمار والنضال ضد التفرقة العنصرية ، كما اقاموا منظمة الوحدة الافريقية تأسيسا على تكامل التنوع الثقافى واللغوى والدينى والقومى لشعوب القارة فى اطار التفاعل الحضارى والوحدة المؤسسية . وهذا ميراث ضخم ومستمر ، نتزود منه فى مسيرتنا نحو المستقبل .

٣ - فاليهم جميعا نقدم العرفان والاقرار بالفضل ، كما نعرب عن التحية والتقدير لشعوب افريقيا كافة ، ومناضليها الابطال الذين قدموا التضحيات والجهود فى معارك الحرية والمساواة ، ومعارك البناء والتنمية .

٤ - ان الاحتفال بالعيد الثلاثين هو مناسبة لاستذكـار الماضي بتجاربه ، واستشراف المستقبل بأماله ، نظرة ملؤها العزم والتفاؤل والتطلع الى يوم يجتمع فيه قادة افريقيا بعد عشرين عاما قادمة للاحتفال بالعيد الخمسين للمنظمة .

٥ - ان نظرة ايجابية لمستقبل افريقيا تتطلب تقييم الاداء السابق والايجابيات والسلبيات والعثرات التي واجهتها ، وان تؤكد العزم والارادة المشتركة فى مواجهة التحديات التى لاتزال تجابهنا . لقد سجلنا الانجازات والايجابيات وحددنا انعقبات والتحديات فى قراراتنا الصادرة عن اجتماعاتنا المتتالية ، وفى الاعلانات والوثائق التى تحدد التصورات والاستراتيجيات والرؤى حول المسارات والاهداف ، والتزامنا بالتفكير المشترك والموقف الجامع ، ومن خلال التمسك بالوحدة الافريقية الشاملة بين شعوب ودول القارة بمختلف مناطقها وتنوع ثقافاتـها ، بأرضها ومياهها وجزرها .

٦ - وكلها وثائق تفصح عن تفكيرنا المتواصل فى قضايا الاستقلال والامن ، والتعاون والتنمية ، والتكامل الاقتصادى ، وفى الدعوة الى الاكتفاء الذاتى الوطنى والجماعى فى مجالات التنمية الشاملة ، وفى الالتزام بحقوق الانسان والشعوب بالقارة الافريقية ، وفى الاستشعار المبكر لاتجاهات وتراكم التغييرات

الجوهزية التي تحدث في العالم المعاصر على مستويات العلاقات السياسية الدولية، والعلاقات الاقتصادية الدولية، وعلاقات الاعلام والاتصال بين الدول والشعوب، كما توصلنا الى قناعات راسخة واتفاقات متتابة مترابطة بشأن خطط التنمية الاقتصادية لافريقيا، ووقعنا معاهدة تأسيس الجماعة الاقتصادية الافريقية، وتابعنا بقلق مستمر قضايا الوضع الاقتصادي بما في ذلك الديون الخارجية وكذلك علاقاتنا التجارية المتردية متعددة الاطراف.

٧ - وفي هذا فلا نغفل عن النشاط والاسهام الخصب الذي قام به الحكماء والمفكرون، والمنظمات والمؤسسات المتنوعة في القارة الافريقية، فقد قدموا خلاصة الفكر والرأى في قضايا الامن والاستقرار، والديمقراطية والسلام، وهو اسهام سوف تعتز به الاجيال، كما انه جزء لا يتجزأ من رصيد الفكر العالمي والتقدم المنادى بالتعاون الدولي على اساس المشاركة والمساواة والندية، والتضامن وتقاسم السلام والرخاء، والدور المتوازي لمختلف المجتمعات والقارات في رسم مستقبل العالم ورفض التهميش والتفرقة بين المجتمعات والثقافات.

٨ - وأنه على الرغم من التغييرات الجوهرية التى حدثت فى اوضاع العالم منذ بدايات مرحلة الاستقلال الافريقى عامة ، ومنذ انتهاء الحرب الباردة خاصة الا ان معادلة التكامل بين التنمية والديمقراطية والامن والاستقرار تظل صالحة للتطبيق فى السنوات القادمة ، وتظل الاسلوب الامثل لتحقيق التطلعات المشروعة لشعوب قارتنا الافريقية فى الحياة الكريمة والتقدم والعدل الاجتماعى ، وفى الحل التدريجى للمشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحادة فى الدول الافريقية ، كما انها تقدم الاطار السليم والصحى لصيانة وازدهار التنوع فى داخل المجتمعات والدول ، ولضبط وحماية العلاقات الحميمة المتبادلة التى تقوم بين دولنا الافريقية .

٩ - لقد اتفقنا على الاطار الافريقى الجامع ، حين وقعنا على معاهدة تأسيس الجماعة الاقتصادية الافريقية فى اجتماع ابوجا ١٩٩١ ، وهذا الاطار يجمع المبادئ والاهداف لتفضيل ولتطبيق المعادلة الافريقية فى السنوات القادمة ، كما انه يحدد المسارات للتعاون والتنسيق والتبادل بين مستويات العمل الافريقى فى التجارب الوطنية على مستوى الدول ، وفى التجارب الاقليمية على مستوى المنظمات والتجمعات الجهوية ، وعلى المستوى القارى من خلال العمل المشترك والارادة الجماعية المتمثلة فى منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا وبنك التنمية الافريقى .

AHG/ DECL. 1 (XXIX)

١٠- ان النظرة فى العيد الثلاثين هى استشراف للمستقبل القادم مع ميلاد القرن الحادى والعشرين فى حياة الشعوب والدول الافريقية، ومايحمله من علامات التغيير الواسع والعميق على مستوى الفكر والنظم والتكنولوجيا والتقدم العلمى والاتصالات.

١١- ولهذا نحن نؤكد ما سبق ان اعلنناه ونلتزم به ونعمل من اجله، وهو تأكيد مبادئ وقيم المشاركة السياسية الشعبية المتنوعة فى مؤسسات وعمليات الحكم والتنمية، ومن التوجه الصادق لتحقيق مزيد من التحول الديموقراطى ودعم المؤسسات الديموقراطية فى بلادنا، ومن حماية حقوق الانسان واحترام حكم القانون، وتحقيق مستويات عالية من الاستقامة والمساءلة بالنسبة لجميع من يتولون المناصب العامة، وفتح المجالات للمشاركة السياسية خاصة للمرأة والشباب.

١٢- ان ميثاق منظمة الوحدة الافريقية يؤكد ان الحرية والعدالة والكرامة هي أهداف اساسية لتحقيق التطلعات المشروعة لجميع الشعوب الافريقية، كما تنص على ذلك الاعلانات والمواثيق الدولية لحقوق الانسان والاعلان الافريقى لحقوق الانسان والشعوب، ولهذا نحن نلتزم بمزيد من التعزيز للحقوق والحريات، وبناء ودعم القيم والمثل والمؤسسات الديمقراطية فى دولنا، وان يتم هذا التعزيز والدعم من خلال احترام وحماية التنوع الثقافى والاجتماعى واللغوى والدينى لجميع المواطنين والجماعات بدون استثناء، وان هذا التوجه لايتعارض مع مبادئ سيادة الدول الافريقية المنصوص عليها فى ميثاق المنظمة، هذا بالإضافة الى احترام خياراتها السياسية والاجتماعية - الاقتصادية.

١٣- ان تحقيق الاهداف المقررة فى مبادئ التنمية والتكامل، وتطوير التحول الديمقراطى ودعم المؤسسات الديمقراطية يقوم على قاعدة محورية هي ديمومة الامن والاستقرار، ليس فقط على المستوى الوطنى الداخلى، وانما ايضا على مستوى العلاقات المتبادلة بين الدول الافريقية، وعلى مستوى علاقاتنا الخارجية تجاه الدول والمنظمات والتيارات الاجنبية.

١٤- ان الامن والاستقرار كان وما زال يحظى فى تفكيرنا واهتماماتنا بأولوية أولى على المستوى الوطنى والاقليمى والقارى، فهو البيئة الصالحة بالمعنى السياسى والاقتصادى والثقافى والاجتماعى لتحقيق اهداف التنمية والتكامل، وتحقيق تطلعات الحكومات والشعوب، وهو الضمان لجعل القارة الافريقية منطقة سلام وامان، خالية من أسلحة الدمار الشامل، ومتحررة من التهديدات والضغوط، وان التوصل الى اقرار الامن والاستقرار يؤدى الى تخفيض ميزانيات الدفاع والامن، والى توجيه الانفاق نحو مجالات الاستثمار والانتاج والخدمات ورفع مستويات المعيشة وتوسيع فرص العمالة ونمو الاقتصاد وتقدم التنمية ، ومن ناحية ثانية يساهم اقرار الامن والحفاظ على الاستقرار فى حل مشكلات اللاجئين والمشردين ، وفى حل النزاعات القائمة فى القارة سلميا وقفا لنزيف الدم وسباق التسلح والنتائج المدمرة لهما سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ونفسيا.

١٥- لقد اتفقنا خلال اجتماعنا فى دكا عام ١٩٩٢، على ان استمرار النزاعات المتنوعة فى القارة الافريقية، تترتب عليه آثار عكسية على الامن والاستقرار وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، واكدنا العزم على العمل معا من أجل حل كافة النزاعات فى القارة حلا سلميا، واكدنا أن الحاجة الافريقية العاجلة هى فى اتخاذ

الاجراءات الملائمة لمنع النزاعات وادارتها وحلها
فى اطار منظمة الوحدة الافريقية ووفقا لمبادئ
وأهداف ميثاق المنظمة .

١٦ - وفى الختام، فان مستقبل افريقيا وأمنها وتقدمها
مرتبط بالمستقبل الشامل للعالم وامنه وتقدمه ،
وفى عصر ترتب فيه العلاقات الدولية من جديد ،
لايمكن ان تبقى افريقيا بعيدة عن الاسهام فى
تصدره وفى صياغته وبلورته . وهو حل لدول القارة
التي تشكل اكثر من ربع اعضاء الجماعة الدولية
والتي التزام عليها، كما انه حق والالتزام لسكانها
البالغ تعدادهم ٧٠٠ مليون نسمة بشروطها
وقدراتها وسوقها القارية وثقافتها .

١٧ - اننا ننظر الى المستقبل بكل ثقة ، وندعو شعوبنا
الى مسيرة ثابتة ظافرة نحو عهد من التضامن
والتكافل، فى التقدم والتطوير ، من الثقافة
والتنوير ، والاسهام الفعلى فى مستقبل العالم
الجديد... عالم القرن الحادى والعشرين ،

اعلان

مؤتمر رؤساء دول وحكومات

منظمة الوحدة الافريقية

بشأن الوضع فى أنجولا

نحن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المجتمعين فى دورتنا العادية التاسعة والعشرين بالقاهرة ، جمهورية مصر العربية ، فى الفترة من ٢٨ الى ٣٠ يونيو ١٩٩٣ ،

اذ بحثنا الوضع الحرج فى أنجولا والناجم عن رفض يونيتا قبول نتائج الانتخابات الديمقراطية التى أجريت فى هذا البلد فى سبتمبر ١٩٩٢ ،

واذ تدارسنا بدقة تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن أنجولا، واستمعنا الى المعلومات التى قدمها رئيس دولة أنجولا عن تطورات الوضع فى بلده ،

واذ نذكر بمبادرات السلام التى اتخذتها الحكومة الانجولية والمجتمع الدولى وكذلك قرارات اللجنة المخصصة للجنوب الافريقى التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ومؤتمرات القمة لدول المواجهة ومؤتمر تنسيق التنمية فى الجنوب الافريقى ومنطقة التجارة التفضيلية وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، ولا سيما قرارات مجلس الأمن ٩٣/٨٠٤ و ٩٣/٨١١ و ٩٣/٨٣٤ ،

واذ تحدونا الرغبة فى الاسهام فى اعادة استتباب السلم فى أنجولا ، نعلم الآتى :-

- ١- عندما وقعت كل من حكومة أنجولا ويونيتا اتفاقية بيسيس فى ٣١ مايو فى البرتغال ، فان العالم أجمع - وخاصة افريقيا - أشاد بهذا الحدث العظيم والذى كان من المعتقد أن يجلب للشعب الانجولى السلام الذى طالما تطلع اليه ، والمصالحة الوطنية والديمقراطية .
- ٢- أثبت الشعب الانجولى تمسكه بهذه الاهداف النبيلة من خلال اشتراكه المتحمس والمنظم فى الانتخابات التشريعية والرئاسية التى جرت يومي ٢٩ و ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢ والتى اعتبرها المجتمع الدولى انتخابات حرة ونزيهة .

(٢)

- ٣- ونظرا لرفض يونيتا قبول نتائج الانتخابات وكذلك نظرا لشن عمليات مسلحة ضد السكان العزل ، وصد المؤتمرات المنتخبة بالوسائل الديمقراطية ، والاحتلال العسكى للمدن والمجالس البلدية والمجتمعات المحلية ، والتدمير العشوائى للبنيات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية ذات الأهمية القصوى لحياة السكان ، يشعر شعب أنجولا - حاليا - بأن كافة تطلعاته للسلام والحرية والديمقراطية قد تبذرت ، وبأنه يواجه الآن وضعاً مأسوياً فى المجال الإنسانى ترتب على استئناف الأعمال الحربية التى يقوم بها جناح اليونيتا العسكى .
- ٤- ولذلك فإننا نعلن مجددا التزامنا الراسخ بالحفاظ على وحدة وسلامة أراضيها، ونؤكد مجددا تأييدنا الكامل للجهود التى يبذلها المراقبون الدوليون فى اطار عملية السلام فى أنجولا ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والبرتغال ، على مواصلة بذل الجهود بحثا عن حل سياسى للنزاع .
- ٥- تدين بقوة ما ترتكبه اليونيتا من مذابح متكررة للسكان المدنيين وتدمير للبنيات الأساسية الاجتماعية ، ونوصى بأن يتخذ مجلس الأمن الدولى تدابير محددة لفرض عقوبات على يونيتا بما فى ذلك اغلاق مكاتب تمثيلها فى الخارج لمنعها من ارتكاب عملياتها العسكرية وارغامها على قبول الحوار ، سبيلا وحيدا لتحقيق السلام .
- ٦- ونوجه نداء عاجلا الى حكومات البلدان المجاورة لأنجولا بآلا تسمح باستخدام أراضيها ومجالها الجوى كطريق عبور أو مركز لدعم العمليات التى يقوم بها جناح اليونيتا العسكى فى الاراضى الأنجولية .
- ٧- ونشئ على حكومة كوت ديفوار ، لا سيما فخامة الرئيس هوفويه بوانيه ، لاسهامه فى احلال السلام فى أنجولا ، ونشجعه على مواصلة العمل الذى قد شرع فيه بغية حمل اليونيتا على تبنى موقف بناء وملائم للسلام .

(٣)

- ٨ - ونشئ كذلك على حكومة أنجولا تقديرا لاستعدادها المتواصل للاستمرار في الحوار مع يونيتا ، وأيضا لحسن نواياها في سبيل البحث عن حل سلمي للنزاع . ومن هذا المنطلق ، فاننا نناشد يونيتا بقوة المبادرة ، قدر المستطاع ، الى استئناف محادثات السلام مع الحكومة بغية التوصل الى وقف اطلاق النار بشكل دائم والعمل على التنفيذ الكامل "لاتفاقيات السلام" .
- ٩ - وندعو الدول أعضاء منظمة الوحدة الافريقية والمجتمع الدولي الى تقديم المعونة الانسانية العاجلة لتخفيف آلام سكان هذا البلد ، ونطلب من اليونيتا عدم السعي - بأي شكل من الأشكال - الى عرقلة تسليم المساعدات الانسانية الى المدنيين المنكوبين بالحرب .
- ١٠ - ونعرب عن ارتياحنا لاعتراف الحكومة الأمريكية الحالية بحكومة أنجولا ونشجعها على مواصلة جهودها بالاسهام ، بالتعاون مع حكومة أنجولا ، في اقرار السلام في أنجولا والحفاظ على الديمقراطية في القارة .

اعلان مؤتمر رؤساء الدول والحكومات حول انشاء الية داخل منظمة الوحدة الافريقية لمنع وادارة وتسوية النزاعات فى افريقيا

نحن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، المجتمعون فى دورتنا العادية التاسعة والعشرين فى القاهرة ، مصر ، من ٢٨ الى ٣٠ يونيو ١٩٩٣ ،

بعد أن بحثنا وضع النزاعات فى قارتنا ، واذ نذكر بالاعلان الذى أجزناه فى ١١ يوليو ١٩٩٠ بشأن الوضع السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى افريقيا والمتغيرات الأساسية التى يشهدها العالم ،

نصدر الاعلان التالى :-

١- فى مايو ١٩٦٣ ، حينما اجتمع الآباء المؤسسون فى أديس أبابا، أثيوبيا، لانشاء منظمة الوحدة الافريقية ، استرشدوا بقناعتهم الجماعية بأن الحرية والمساواة والعدالة والكرامة تطلعات مشروعة لشعوب افريقيا وبرغبتهم فى حشد الموارد الطبيعية والبشرية من أجل تطور افريقيا فى جميع مجالات الأنشطة البشرية . كما ألهم الآباء المؤسسين التصميم المشترك على تعزيز التفاهم بين الشعوب الافريقية والتعاون بين دول القارة لازكاء تطلعات الشعوب الافريقية للاخوة والتضامن فى اطار تحقيق وحدة أكبر تسمو فوق الخلافات اللغوية والايديولوجية والعرقية والقومية .

٢- وكان الآباء المؤسسون مقتنعين تماما بأن تحقيق هذه الأهداف السامية يشترط تحقيق وحفظ السلام والامن .

AHG/DECL. 3 (XXIX)

- ٣- انطلاقا من هذا الاعتقاد الراسخ واسترشادا بميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، شرعت بلداننا فى مهمة شاقة هى مواجهة تحد ثلاثى الأبعاد تتمثل فى تصفية الاستعمار والتنمية الاقتصادية والحفاظ على السلام والأمن .
- ٤- اليوم وبعد مرور ثلاثين عاما ، يمكننا أن ننظر باعتزاز الى الانجازات التى حققتها منظمة الوحدة الافريقية رغم الصعوبات والعقبات الجمة التى كان لزاما عليها أن تجتازها .
- ٥- لقد تعززت صفوف البلدان المستقلة وازدادت عضوية منظمة الوحدة الافريقية من اثنتين وثلاثين دولة عند انشائها الى اثنتين وخمسين دولة اليوم . كما امتدت حدود الحرية فى افريقيا الى أبواب جنوب افريقيا العنصرية . وحتى فى هذا البلد ، تم احراز تقدم هام وهناك بواعد معقولة على التفاؤل بأننا سنشهد قريبا الازالة الشاملة لآخر قلاع الاستعمار والعنصرية والفصل العرقى .
- ٦- بالرغم من ذلك ، ما زلنا نواجه التحدى المزدوج المتمثل فى التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطى . لقد بذلت بلداننا منفردة ومجتمعة جهودا جبارة لوقف تدهور اقتصادياتنا وبالرغم من الصعوبات الجسام التى واجهتها وضخامة ما تبقى من عمل ، أحرزت تقدما جديرا بالتقدير فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

- ٧- غير أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في قارتنا لا يزال مضطربا ، وساهمت عوامل منها الفقر ، معدلات التبادل التجاري المجحفة، وانخفاض أسعار السلع التي ننتجها ، والعبء الثقيل للديون الخارجية وما ينجم عن ذلك من التدفق العكسي للموارد ، في تقويض قدرة بلداننا على تلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبنا . وفي بعض الحالات ، تفاقم الوضع نتيجة عوامل سياسية خارجية.
- ٨- على كل ، فإننا ندرك أن هناك عوامل بشرية وسياسية داخلية معينة ساهمت سلبا في خلق الوضع الحالي في القارة . كما نقر بأن هناك عوامل داخلية سياسية ساهمت في الوضع الراهن في القارة .
- ٩- ولعل أكبر عامل داخلي واحد ساهم في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الراهنة في القارة هو النزاعات بين وداخل بلداننا . فقد تسببت في اهدار الأرواح والمعاناة البشرية وتولدت عنها الكراهية والشقاق بين الشعوب والاسر . وقد فرضت النزاعات على الملايين من أبناء شعوبنا أن يهيموا على وجوههم لاجئين ونازحين ومشردين محرومين من وسائل العيش والكرامة الانسانية والأمل . وقد التهمت النزاعات مواردنا المحدودة وقوضت مقدرة دولنا على مواجهة الاحتياجات الأساسية الملحة لشعوبنا.
- ١٠- واذ نؤكد التزامنا بالاعلان حول الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في افريقيا والتغييرات الأساسية التي تحدث في العالم والذي أجزناه خلال دورتنا العادية السادسة والعشرين في أديس أبابا في يوليو ١٩٩٠ ، نجدد عزمنا على العمل مجتمعين للبحث عن حلول عاجلة وسلمية لجميع النزاعات في افريقيا .
- ١١- وخلال دورتنا الثامنة والعشرين في داكار ، السنغال ، في يونيو من العام الماضي قررنا مبدئيا أن ننشئ ، داخل منظمة الوحدة الافريقية ووفقا لمبادئ وأهداف ميثاق المنظمة ، آلية لمنع وإدارة وتسوية

النزاعات . وقد اتخذنا هذا القرار انطلاقاً من الخلفية التاريخية للعديد من النزاعات الطويلة والمدمرة في قارتنا ونجاحنا المحدود في إيجاد حلول دائمة لها، بالرغم من الجهود العديدة التي بذلناها نحن وأسلافنا في هذا الصدد واسترشاداً في مساعيها هذه بعزمنا على ضمان أن تلعب إفريقيا، وبواسطة منظمة الوحدة الإفريقية ، الدور الرائد لتحقيق الأمن والاستقرار في القارة .

١٢- لقد رأينا في إنشاء مثل هذه الآلية خطوة لاندخال فعالية مؤسسية جديدة في عمليات معالجة النزاعات في قارتنا تسمح باتخاذ اجراءات سريعة لمنع وإدارة وتسوية النزاعات أينما وحيثما تحدث .

١٣- الآن ، وقد بحثنا التقرير الخاص بمختلف جوانب الجهاز الذي أعده الأمين العام تمشياً مع قرارنا حول مبدأ إنشاء الجهاز ، بموجب هذا، ننشئ آلية داخل منظمة الوحدة الإفريقية لمنع وإدارة وتسوية النزاعات في إفريقيا.

١٤- وتسترشد هذه الآلية بأهداف ومبادئ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء ، واحترام سيادة كل دولة، وسلامة أراضيها، وحققها المشروع في وجودها المستقل، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية وعدم جواز انتهاك الحدود الموروثة من الاستعمار . وتعمل هذه الآلية أيضاً على أساس موافقة وتعاون أطراف النزاع .

١٥- يكون هدف الآلية رصد وتوقع ومنع النزاعات . وفي حالة حدوث نزاعات، تتولى مسئولية مهام حفظ وتشديد السلام لتسهيل تسوية تلك النزاعات . ويمكنها ، في هذا الصدد ، تشكيل وإرسال بعثات مراقبة وإشراف مدنية وعسكرية محدودة المدى والأجل . ونحن إذ نحدد هذه الأهداف ، ندرك تماماً أن المبادرة إلى اتخاذ العمل السريع والحاسم

سوف تحول ، فى بادئ الأمر ، دون حدوث نزاعات، وأنه كلما حدثت هذه النزاعات سيكون بالامكان احتواؤها والحيلولة دون تصعيدها الى نزاعات شاملة وأن التركيز على تدابير التوقع والوقاية والعمل المتسق على صنع وتشديد السلام ، سيمكن من تفادى الحاجة الى الاعتماد على عمليات حفظ السلام المعقدة التى تتطلب تمويلا وموارد ضخمة لا طاقة لدولنا على تمويلها.

١٦- غير أنه فى حالات تصاعد النزاعات الى حد أنها تحتاج الى تدخل دولي جماعي ومراقبة ، فانه يتعين السعى الى الحصول على مساعدة أو خدمات منظمة الامم المتحدة الملائمة، وذلك وفقا للأحكام العامة الواردة فى ميثاقها . وفى هذه الحالة ، فان بلداننا سوف تبحث الطرق والأساليب التى يمكن أن تقدم من خلالها مساهمة عملية لمثل هذا العمل الذى ستقوم به الامم المتحدة وتشارك بصورة فعالة فى عمليات حفظ السلام فى افريقيا.

١٧- سيتم انشاء الآلية على أساس جهاز مركزى يكون الأمين العام والأمانة العامة ذراعيه التشغيليتين .

١٨- يتكون الجهاز المركزى للآلية من الدول الأعضاء فى مكتب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، الذين يتم انتخابهم سنويا وفقا لمبادئ التمثيل الاقليمى والتناوب . ولضمان الاستمرارية ، فان دول الرئيس الخارج والرئيس الحالى الجديد (ان كان معروفا) ، سيكونان أعضاء فى الجهاز المركزى . وخلال الفترة ما بين دورات المؤتمر ، يقوم الجهاز بتنسيق وتوجيه أنشطة الآلية .

١٩- يعمل الجهاز المركزى على مستوى رؤساء الدول والحكومات ، كما يمكن أن يعمل على مستوى الوزراء ومستوى السفراء المعتمدين لدى منظمة الوحدة الافريقية أو أى مفوض معتمد يمكنه ، ان دعت الضرورة ، دعوة أعضاء آخرين فى المنظمة للمساهمة فى مداولاته، وخاصة الدول

المجاورة، كما يمكنه الاستعانة ، فى أداء مهامه ، بكل ما يتوفر من خبرة عسكرية وقانونية وغيرها يحتاج اليها فى أداء عمله .

٢٠- تخضع مداوالات الجهاز المركزى للأحكام المناسبة من قواعد اجراءات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات . وينعقد الجهاز المركزى بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب الأمين العام أو أى دولة عضو اخرى . ويجتمع مرة فى الشهر على مستوى السفراء والمفوضين . ويكتمل النصاب القانونى للجهاز المركزى بحضور ثلثى أعضائه . ويتعين على الجهاز المركزى ، عند اتخاذ أى قرار بشأن توصياته ، أن يسترشد بمبدأ التوافق العام فى رأى . يقدم الجهاز المركزى تقارير حول أنشطته لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات مع مراعاة أساليب اتخاذ القرارات المنصوص عليها فى قواعد اجراءات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

٢١- يعقد الجهاز المركزى اجتماعاته عادة بمقر المنظمة . ويجوز أيضا عقد الاجتماعات فى مكان آخر بقرار يتخذه الأعضاء بعد اجراء المشاورات اللازمة فيما بينهم . ويعد الأمين العام مشروع جدول أعمال الجهاز المركزى بالتشاور مع الرئيس .

٢٢- يقوم الأمين العام - وتحت اشراف الجهاز المركزى وبالتشاور مع أطراف النزاع - باتخاذ كافة المبادرات الملائمة لمنع وادارة وتسوية النزاعات. ولهذا الغرض ، سيعتمد الأمين العام على الموارد البشرية والمادية المتاحة فى الأمانة العامة . ومن ثم ، نوجه مجلس الوزراء - بالتشاور مع الأمين العام - بدراسة السبل والوسائل التى يمكن من خلالها دعم قدرات الأمانة العامة والنهوض بها الى مستوى المهام المناطة بها والمسئوليات التى ينتظر أن تنهض بها المنظمة . وفى جهوده ، يمكن للأمين العام أن يلجأ وبالتشاور مع أعضاء الجهاز المركزى ، لشخصيات افريقية بارزة ، بالتشاور مع سلطات دولهم واذا ما رأى ضروريا ، يمكنه الاستعانة بكافة الخبرات الملائمة الاخرى ، وربما يبعث مندوبين خاصين أو ممثلين خاصين وكذلك ارسال بعثات لتقصى الحقائق فى مناطق النزاع.

٢٣- يتم انشاء صندوق خاص تحكمه المواد الملائمة فى النظم واللوائح المالية لمنظمة الوحدة الافريقية بهدف توفير الموارد المالية اللازمة لدعم أنشطة منظمة الوحدة الافريقية الخاصة بمنع وادارة وتسوية النزاعات. وتتكون أرصدة هذا الصندوق من أموال تخصص له من الميزانية العادية لمنظمة الوحدة الافريقية والمساهمات الطوعية بين الدول الأعضاء فضلا عن مصادر اخرى داخل افريقيا . ويجوز للأمين العام - بالتشاور الوثيق مع الجهاز المركزى وتمشيا مع المبادئ والأهداف الواردة فى ميثاق منظمة الوحدة الافريقية - أن يقبل مساهمات طوعية من مصادر خارج افريقيا . ويخضع الصرف من هذا الصندوق لموافقة الجهاز المركزى.

٢٤- فى اطار آلية منع وادارة وتسوية النزاعات ، ستنسق منظمة الوحدة الافريقية أنشطتها تنسيقا وثيقا مع المنظمات الاقليمية والاقليمية الفرعية وتتعاون بالصورة الملائمة مع الدول المجاورة ، حول النزاعات التى قد تندلع فى مختلف الأقاليم الفرعية فى القارة.

٢٥- كما تتعاون منظمة الوحدة الافريقية وتعمل بصورة وثيقة مع منظمة الامم المتحدة ، ليس فقط فيما يتعلق بقضايا صنع السلام ، بل أيضا بالقضايا المرتبطة بحفظ السلام . وتلجأ منظمة الوحدة الافريقية - اذا ما دعت الضرورة - الى منظمة الامم المتحدة للحصول على الدعم المالى، الادارى والعسكرى الضرورى للأنشطة التى تنهض بها فى مجال ادارة النزاعات فى افريقيا وذلك وفقا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الامم المتحدة بشأن دور المنظمات الاقليمية فى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين . وبالمثل، يتعاون الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية تعاوناً وثيقاً مع المنظمات الدولية الاخرى فى هذا الشأن .

ملاحظة :

- أبدى السودان وأريتريا عن تحفظاتهما بشأن هذه المسألة .

قرار

بشأن الجماعة الاقتصادية الافريقية

ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المعقود في دورته العادية التاسعة والعشرين في القاهرة بجمهورية مصر العربية ، خلال الفترة من ٢٨ الى ٣٠ يونيو ١٩٩٣ ،

اذ يأخذ في الاعتبار الأحكام ذات الصلة الواردة في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية ،

واذ يذكر أيضا بالاعلان الخاص بالوضع السياسى والاقتصادى فى افريقيا والتغييرات الأساسية التى يشهدها العالم الآن ،

واذ يعرب عن قلقه ازاء التحولات الاستراتيجية الجارية فى العالم وتزايد خطر تهيش القارة الافريقية ،

واذ يؤكد من جديد الأحكام ذات الصلة الواردة فى القرار رقم ٢٠٦ (دورة ٢٨) الصادر عن دورته العادية الثامنة والعشرين والذي دعا الدول الأعضاء الى اتخاذ التدابير اللازمة للتعجيل بالتصديق على المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية ، ان لم تكن قد بادرت الى ذلك ،

- ١ - يهنئ الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية التى صدقت على انمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية ، ويطلب من تلك التى لم تبادر الى ذلك بعد، أن تتخذ التدابير العاجلة للتصديق على المعاهدة فى أقرب موعد ممكن .
- ٢ - يأخذ علما بتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية - وثيقة مجلس الوزراء رقم ١٧٧٥ (دورة ٥٨) .
- ٣ - يطلب من الأمانة المشتركة استغلال جميع الامكانيات بغية حشد الموارد المالية من أجل مشروعات الجماعة وتقديم تقرير فى هذا الشأن الى دورته القادمة .
- ٤ - يدعو الدول الأعضاء الى أن تنظم ، بمساعدة أمانة منظمة الوحدة الافريقية/الجماعة ، حلقات تدارس وطنية للتعريف بالمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية .
- ٥ - يطلب كذلك من كل منطقة من مناطق القارة الخمس ترشيد أنشطة جميع الهيئات الاقليمية الفرعية القائمة الخاصة بالتعاون والتكامل الاقتصاديين تحت اشراف المجموعات الاقتصادية الاقليمية ، اذا لم تكن قد بادرت الى ذلك بعد .
- ٦ - يطلب كذلك ، من كل مجموعة اقتصادية اقليمية ، البدء فى مراجعة وثيقتها التأسيسية فى ضوء أحكام المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية، اذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد .

- ٧ - يدعو الرئيس الحالي لكل مجموعة اقتصادية اقليمية الى تقديم تقرير سنوى حول تطور الأنشطة التي تقوم بها مجموعته فى اطار تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية .
- ٨ - يؤكد من جديد التزامه بمعاهدة أبوجا ، ويحث المجتمع الدولى على تقديم المساعدات اللازمة لتنفيذها مع المراعاة اللازمة لخيارات افريقيا وكفالة توافق التدابير المقترحة مع المعاهدة .
- ٩ - يطلب الى برنامج الامم المتحدة الانمائى الاستمرار فى تقديم الدعم المالى للأمانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية من أجل تنفيذ المعاهدة .
- ١٠ - يطلب الى الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية تقديم مشروع اعادة هيكلة الأمانة العامة الى الدول الأعضاء خلال الدورة القادمة لمجلس الوزراء .
- ١١ - يطلب أخيرا الى الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية أن يدعو ، فور انعمل بهذه المعاهدة ، الى اجتماع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بمقتضى أحكام المادة (١٥) من المعاهدة ، وأن يعرض عليه تقريراً بشأن تنفيذ هذا القرار .

قرار

بشأن حالة ديون افريقيا الخارجية وظروف عمل فريق الاتصال التابع لمنظمة الوحدة الافريقية

ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المعقود في دورته العادية التاسعة والعشرين في القاهرة بجمهورية مصر العربية ، خلال الفترة من ٢٨ الى ٣٠ يونيو ١٩٩٣ ،

اذ يذكر بالموقف الافريقي الموحد بشأن أزمة ديون افريقيا الخارجية الذي اعتمدته الدورة غير العادية الثالثة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في اديس ابابا في الفترة من ٣٠ نوفمبر الى أول ديسمبر ١٩٨٧ ،

واذ يذكر بقرار الجمعية العامة ١٩٨/٤٧ الذي يدعو البلدان الدائنة والمؤسسات المالية متعددة الأطراف الى اتخاذ تدابير اضافية لتخفيض أصل وخدمة ديون البلدان النامية،

واذ يعرب عن قلقه البالغ ازاء تزايد مديونية افريقيا الخارجية وعبء خدمة الدين والتدهور المطرد للوضع الاجتماعي والاقتصادي في افريقيا ،

واذ يؤكد مجددا أن مشكلة ديون افريقيا الخارجية تستلزم تنفيذ استراتيجية عملية للتوصل الى حل شامل ونهائي ،

واذ يضع في اعتباره الدور الهام الذي تقوم به الأمانة المشتركة بين منظمة الوحدة الافريقية والجنة الاقتصادية لافريقيا والبنك الافريقي للتنمية دعما لفريق الاتصال في اسهامه في صياغة هذه الاستراتيجية ،

١ - يأخذ علما بتقرير الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية حول أنشطة فريق الاتصال .

٢ - يهنئ فخامة الرئيس عبدو ديوف رئيس جمهورية السنغال ورئيس الدورة السابقة لمنظمة الوحدة الافريقية لما بذله من جهود دءوبة بغية توعية المجتمع الدولي بأزمة ديون افريقيا الخارجية .

٣ - يطلب الى الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية مواصلة وتكثيف توعية دائني افريقيا لاقتناعهم بالمشاركة النشطة في البحث عن حلول دائمة لأزمة ديون افريقيا الخارجية .

٤ - يطلب من الأمانة المشتركة أن تعد ، بالتعاون مع المركز الافريقي للدراسات النقدية والمؤسسات الاخرى ذات الصلة ، دراسات لاستعراض واعادة تقييم حالة ديون افريقيا الخارجية ، ويدعو الدول الأعضاء الى أن تنقل وجهة نظرها بشأن الدراسات المذكورة الى الأمانة العامة .

- ٥ - يقرر الدعوة الى عقد اجتماع لفريق الاتصال على مستوى الخبراء بحيث يضم خبراء من وزارات المالية والبنوك المركزية ووزارات الخارجية وغيرهم من الخبراء المشتغلين بإدارة الدين الخارجى بغية اعداد التوصيات المناسبة حول ما يتخذ فى المستقبل من تدابير بشأن حالة الديون ، وتقديم هذه التوصيات الى اجتماع فريق الاتصال على المستوى الوزارى .
- ٦ - يدعو المجتمع الدولى الى تعزيز الآليات القائمة وانشاء آليات جديدة لمعالجة مشكلة ديون افريقيا على نحو ايجابى .
- ٧ - ينسوخ الرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الافريقية فى طرح مشكلة الديون الافريقية على البلدان المتقدمة وبخاصة مجموعة البلدان الصناعية السبعة الكبرى أثناء اجتماعها القادم فى يوليو ١٩٩٣ فى طوكيو بهدف اتخاذ مبادرات جديدة بأكثر الحلول فعالية لمشاكل ديون افريقيا الخارجية .
- ٨ - يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية اتخاذ الخطوات المناسبة لتنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بهذا الشأن الى الدورة القادمة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية .

قراربشأن اسهام الدول الاعضاء فى دعم المركز المالى
للبنك الافريقى للتنمية

ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المعقود فى دورته العادية التاسعة والعشرين فى القاهرة بجمهورية مصر العربية ، خلال الفترة من ٢٨ الى ٣٠ يونيو ١٩٩٣ ،

اذ يدرك ما تكتسبه الجهود الرامية الى تحقيق التنمية والتقدم الاجتماعى - فرديا وجماعيا - من أهمية قصوى لدى الدول الأعضاء فى المنظمة ،

واذ يذكر بأن الدول الأعضاء فى المنظمة قد أنشأت البنك الافريقى للتنمية بوصفه أداة لتمويل تنمية القارة ،

واذ يشيد بما حققه البنك من نجاح ملحوظ ومستمر سواء فى تنفيذ أهدافه أو تأكيد مصداقيته كمؤسسة مالية دولية رفيعة المستوى ،

واذ يعي أن انجازات البنك ما كان يمكن تحقيقها بدون الدعم الثابت والالتزام الراسخ للبلدان الأعضاء رغم ما تشهده معظم هذه البلدان من معوقات مالية خطيرة داخلية أو خارجية ،

واذ يوقن بأن للبنك دورا أكثر من أساسى ينبغى أن يضطلع به الآن ومستقبلا فى تنمية البلدان الأعضاء ،

واذ يعي ضرورة أن تكفل الدول الأعضاء الدعم للبنك من خلال تسديد أقساط القروض المستحقة عليها والانتظام فى سداد ائتمانياتها فى رأسماله بغية الحفاظ على سمعته المالية الراهنة والتأثير على نحو أكبر على تنمية الدول الأعضاء مستقبلا ،

واذ يساوره القلق العميق ، رغم كل ما تقدم ، ازاء ايلاء بعض الدول الأعضاء - فيما يبدو - أولوية أقل مما ينبغى لالتزاماتها تجاه البنك من أجل الحفاظ على سمعته المالية ولاظهار تمتعه بتأييد أعضائه ،

١ - يدعو جميع الدول الأعضاء فى البنك الى بذل كل ما فى وسعها من أجل الوفاء بالتزاماتها وبخاصة فيما يتصل بسداد قروضها لدى البنك على نحو كامل وفى أقرب وقت ممكن .

٢ - يدعو السلطات المالية فى الدول الأعضاء الى ايلاء أولوية قصوى للبنك الافريقى للتنمية حينما يتصل الأمر بتخصيص موارد لتسوية التزاماتها الدولية .

٣ - يسجل ويرحب ويؤيد بلا تحفظ ، المبادرة الممتازة التى قام بها فخامة الرئيس عبدو ديوف رئيس جمهورية السنغال والرئيس الخارج لمنظمة الوحدة الافريقية بابرازه أهمية هذه الالتزامات خلال اتصاله الأخير بنظرائه رؤساء الدول بصدد هذه المسألة .

قرار
بشأن التغذية العامة السابعة
لصندوق التنمية الافريقي

ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية التاسعة والعشرين بالقاهرة ، جمهورية مصر العربية ، في الفترة من ٢٨ الى ٣٠ يونيو ١٩٩٢ ،

اذ يأخذ في الحسبان الأثر الحاد للظروف الاقتصادية العالمية الراهنة على اقتصادات الدول الأعضاء في المنظمة ،

واذ يلاحظ بقلق التناقص المستمر فيما تحقته الجهود الانمائية للدول الأعضاء من منافع لشعوبها بسبب التدهور العام في معدلات التبادل التجاري فيها وزيادة أعباء مديونيتها ،

واذ يذكر ببرنامج الأولويات للانعاش الاقتصادي في افريقيا الصادر عن مؤتمر القمة الاقتصادي الخاص لمنظمة الوحدة الافريقية في شهر يوليو ١٩٨٥ ،

واذ يذكر أيضا ببرنامج الامم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة في عام ١٩٩٢ ،

واذ يعرب عن يقينه بأن هذه الخطط ، وهي خطط ممتازة في ذاتها وفي مقاصدها ، قد يستحيل تنفيذها على نحو كامل في مواجهة النقص الخطير الراهن في الموارد الميسرة اللازمة لتمويل الجهود الانمائية التي يتعين بذلها لتنفيذ هذه الخطط ،

واذ يلاحظ بارتياح أنه على الرغم من المعوقات الحادة ، فان مؤسسات مجموعة البنك الافريقي للتنمية ، وهي البنك والصندوق ، وصندوق نيجيريا للاستئمان ، قد بذلت جهودا ملحوظة ومحمودة في تيسير التدفقات الايجابية للموارد الانمائية الى الدول الأعضاء ،

واذ يعرب عن امتنانه ، بوجه خاص ، للمانحين من أعضاء صندوق التنمية الافريقي لجهودهم المستمرة لتزويد الدول الأعضاء بموارد ميسرة على نحو ملائم ، لاستخدامها فى جهودها الانمائية ،

واذ يلاحظ أن المشاورات تجرى الآن بين المانحين من أعضاء الصندوق بهدف بدء التغذية العامة السابعة للصندوق ،

واذ يذكر، مع عظيم الامتنان، بالتعهد الاجماعي الذي أعلنه الأعضاء المانحون ، عند حصولهم على العضوية غير الاقليمية فى البنك ، بأن تكفل هذه العضوية الاضافة ونيس الاحلال فيما يتعلق بمساهماتهم فى الموارد الانمائية للقارة ،

١ - يوجه الشكر والثناء البالغ الى المانحين من أعضاء الصندوق لدعمهم المستمر له خلال عمليات التغذية الست السابقة .

٢ - يناشدهم أن يضعوا فى اعتبارهم ، خلال مداوالاتهم بشأن ما يمكن أن يقدموه من مساهمات للتغذية العامة السابعة ، حجم احتياجات افريقيا من الموارد الميسرة فى هذه المرحلة من مراحل تنميتها .

٣ - يهيب بهم أن يبذلوا ، على نحو فردي وجماعي ، جهدا خاصا حتى تصل التغذية العامة السابعة الى مستوى يمثل زيادة حقيقية جوهرية عن المبلغ الذى حققته التغذية السابقة .

قرار

بشأن مراجعة معايير منح صفة المراقب لدى منظمة الوحدة الافريقية

ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المعقود في دورته العادية التاسعة والعشرين في القاهرة بجمهورية مصر العربية ، خلال الفترة من ٢٨ الى ٣٠ يونيو ١٩٩٣ ،

اذ تدارس تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية حول مراجعة معايير منح صفة المراقب لدى منظمة الوحدة الافريقية - الوثيقة رقم ١٩٢ (دورة ٢٩) ،

واذ يأخذ في الاعتبار انقرار رقم ١٩٤ (دورة ٢٩) الذي قرر بموجبه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات مراجعة هذه المعايير ، وكلف اللجنة الاستشارية للميزانية والشئون الادارية والمالية بالقيام بهذا العمل ،

واذ يأخذ في الاعتبار التعديلات التي اقترحتها اللجنة الاستشارية واعتمدتها الدورة العادية السابعة والخمسون لمجلس الوزراء ،

١ - يأخذ علما بتقرير الأمين العام حول المسألة - الوثيقة رقم ١٩٢ (دورة ٢٩) .

٢ - يوافق على التعديلات المقترحة من اللجنة الاستشارية والمعتمدة من مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية .

قرار

بشأن وباء الايدز فى افريقيا : تقرير مرحلى وخطوط توجيهية للعمل

ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المعقود فى دورته العادية التاسعة والعشرين فى القاهرة بجمهورية مصر العربية ، خلال الفترة من ٢٨ الى ٣٠ يونيو ١٩٩٣ ،

اذ يأخذ فى الاعتبار الوثيقة رقم ١٧٧٩ (دورة ٥٨) "تقرير الأمين العام عن برنامج نقاط العمل الست الخاص بالاعلان المعنى بوباء الايدز فى افريقيا ، تقرير مرحلى وخطوط توجيهية للعمل " ،

واذ يذكر بالاعلان رقم ١ (دورة ٢٨) بشأن وباء الايدز فى افريقيا والصادر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ،

واذ يذكر أيضا باعلان مؤتمر رؤساء الدول والحكومات : اعلان رقم ٣ (دورة ٢٧) حول أزمة الصحة الراهنة فى افريقيا وقراري مجلس الوزراء رقم ١١٦٥ (دورة ٤٨) و ١٣٠٢ (دورة ٥٢) الصادرين عن مجلس الوزراء عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٠ علي التوالي ، وقراري مؤتمر وزراء الصحة الافريقيين رقم ٢ (دورة ٢) ورقم ٦ (دورة ٤) بشأن مرض الايدز فى افريقيا ،

واذ يقدر بأن من بين المشاكل الصحية العديدة التى تواجه القارة الافريقية ، يمثل مرض الايدز عبئا اضافيا ،

واذ يساوره القلق من أن الايدز - على عكس الأمراض الاخرى - لم تتوافر له - حتى الآن - أدوية أو أمصال لمكافحة أو علاجه ، ومن أنه وباء فتاك واسع الانتشار يصيب المجموعات السكانية فى سن الخصوبة (١٥ - ٤٩ سنة) والتى تمثل عماد التنمية الاقتصادية الاجتماعية لقارتنا ،

واذ يساوره القلق أيضا اذ أن نحو ١٤ مليون افريقى سوف يصابون بفيروس الايدز القاتل بحلول عام ٢٠٠٠ مما يتسبب فيما يقرب من مليون حالة وفاة فى العام ، ويسفر عن تيتيم ما يتراوح بين ١٠ و ١٥ مليونا من الأطفال ،

١ - ينوه بجهود الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية وشركائها (خاصة منظمة الصحة العالمية) الرامية الى اعداد الخطوط التوجيهية لتنفيذ برنامج نقاط العمل الست فضلا عن خطة الادارة •

٢ - يحث كافة الدول الأعضاء على تنفيذ كافة الأنشطة الواردة فى الخطوط التوجيهية فى المواعيد المستهدفة •

٣ - يوجه نداء الى المجتمع الدولى لمساعدة الدول الأعضاء فى جهودها الرامية الى تنفيذ الخطوط التوجيهية •

- ٤ - يحث منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية والوكالات الثنائية ومتعددة الأطراف والمنظمات الطوعية وغير الحكومية ، على دعم حملة أفريقية لمكافحة الإيدز ، وفقا لإعلان مؤتمر رؤساء الدول والحكومات رقم ١ (دورة ٢٨) بشأن وباء الإيدز في أفريقيا .
- ٥ - يطلب الى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية أن يتابع - بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية - تنفيذ إعلان مؤتمر رؤساء الدول والحكومات رقم ١ (دورة ٢٨) بشأن وباء الإيدز ، وأن يقدم كل عامين تقريرا "مرحليا" بذلك الى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

قرار

بشأن الاستراتيجية الافريقية الاقليمية حول الغذاء والتغذية

ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المعقود في دورته العادية التاسعة والعشرين في القاهرة بجمهورية مصر العربية ، خلال الفترة من ٢٨ الى ٣٠ يونيو ١٩٩٣ ،

اذ تدارس تقرير الأمين العام رقم ١٧٨٥ (دورة ٥٨) بشأن الأزمة الراهنة في مجال الغذاء والتغذية في افريقيا ،

واذ يذكر بتقارير مختلف دورات فريق عمل منظمة الوحدة الافريقية بشأن انشاء اللجنة الوزارية الافريقية المشتركة حول الغذاء (يونيو سنة ١٩٧٥) ومايو سنة ١٩٨٢ ويونيو سنة ١٩٨٤ ،

واذ يذكر كذلك بتقرير الأمين العام بشأن الوضع الغذائي في افريقيا في الوثيقة رقم ٣ (دورة ٢) ،

واذ يذكر أيضا بتقرير مجلس الأغذية العالمي بشأن الأزمة الغذائية في افريقيا: أساس العمل في المستقبل المتضمن في الوثيقة رقم ٤ (دورة ٢) ،

واذ يدرك خطورة وضع الأغذية والتغذية في افريقيا وجهود الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية لتخفيف المعاناة الناجمة عن الأزمة الغذائية ،

واذ يدرك أيضا ما تبذله مختلف وكالات الامم المتحدة ووكالات المساعدة الثنائية والمنظمات غير الحكومية ، من جهود لمساعدة الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية على مواجهة المشكلات الناجمة عن أزمة الغذاء والتغذية في افريقيا ،

واذ يساوره القلق ازاء تفاقم أزمة الغذاء والتغذية في افريقيا التي تعرقل جميع الجهود الرامية الى الانعاش الاقتصادي ،

واذ تدارس الوثيقة الخاصة بالاستراتيجية الافريقية الاقليمية بشأن الأغذية والتغذية ،

واذ يأخذ علما بتوصية المؤتمر الدولي المعنى وتصديق اللجنة الادارية للتنسيق واللجنة الفرعية المعنية بالتغذية لهذه الاستراتيجية ،

١ - يأخذ علما بتقرير الأمين العام - وثيقة رقم ١٧٨٥ (دورة ٥٨) .

٢ - يناشد المجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة من أجل تحقيق الأهداف الواردة في هذه الوثيقة .

- ٣ - يطلب من الأمين العام أن يقدم - رسميا - الاستراتيجية الأفريقية الإقليمية بشأن الأغذية والتغذية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال اللجنة الإدارية للتنسيق واللجنة الفرعية المعنية بالتغذية وذلك للموافقة عليها .
- ٤ - يحث الدول الأعضاء على تعبئة الموارد المناسبة لتحقيق أهداف الاستراتيجية .
- ٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يعد - بالتعاون مع فريق العمل الأفريقي المعنى بتنمية الأغذية والتغذية - تقريرا يعرضه كل سنتين على المجلس حول التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الواردة في هذه الاستراتيجية .

قرار

بشأن اعادة انتخاب البروفيسور فيدريكو مايور لفترة ولاية ثانية مديرا عاما لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المعقود في دورته العادية التاسعة والعشرين في القاهرة بجمهورية مصر العربية ، خلال الفترة من ٢٨ الى ٣٠ يونيو ١٩٩٣ ،

اذ يولى أهمية خاصة بتنمية الموارد البشرية في ظل الظروف القاسية المتمثلة في استمرار تدهور الأحوال المعيشية للشعوب الافريقية ، واذ يذبح في اعتباره ضرورة تعزيز ثقافة من أجل السلام بما يكفل تحقيق التضامن الديمقراطي على نطاق المنطقة بأسرها ،

واذ يحيط - مع التقدير - بما يقدمه برنامج "الأولوية لافريقيا" الذي بدأه المدير العام لمنظمة اليونسكو في بداية ولايته الاولى ، من اسهام في تنفيذ خطة عمل لاجوس وبرنامج الامم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات ،

واذ يدرك أن من مصلحة جميع الدول الافريقية كفالة استمرار هذا العمل،

١ - يوصى بتقديم الدعم الحازم والاجماعي لتجديد ولاية البروفيسور فيدريكو مايور مديرا عاما لليونسكو خلال الانتخابات التي ستجرى في الدورة السابعة والعشرين للمؤتمر العام لليونسكو في شهر نوفمبر ١٩٩٣ ،

٢ - يحث المجتمع الدولي على تقديم تأييده الكامل لهذا الترشيح ،

٣ - يطلب الى الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية نقل هذا القرار الى رئيس المجلس التنفيذي لليونسكو ،

قرار

بشأن مسألة جزيرة مايوت القمرية

ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المعقود في دورته العادية التاسعة والعشرين في القاهرة بجمهورية مصر العربية ، خلال الفترة من ٢٨ الى ٣٠ يونيو ١٩٩٢ ،

اذ يستذكر أحكام القرار رقم ٤٩٦ (دورة ٢٧) بشأن تشكيل لجنة منظمة الوحدة الافريقية السباعية المخصصة لمسألة جزيرة مايوت القمرية ،

واذ يذكر بأحكام القرارات الصادرة عن منظمة الوحدة الافريقية بشأن مسألة جزيرة مايوت القمرية ، ولا سيما القرار رقم ١٩٣ (دورة ٢٦) لرؤساء الدول والحكومات ،

واذ يذكر أيضا بالقرارات والتوصيات الصادرة عن منظمة الامم المتحدة وحركة البلدان غير المنحازة ومنظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية ، بشأن مسألة جزيرة مايوت القمرية ،

واذ يضع في الاعتبار المبادئ الأساسية لميثاق منظمة الوحدة الافريقية والمتصلة بسيادة الدول وسلامتها الاقليمية ،

واذ يؤكد - مجدداً - مشروعية مطالب الحكومة القمرية فيما يتصل باعادة جزيرة مايوت القمرية الى أحضان الوطن الأم جمهورية القمر الاتحادية الاسلامية ،

واذ يذكر ببرنامج العمل الذي أوصت به اللجنة السباعية المخصصة ، والمتضمن في الوثيقة رقم (II) CTTEE.7/MAYOTTE/REC.1-9 ، المعتمدة في موروني في نوفمبر ١٩٨١ ،

واذ يأخذ في الحسبان الأنشطة التي تنهض بها لجنة المحيط الهندي ؛ بغية تعزيز التعاون الاقليمي فيما بين دولها الأعضاء ،

١ - يأخذ علماً بتقرير رئيس لجنة منظمة الوحدة الافريقية السباعية المخصصة لمسألة جزيرة مايوت القمرية .

٢ - يؤكد - مجدداً - سيادة جمهورية القمر الاتحادية الاسلامية على جزيرة مايوت القمرية .

- ٣ - يؤكد - مجدداً - تضامنه مع شعب جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية في عزمه على استعادة وحدته السياسية والذود عن سلامته الإقليمية .
- ٤ - يوجه نداء إلى الحكومة الفرنسية لكي تستجيب لمطالب الحكومة القمرية المشروعة ، إعمالاً لأحكام القرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة وحركة البلدان غير المنحازة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية .
- ٥ - يدعو الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية إلى بذل قصارى جهدها - على نحو فردي وجماعي - من أجل إحاطة وتوعية الرأي العام الفرنسي والدولي بمسألة جزيرة مايوت القمرية ، سعياً إلى حمل الحكومة الفرنسية على وضع حد لاحتلال مايوت .
- ٦ - يوجه نداء إلى كافة الدول الأعضاء ، سواء في منظمة الوحدة الأفريقية أو في المجتمع الدولي ، لكي تدين وتنبذ - بشدة - أي شكل من أشكال الاستفتاء يمكن أن تجريه فرنسا في الأراضي القمرية على الوضع الدولي القانوني للجزيرة ، باعتبار أن الاستفتاء العام بشأن تقرير المصير ، الذي أجري يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٧٤ ، لا يزال يمثل الاستفتاء الوحيد الذي يعتد به والذي يجب تطبيقه على الأرخبيل بأسره .
- ٧ - يوجه نداء أيضاً إلى كافة الدول الأعضاء ، سواء في منظمة الوحدة الأفريقية أو في المجتمع الدولي ، لكي تدين أية مبادرة قد تتخذها فرنسا من أجل إشراك جزيرة مايوت القمرية في تظاهرات تشترك فيها هذه الجزيرة تحت علم غير علم جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية .
- ٨ - يكلف لجنة منظمة الوحدة الأفريقية السباعية المخصصة لمسألة جزيرة مايوت القمرية ، وكذلك الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، بالشروع في إجراء حوار مع السلطات الفرنسية ، مع مراعاة البيان الصادر في موروني في يونيو ١٩٩٠ ، وذلك من أجل التوصل - بسرعة - إلى تسوية لمسألة جزيرة مايوت القمرية .
- ٩ - يحث لجنة منظمة الوحدة الأفريقية السباعية المخصصة لمسألة جزيرة مايوت القمرية وكذلك الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، على الاجتماع في موروني قبل عقد المؤتمر الثلاثين لرؤساء الدول والحكومات ؛ بغية تدارس السبل والوسائل الكفيلة بتيسير عقد مؤتمر ثلاثي .

١٠- يطلب أن تظل مسألة جزيرة مايوت القمرية مدرجة على جدول أعمال كافة اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الامم المتحدة وحركة البلدان غير المنحازة ومنظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية ، وذلك الى أن تعود جزيرة مايوت القمرية الى أحضان جمهورية القمر الاتحادية الاسلامية .

١١- يطلب أيضا الى الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية متابعة تطورات هذه المسألة ، وتقديم تقرير بشأنها الى دورة مجلس الوزراء القادمة .

قرار
بشأن اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب

ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المعقود في دورته العادية التاسعة والعشرين في القاهرة بجمهورية مصر العربية، في الفترة من ٢٨ الى ٣٠ يونيو ١٩٩٣،

اذ يأخذ في الاعتبار التقرير السنوي السادس عن أنشطة اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب الذي قدمه رئيسها الدكتور ابراهيم بدوي الشيخ وفقا للمادة ٥٤ من الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب،

واذ يذكر بأن ميثاق منظمة الوحدة الافريقية قد أعلن أن الحرية والمساواة والعدالة والكرامة هي من الأهداف الضرورية لتحقيق التطلعات المشروعة للشعوب الافريقية،

واذ يذكر أيضا بدخول الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب حيز التنفيذ في ٢١ أكتوبر ١٩٨٦ وصدور الاعلان حول الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في افريقيا والتغيرات الجارية في العالم عن الدورة العادية السادسة والعشرين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في يوليو ١٩٩٠،

واذ يعرب عن اقتناعه بالحاجة الى تعزيز اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب بجميع الموارد البشرية والمادية الممكنة التي تحتاجها في أداء عملها،

واذ يأخذ في الاعتبار أنه وفقا لمادة ١ من الميثاق الافريقي، يطلب من الدول الأطراف في الميثاق الاعتراف بالحقوق والحريات المتضمنة فيه والتشريع واتخاذ الاجراءات الاخرى لجعلها ذات فعالية،

واذ يلاحظ بارتياح أن الميثاق الافريقي يعتبر المعاهدة الاولى التي تقر بالحق في التنمية كأحد حقوق الانسان :

ألف - أنشطة اللجنة :

(١) يؤكد أهمية ضمان احترام حقوق الانسان والشعوب بنية تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في افريقيا .

(٢) يؤكد من جديد أن الحق في التنمية هو من أحد حقوق الانسان الثابتة ، اذ أن لكل انسان الحق في المشاركة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع والتمتع بها .

(٣) يؤيد ويشجع بقوة أنشطة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب في أفريقيا وخاصة جهودها الرامية إلى تشجيع الدول الأطراف على ضمان الوفاء التام بالتزاماتها بموجب الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتمثلة في احترام وحماية الحقوق التي يعترف بها الميثاق الأفريقي ويضمنها .

(٤) يوصى بقيام الدول الأطراف في الميثاق الأفريقي بتعيين مسئولين من ذوي المستوى الرفيع للعمل كهمزة وصل بين اللجنة والدول لتسهيل متابعة توصيات اللجنة والاتصالات بين اللجنة والدول .

(٥) يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بحث السبل والوسائل الممكنة للاستجابة السريعة لاحتياجات اللجنة الأفريقية حتى تتمكن من أداء رسالتها .

باء - التقارير الدورية التي لم تقدم بعد :

١- يعرب عن ارتياحه الشديد إزاء الدول الأطراف التي قدمت تقاريرها الدورية الأولية وهي : بنين، الرأس الأخضر، جامبيا، غانا، مصر، الجماهيرية العربية الليبية، موزمبيق، نيجيريا، رواندا، السنغال، تنزانيا، توجو، تونس وزيمبابوي .

٢- يحث الدول الأطراف في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب التي لم تقدم تقاريرها بعد ، على أن تفعل ذلك على جناح السرعة .

٣- يطلب من الدول تقديم التقارير ، ليس فقط عن الإجراءات التشريعية ، ولكن أيضا عن الإجراءات الأخرى التي تتخذ لاعطاء الفعالية لكل واحد من الحقوق والحريات التي يعترف بها ويضمنها الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وعن المشاكل التي تتم مواجهتها في جعل هذه الحقوق والحريات سارية المفعول .

٤- يوصى الدول أن تضمن في تقاريرها الدورية معلومات حول تنفيذ الحق في التنمية .

٥- يشجع الدول الأطراف التي تواجه صعوبات في اعداد وتقديم تقاريرها الدورية ، على طلب المساعدة من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب التي ستتخذ الترتيبات لتقديم المساعدة إليها في هذه المهمة من مواردها الخاصة أو من الموارد الأخرى .

جيم - الأنشطة الترويجية :

(١) يحث جميع الدول الأطراف في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب على أن تعكس الحقوق والحريات التي يعترف بها ويضمنها الميثاق الأفريقي ، في قوانينها وممارساتها وتضمن توفر إجراءات اللجوء المناسبة في حالة انتهاك هذه الحقوق .

(٢) يطلب من جميع الدول الأطراف ضرورة تنفيذ المادة ٢٦ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بإنشاء مؤسسات وطنية تكون لها مسئولية تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب حيث لا توجد وتقويتها حيث توجد .

(٣) يطلب أيضا من جميع الدول ضمان ما يلي ، من بين أمور أخرى:-

(أ) ادخال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية على جميع مستويات التعليم العام والخاص وفي تدريب جميع المسؤولين المعنيين بتطبيق القانون .

(ب) أن يشمل تعليم حقوق الإنسان والديمقراطية جميع أجهزة المجتمع ووسائل الاعلام كذلك .

دال - نشر التقرير السنوي السادس عن أنشطة اللجنة :

يأخذ علما بارتياح بالتقرير السنوي السادس عن أنشطة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ويصرح بنشره .